الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
معهد الحضارة الإسلامية

قضايا الحركة الاصلاحية عند رابح الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينيات

بحث مقدم لنيل رسالة ماجستير في التاريخ

إعـــداد / تنيو نور الدين

إشـراف / د. أحمد صـاري

السنة الجامعية 1996 / 1997

إلـــى روح أبي في ذكرى وفاته

- المقدمـــــة -

- هذا البحث ومبرراته :

يمثل هذا البحث جزءً من موضوع دراسة سبق لـي أن حـددت عنـاصر إشـكاليتها، منذ أن قدمت رسالة جامعية حول جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خـلال أرشـيف ولاية قسنطينة.(1) فقد إسترعى إنتباهي كمًـا معتـبرًا مـن وثـائق أرشـيف تنـاولت الحركـة الإصلاحية وخاصة منها جمعية العلماء، حيـث وجـدت مجموعـة مـن الوثـائق : صحـف، منشورات، أرشيف الإدارة الإستعمارية لم تشر إليها دراسات وبحوث صدرت حول موضـوع الحركة الإصلاحية أو الحركة الوطنية وتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بصـورة عامـة. أمـا أهمية هذه الوثائق فتمكن أساسـا فـي أنهـا صـدرت باللغـة الفرنسـية سـواء أكـانت بـأقلام مصلحين أو مناهضين للإصلاح أو أنهـا صـدرت عـن مصـالح الحكومـة العامـة الفرنسـية : أرشيف مصلحة الإتصال شمال إفريقيا .S.L.N.A.

أمـا الإشـكالية التـي حددتهـا لموضـوع هـذه الرسـالة، فكـانت : قضايـا الحركـة الإصلاحية من خلال الوثائق الصادرة باللغة الفرنسية، أردت من ورائها، رؤية جديـدة عـن الحركة الإصلاحية كما جاءت في منظـور آخـر غـير الـتراث العربـي الـذي تركتـه جمعيـة العلماء. وقد أقتضت مني هذه الإشكالية التطرق إلى الحركة الإصلاحية في جوانبها التاليـة : قضايا الحركة (النزعة) الإصلاحية في الصحف الإصلاحية الصادرة بالفرنسـية : الإقـدام (IKDAM)، (2) صوت الشعب La voix du peuple، الدفاع (La defense)، والعدالـة (La justice)،

---

(1) - نور الدين، ثنيو، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين : فهرس موضوعي تحليلي للوثائق المتعلقة بجمعيـة العلمـاء فـي الدوريـات والأرشيف المحفوظ في مركز أرشيف ولاية قسنطينة (مذكرة لنيـل شـهادة الدبلـوم العـالي لعلـم المكتبـات) ؛ تحـت إشـراف عبدالكريـم بجاجة، معهد علم المكتبات، جامعة قسنطينة، 1994.

(2) - كتب في هذه الصحيفة عدد من الأقلام ذات النزعـة الإصلاحيـة الإسـلامية : محمـد الأميـن العمـودي، ابـو الحـق (محمـد بـن حورة)، الصادق دندن، جوغلاريت (محمد الشريف)... وقد كانت هذه الأقلام متميزة خاصة بالاتجاه الإصلاحي السياسي.

وهي تكاد تعادل تقريبا عـدد الصحـف الإصلاحيـة الـتي صـدرت باللغـة العربيـة: المنتقـد (1925)، الشهاب (1925–1939)، البصائر (1935–1939) (1947–1956)،(1) ووجدت أيضا صحف أهلية أخـرى تبنت خطا مناهضا للنزاعة الإصلاحية الإسلامية مثل "صوت الآهالي La voix indigène (1929–1952). أما الأرشيف الفرنسي فقد إحتوى على رصيد من التقـارير والمنشـورات والبيانـات تعقّبـت تحركـات رجال الحركة الإصلاحية، إستغلها بعض الأقلام الإستشراقية(2) في عدد مـن البحـوث والتحليـلات للتيار والحركة الإصلاحية، الإسلام، النزعة الوهابية الجديدة، ومؤسسة جمعية العلماء ...إلخ.

وقد تسنى لي من خلال القراءة الأولى لبعض هذه الوثائق من الإهتداء إلى ملاحظة هامـة وهـي أن الصحف الإصلاحية التي صدرت باللغة الفرنسية وفرت مجالا فكريا وسياسيا لم تعرفه الصحـف الإصلاحية التي صدرت باللغة العربية في الجزائر. فقـد ركـزت علـى موضوعـات قانونيـة وسياسـية وفكرية ودارت في منابرها سجالات ومناقشات في مستوى ماكان يطـرح في المجـال السياسـي العـام، كما أثارت إهتمام أطراف سياسة وإجتماعية مختلفة حول القضايا والمسائل الجزائرية.

وعلاوة على نوعية التحليل السياسي والفكري والإجتماعي لقضايا الأهالي وعلاقاتهم بـالإدارة الفرنسية، فقد جرى التركيز أيضا، وفي ذات الوقت على نقد الخطاب الكولونيالي من داخـل الثقافـة الفرنسية نفسـها مـن حيـث الأسـلوب واللغـة، أدى إلى توسـيع دائـرة الإهتمـام بالتيـار الإصلاحـي ومواقفه، وطال دوائر أخرى لم يكن بوسعه أن يصلها لولم يصدر باللغة الفرنسية.

وهكـذا، توقفـت عنـد هـذا الموضـوع وتمعنـت في إشـكاليته مليـا، لأقدمـه في إطـار رسـالة

---

(1) – وهي أهم الصحف الإصلاحية العربية في الجزائر، إضافة إلى عناوين أخرى لم تعمر طويلا : الشريعة، السنة، الصراط (1933). ويمكن إضافة الصحف التي أصدرها الشيخ أبو اليقظان؛ راجع : محمد ناصر بوحجام (جمع وتحقيق)، أبو اليقظان في الدوريات العربية المطبعة العربيـة، غرداية، 1983، 220 ص، وكان أغلبها قد صدر في الثلاثينيات، ومثلها جريدة الإصلاح للطيب العقبي (1927–1929–1930) ثـم عـاودت الظهـور عـام 1940.

(2)- Joseph Desparmet, La politique des Oulemas algeriens, (1911-1937), in Af.Fr 1937, P.352-358, 423-428, 523-527, 557-561.

ماجستير. غير أن ظروف موضوعية تتعلق بإعتبارات أخرى (راجع صعوبات البحث التاريخي في الجزائر)(1) حالت بيني وبين إنجازه ضمن إطاره النظري الشامل الذي حددته سلفا وأضطررت إلى إعادة صياغة عناصره لتستجيب أكثر لمقتضيات البحث العلمي الرصين، أو بالأحرى هيّأته كما فرض نفسه. فمن جمله الرصيد الوثائقي الذي صدر باللغة الفرنسية خلال حقبة الثلاثينيات في موضوع الإصلاح والحركة الإصلاحية إكتفيت بدراسة معمقة لصحيفتين : "صوت الأهالي" لرابح زناتي، و"الدفاع" لمحمد الأمين العمودي. وقد إحتوت الأولى على مجموعة من المقالات بقلم مديرها زناتي الذي تبنى الفلسفة الإندماجية كحل للمسألة الجزائرية، بينما عالجت "الدفاع" قضايا الأهالي من منطلق فكري إصلاحي وفي إطار الحركة الإصلاحية.

صحيفتان تناولتا موضوع الحركة الإصلاحية وقضاياها من منظورين مختلفين تماما ومن خلال مرجعيتين مختلفتين أيضا. العمودي كان مؤطرا بمرجعية عربية إسلامية، بينما كان زناتي يحيل كل قضايا الآهالي إلى المرجعية الأروبية والحداثة. إن محاولة التعرف على كيفية وطريقة معالجة المسألة الأهلية وتداعياتها على صعيد النخبة والتغيير الإجتماعي والسياسي من خلال المرجعية الإندماجية والمرجعية الإصلاحية، يسمح من جملة مايسمح بالتعرف على جوانب اخرى من تاريخ الحركة الإصلاحية لم تكن لتتوفر للباحث لو إكتفى فقط بالتراث الإصلاحي العربي، علاوة على أنها تمكننا من الوصول إلى جملة من الإستنتاجات والخلاصات ليس بوسع الدراسات غير المقارنة الإهتداء إليها. فقد إشترك العمودي وزناتي في لغة التعبير، لكنهما إختلفا في الرؤية ونوعية الحلول المقدمة لتخطي الوضع القائم. ومن شان هذا الإختلاف أن يحثّ الباحثين والدارسين على ضرورة مواصلة النظر من جديد في تاريخ الحركة الإصلاحية وبالتالي تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

فقد دُرِس موضوع الحركة الإصلاحية إلى اليوم، من خلال تراثها الصادر باللغة العربية وخاصة تراث "العلماء" أنفسهم : الشيخ عبد الحميد بن باديس،(1)

---

(1) - راجع، ص : 10

(2) - عبد الحميد بن باديس، الأثار، 6جـ، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر. (راجع التفصيل في قائمة المراجع).

محمد البشير الإبراهيمي،(1) العربي التبسي،(2) أبي اليقظان،(3) مبارك الميلي،(4) كرست كلها نظرة تقليدية إلى رجال الإصلاح ورسمت لهم مجالا هو الاهتمام بالدين الاسلامي واللغة العربية، التربية والتعليم والأخلاق، ومحاربة الآفات الإجتماعية، دونما توكيد على أهمية هذه العوامل في تغيير البنية الذهنية والأخلاقية والاجتماعية والوعي السياسي العام.

إن قراءة الصحف الإصلاحية والمضادة لها، الصادرة باللغة الفرنسية يعيد الاعتبار إلى الدور البالغ الذي أضطلعت به الحركة الإصلاحية في مجال التغيير السياسي عبر إعادة بعث الحياة الدينية في الجزائر. وابسط دليل يمكن أن يقف شاهدا على ذلك، هو لواذ رجال الحركة الإصلاحية بالدين الاسلامي لتجاوز مسألة التخلف والوضع الفرنسي القائم، فإذا كانت السياسة هي كل مايهم الناس وأن كل مايهم الناس هو السياسة، فإن أفضل قاسم مشترك كان يجمع كل الجزائريين هو الإسلام، النواة الصلبة لوجودهم وكيانهم. ولم يعد يجدى في حالة الجزائر الفصل بين ماهو سياسي وماهو أخلاقي أو إجتماعي أو ديني أو الإستمرار في طرح موضوع علاقة جمعية العلماء والسياسة، لأن التغيير الاجتماعي والحضاري العام لاتصنعه السياسة وحدها وإنما تساهم فيه أطراف وعوامل أخرى :

---

(1) – آثار محمد البشير الإبراهيمي، 5جـ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (راجع تفصيل قائمة المراجع).

(2) – العربي التبسي، مقالات في الدعوة إلى النهضة في الجزائر، جمع وتعليق أحمد شرفي الرفاعي، دار الشهاب، باتنة، جـ2، 1984.

(3) – راجع مؤلفات أبي اليقظان في : أبو اليقظان في الدوريات العربية، محمد ناصر بوحجام، (ملحق –أ–).

(4) – مبارك الميلي، رسالة الشرك ومظاهره، دار البعث، قسنطينة، 1982.

تاريخ الجزائر في القديم والحديث، جـ1، المطبعة الجزائرية الإسلامية، قسنطينة، 1928.

– جـ2، المطبعة الجزائرية، 1932.

المجتمعات المدنية والمؤسسات الثقافية، الشخصيات العامة...وهي المؤثرات التي كشفت عنها العلوم الإجتماعية المعاصرة التي بلورت مقولات المجتمع المدني، الرأسمال الرمزي، دراسة النصوص في سياقها التاريخي، حياة الأبطال (الشخصيات الكارزمية) الوقوف على الأوضاع القانونية، والمراكز الإجتماعية، الأشخاص في إطار النظم السياسية والقانونية والإجتماعية للدولة المستعمرة...إلخ.

ففي العديد من مجتمعات العالم الثالث سابقا، لازالت تمارس السياسة بمدلولها السياسوي يغلب عليها الطابع الايديولوجي التي تعود إلى عهد الإستعمار، ولاتأخذ بالمضمون الفكري والعمق التاريخي للأمة والشعب، وعادة ماتمارس بصورة متشنجة، يغلب عليها الطابع التقني والسجالي يؤدي في أغلب الأحوال إلى إعاقة التجربة التاريخية وتراكم الوعي التاريخي.

والرؤية الإجمالية للتاريخ، هي الآن أفضل طريقة للوقوف على العوامل الحقيقية للتغيير الإجتماعي والحضاري العام، والتي ساعدت فعلا على التقدم المادي والمعنوي. وهكذا يمكننا القول أنه كلما زادت المسافة الزمنية بين الحدث التاريخي أو الحقبة التاريخية موضوع الدراسة والباحث، كلما إكتسب هذا الأخير مسافة نقدية توفرها له الوثائق الجديدة،(1) ومذكرات الأشخاص (2) الذين عاصروا الأحداث أو صنعوها، إضافة إلى مايوفره له علم التاريخ وملحقاته من مفاهيم وطرق وتقنيات البحث التاريخي تنآى به

---

(1) – من أهم الكتب التي صدرت في السنوات الأخيرة وأعتمدت على أرشيف جديد يتعلق بالثورة الجزائرية، كتاب الباحث والمؤرخ الفرنسي بيير ميكايل . – Pierre miquel, la guerre d'Algeric, Fayard. Paris. 1923.

(2) – ظهرت مجموعة من المذكرات لرجال الحركة الإصلاحية ودورهم السياسي في الحركة الوطنية :

– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات) جـ1، في تونس 1905-1925. جـ2 في الجزائر 1925-1954، جـ3، 1954، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1976.

– محمد خير الدين مذكرات الشيخ خير الدين ومشاركته في جمعية العلماء وجبهة التحرير الوطنية ومجلس الثورة الجزائرية، جـ1، مطبعة دحلب، 1985، 447 ص، جـ2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، 310 ص.

– الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، 1992، 496 ص.

– محمد الصالح بن عتيق : أحداث ومواقف في مجال الدعوة الاصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر،دحلب، الجزائر، 1990، 204 ص.

– إبراهيم بيوض، أعمالي في الثورة، باتنة، الزيتونة للإعلام والنشر، 1990، 150 ص.

عن الإعتبارات الذاتية. وفيما يتعلق بموضوع هذا البحث، نريد أن نعالج منظور زناتي لقضايا الحركة الاصلاحية كما كتب عنها في جريدة "صوت الأهالي". فقد كان خصما عنيدا للتيار الإصلاحي وجمعية العلماء، لما يمثله في رأيه من خطر على الوجود الفرنسي في الجزائر وبإعتباره النقيض الاستراتيجي للمشروع الاندماجي الفرنسي. فالقراءة المتبصرة لكتابات زناتي وتحليلها لمعرفة كيف خاصم النزاعة الاصلاحية تنبي على إمكانية وجود خطر على الاحتلال الفرنسي دون ما إلتماس النشاط السياسي. فقد نبه السلطات العامة إلى الأسلوب الذي أعتمدته الحركة الاصلاحية لترقية المجتمع الجزائري : التهذيب الاجتماعي والاخلاقي، الدعوة والإرشاد من وحي مقومات الأمة الجزائرية.

بينما يعود الفضل الكبير، في تبديد سوء التفاهم بين مطالب الحركة الاصلاحية والإدارة الفرنسية إلى كتابات العمودي. فكتابات هذا الأخير تمثل خطابا إصلاحيا موجه مباشرة إلى السلطات الفرنسية العامة بدون وسائط، ويواكب الحياة السياسية العامة ويصدر عن سياق التطور الإجتماعي العام للجزائريين في علاقتهم بالسيادة الفرنسية ودولة المتروبول.

- منهجية البحث :

الموضوعية لا تعني الحياد التام. ما أقترحه في هذا البحث هو التعرض إلى فكر زناتي حيال الإصلاح الإسلامي، والفكر الإصلاحي عند العمودي في سياقهما التاريخي : درجة تأثير الأحداث السياسية العامة على ما كتبه كل واحد منهما، ونوعية الخطاب الذي نتج عن تفاعلهما مع أحداث الثلاثينيات في الجزائر. ولعل هذا وحده كفيل بإضفاء الموضوعية على البحث.

والموضوعية لايمكن أن تؤدي إلى الوقوف السلبي إزاء الموضوع برمته، أي عدم التعامل الحيوي والذاتي معه. فموضوع البحث هو كشف لجوانب من الحركة الإصلاحية لم تعرف لحد الآن معرفة تاريخية يمكن أن يتمثلها الوعي الجماعي كثقافة. وينطوي هذا الإختيار على رغبة تحتاج إلى طاقة حيوية تتفاعل معه، لأنه لايزال يعنينا ويلح علينا بالعديد من الأسئلة التى يطرحها علينا كباحثين ودارسين في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. ومحاولة الإجابة على هذه الأسئلة هو محاولة لحل كثير من المشاكل والقضايا التى نعيشها اليوم،(1) لازالت تطاردنا تحت تأثير حركة التاريخ الجزائري الحديث والمعاصر.وبتعبير آخر، لم نقف من البحث موقف الإستشراق الكلاسيكي الذي ينظر إلى موضوع الشرق كقطع موضوعة في متحف التاريخ، إستنفدت كل أغراضها الوظيفية.

وغني عن البيان بعد هذا التوضيح أن المنهجية المقترحة هي المنهجية التاريخية التى تبحث في فكر الرجلين مواقفهما كليهما وتستعين في ذات الوقت بالسياق الذي عالجا فيه قضايا تتعلق بالأهالي المسلمين والسياسة الفرنسية. وعلاوة على هذا، فالبحث يأخذ بمنهجية التعرض إلى الموضوع من خلال مواقع الاشخاص والأطراف مهما كانت متناقضة أو متجانسة أومتفاوته في التعبير عن مواقفها وآرائها، أي بتعبير آخر مهما كانت

1- يقول ب. ستورا : " ليس هناك إمكانية لفهم عميق لهذه الوضعية السياسية (في الجزائر) بدون صلة مع التاريخ. فرهانات المستقبل تبقى دائما مرتبطة برؤى الماضي " .

-Benjamin, STORA, l'Algerie 1995, La Guerre, L'histoire, La politique,ed. Michalon, Paris,1995 p.9.

هذه الأطراف فاعلة في حياة المسلمين الجزائريين مختلفة في المنهج والرؤية والتصور والإطار المرجعي. وفي العينة التى إخترتها لهذا البحث : زناتي، العمودي، فالأول تبنى الفكر المناهض للحركة الإصلاحية في أسسها وسياقها وغاياتها، بينما الثاني تبنى الحركة الإصلاحية فكرا وثقافة في خطابه الصادر باللغة العربية قبل الثلاثينيات وفي خطابه الصادر باللغة الفرنسية طوال الثلاثينيات، وعليه يمكن القول أن العمودي يمثل النقيض الفكري لزناتي.

وهكذا سيبدو لنا من مجل البحث (La synthese) أن فكر زناتي مرآة مجاورة لمرآة العمودي وهذه الأخيرة مجاورة لمرايا أخرى حول الحركة الإصلاحية كما عبرت عنها إطاراتها المعربة، لنكتشف في نهاية التحليل جوانب أخرى من تاريخ الحركة الإصلاحية وأهميتها. ولعل أهم ما سيلتزم به الباحث بعد قراءته في المرايا المتجاورة، وهما : أولا النسبية Relativité في الحكم على المواقف والاحداث والأفكار والحركات والمبادئ والبرامج، ثم ثانيا التفاوت في التعبير (La nuance) عن هذه المواقف والأفكار من خلال قراءة شاملة لكل الفترة المدروسة : الثلاثينيات.

يرى علماء المناهج، الإبيستميلجيون، إن المنهج تحدده طبيعة الموضوع، سواء تعلق الأمر بالعلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية. وإذا كانت العلوم الطبيعية لم تعد تعاني مشكلة في المنهج فإن هذه المشكلة لازالت تلازم العلوم الإجتماعية خاصة منها التاريخ وملحقاته، لدرجة أن جانبا من المؤرخين ذهب إلى عدم التقيد بأي منهج أو نفي المنهج عن التاريخ أصلا(1). كيف يمكن التعرف على حقيقة المنهج الذي يقتضيه الموضوع ؟ أي هل هذا المنهج أو ذاك هو فعلا المنهج الذي يستدعي الموضوع الذي تم إختياره ؟

---

(1)- " لا يوجد منهج في التاريخ. فعلم التاريخ لايقتضي منا أي شيئ آخر غير الأشياء التى رويت بصورة حقيقة. فالتاريخ لايبحث إلا عن الحقيقة ،لايشترط الصرامة ،ولايفرض القواعد وضوابط اللعبة "

- Paul veyne, Comment on ecrit l'histoire, essai d'épistémologie, seuil, Paris 1971, P. 13-25.

إن ما أسعى إليه في هذ البحث هو البحث عن حقيقة ما قيل وكيف قيل : منظور زناتي للحركة الإصلاحية وقضاياها من داخل التجربة الإندماجية (الجزائر فرنسية)، ومنظور العمودي للإصلاح الإسلامي والوطني من داخل التجربة الإصلاحية. لأن قراءة كل تجربة فكرية تساعد على ما قاله الآخر فيه وتساعد في ذات الوقت على تحديد ملامح تجربته الحقيقة أيضا. هذا من ناحية، وأخرى أن ما يبعث على التعرف على ما قالته الأطراف الأخرى في الحركة الإصلاحية، وكيف تعاملت معها هو الخطاب الإستعماري (1) نفسه الذي عتّم على جميع الخطابات الحزبية والقوى السياسية والإجتماعية والشخصيات الجزائرية المناهضة لمشروع فرنسا في الجزائر، علاوة على إن النضال الوطني خاض تجربة تاريخية في سبيل ترقية المسلمين وتوكيد ذاتيتهم من خلال نضاله ضد الإدارة الإستعمارية ومن داخل صراعاته الداخلية أيضا. فقد كان هناك الطرقيون، والوطنيون، ممثلو الجمهورية الفرنسية، أنصار الأهالي، الليبراليون، التيار اليهودي...إلخ، تستدعي الباحث الوقوف عندها مليا وتقليب خطاباتها وتحديد نوعيتها ومدى مبرر مشروعيتها في الجزائر، ودرجة مساهمتها لترقية المجتمع الجزائري أو إعاقته عن التطور.

---

(1) – حول وثائق الإدارة الفرنسية والحركة الإصلاحية، يقول الباحث والمؤرخ الجزائري ،أبو القاسم سعد الله : " إن الوثائق (الإدارة الفرنسية) كشفت عن نظرة السلطات الفرنسية إلى دعوة جمعية العلماء على أنها دعوة سياسية متخذة من اللغة العربية والدين وسيلة للأهداف الوطنية البعيدة. والذين لايزالون يشكون في دور العلماء السياسي عليهم أن يقرأو المراسلات التي ذكرناها والتي هي في الواقع قطرة من بحر من جملة المراسلات والتقارير الفرنسية السرية والعلنية عن نشاط ودعوة العلماء وتخوفات الإدارة منها وتربصها بها. وأن الذين يتصورون دراسة جمعية العلماء دون الرجوع إلى مثل هذه الوثائق سيقدمون عنها صورة مشوهة وقد تكون مضللة للجيل الجديد ". راجع ، أبو القاسم سعد الله، الشيخ الإبراهيمي في تلمسان من خلال الوثائق الإدارية (1933-1940)، مجلة الثقافة ، ع.101، 1988، ص.9 .

- بعض صعوبات البحث التاريخي في الجزائر :

جرت العادة عند بعض الباحثين في قضايا التاريخ الجزائـري الحديـث والمعـاصر، إلى إيراد مشكلة ندره المراجع وقلتها كأحد الأسباب التي تعترض على إعداد بحوث علمية تخدم بناء الثقافة التاريخية الجزائرية.(1)

فرغم وجاهة هذا السبب إلا أنه لايمكنه أن يخفي سببا آخرا هو عدم وجـود البيئـة العلمية التي تحفز على البحث والدراسة والنشر، التي تتطلب بدورها مجـالا رحبـا للتعبـير وابداء الرأي(2) بعيدا عن الوصاية الرسمية على تاريخ الحركـة الوطنيـة بصـورة عامـة. هـذا جانب، وهناك جانب آخر يتعلق بنوعية المادة التاريخية المكتوبة عن العهد الفرنسـي فـي الجزائر التي تؤرخ كلها تقريبا للتاريخ الفرنسي في الجزائر، كتبت بأقلام فرنسـية، حيـث يضطر الباحث إلى ألإطلاع على هذا الرصيد الضخم، قياسا لما يجده من كتابات في نفس

---

(1) نشير في مايلي إلى ما أورده في هذا المعنى باحثون جزائريون :

- يقول الأستاذ الراحل عمار هلال : "مما لاريب فيه أن الثغارات الموجودة في تاريخنا الوطني المكتـوب بـاقلام وطنيـة وغير وطنية قد يلمسها الباحث في جوانبه الإجتماعية والإقتصادية والثقافية بشكل ملحوظ. وقد يكون الجانب الأخير أكـثر إهمـالا من قبل الأقلام الجزائرية لندرة مصادر ومراجعه وبسبب اللبس الذي يعتري فتراته". - عمار هلال، العلماء الجزائريون فـي البلـدان العربية الإسلامية فيما بين القرنين التاسع والعشرين (3-14هـ) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص . أ.

- يقول الأستاذ يحي بوعزيز : "إن تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بحاجة ملحـة إلى تصحيح وإثـراء مـن واقـع الوثـائق المنتشرة هنا وهناك داخل البلاد أو خارجها، ذلك أن الدراسـات التـي انجزتهـا المدرسـة الفرنسـية قبـل عـام 1962، جـاءت مشـوهة ومشبوهة وغير نزيهة في معضمها، نظرا لتأثرها بالفكر الاستعماري... وصلتها بالدوائر والجهات الإسـتعمارية". يحـي بوعزيـز، الإتجـاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه : 1912-1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص : 7.

- يقول محمد قنانش : "إن أي محاولة لكتابة تاريخ حركة النزعة الوطنية والثورية ستواجهها جملة من العوائق، لعـل أهمها أن القسم الكبير الذي كتب حول هذا الموضـوع صدر عـن دوائـر إسـتعمارية معاديـة، فـي مـا البـاقي تناولتـه أقـلام مناوئـة، ومغرضة".

- M.Guénaneche, le mouvement d'independance entre les deux guerres : 1919-1931, Enal, Alger, 1990, P.11.

(2) - يقول الأستاذ م.ع. الجاري : "إن التاريخ لايكتب مرة واحد فقط، بل يعاد كتابته بإستمرار وعلى مراحـل.إن إرتبـاط المـاضي

=

الموضوع باقلام جزائرية. ثم تتضائل هذه النسبة عند مايتعلق الأمر بما كتب عن هذه الفترة باللغة العربية، علاوة على وجود إشكال خطير لازال يلازم الثقافة التاريخية الجزائرية، بسبب إزدواجية الكتابة باللغتين العربية والفرنسية.(1)

وفي الوقت الراهن، لازال الباحث الجزائري يعاني من إستمرار سيادة الكتابة الكلاسيكية لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، خاصة الفترة الممتدة مابين 1926 وتاريخ الاستقلال عام 1962، فلا زالت مراجع آجرون، جوليان، نوشي...(2) إلخ هي المراجع الأساسية لتاريخ الجزائر المستعمرة. ولم يعاد كتابة تاريخ الجزائر خلال هذه الحقبة وفق إشكالية جديدة وبناء على معطيات وتوجيهات علمية جديدة تأخذ بوثائق ومناهج علم التاريخ وأدواته. فلا زالت الدعوة إلى إعادة كتابة تاريخ الحركة الوطنية مجرد شعار للحلم وهي دعوة تنطوي على التحذير من الكتابات الفرنسية فقط ولاتمتد إلى حث الباحثين الجزائريين على الكتابة الرصينة والجادة لتاريخهم ونقد في ذات الوقت الكتابات الاستعمارية لتاريخ الجزائر. ولعل أهم حائل يعترض ذلك هو عدم إمكانية متابعة ماينتج في الخارج خاصة في فرنسا، عن موضوع الجزائر. فمنذ قرابة العقد من الزمن توقفت المؤسسات العلمية ومراكز البحوث والدراسات والمكتبات الجامعية عن إستراد الكتب الأجنبية والإشتراك في الدوريات العلمية. وقد عمق هذا الفراغ مسافة فكرية وزمنية بين أجيال من المثقفين والباحثين الجزائريين أنفسهم الذين تكونوا قبل الثمانينيات والذين تعلموا في ظل "سياسة حظر الكتاب الأجنبي".

= خصوصا منه القريب بالحاضر، يجعل الكتابة عنه صعبة، ليس فقط بعدم توفر كل المعطيات والمستندات والوثائق.. إلخ بل أيضا عدم سماح الحاضر بقول كل شئ عن الماضي"... محمدعابد الجابري، يقظه الوعي العروبي في المغرب. مساهمة في نقد السوسيولوجية الإستعمارية، في كتاب، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، م.د.و.ع، بيروت، 1986، ص : 39.

(1) - مايجدر ذكره في هذا الصدد ايضا، ظاهرة تفضيل بعض الكتاب الجزائريين نشر كتبهم في الخارج (نموذج محمد حربي)، وكلها تقريبا لايصل إلى الجزائر. وبالتالي تفوت فرصة على الباحثين الجزائريين من الإلمام بها وإستيعابها في إطار تخصصهم. وتفضيل النشر في الخارج عادة مايفسر بإعتبارات سياسية ومالية.

(2) - صدر مؤخرا، كتاب للأستاذ أندري نوشي يأخذ بوجهه نظر جزائرية في كتابة تاريخ فترة الاحتلال.
- A.Nouschi, L'Algerie amère 1914-1994. La maison des sciences de l'homme. Paris 1995. 350 P.

واليوم يشعر الباحث والأستاذ الجامعي بمدى البون الواسع الذي يفصله عما يجـري في علم الدراسات والبحوث والإنتاج الفكري في الخارج وما توفره المكتبات ومراكز البحوث والدراسات في الجزائر. عشر سنوات من دون تراكم علمي ومعرفي أفـرز حالـة مـن الرتابـة المملة في معالجة تاريخ الجزائر وقضاياه الحديثة والمعاصرة.

وبناءا على هذه الوتيرة يمكن القول، أنه كلما تقدم بنا الزمن كلما تراجع عنا التاريخ الحامل لكل مقوماتنا وخصوصياتنا الحضارية. وبدأنا نلمس اليـوم إحـدى النتـائج الخطـيرة لهذا التراجع التاريخي بحيث صارت مقومات الأمة الجزائرية التي توكأت عليهـا الحركـة الوطنيـة وناضلت مـن أجلهـا موضـع رهـان ومحـل إعـادة النظـر ..(1) وتقلصـت التجربـة الجزائرية *"من تحديث المجتمع إلـى مجـرد مشـروع تنميـة إقتصاديـة"*.(2) ولعـل هـذا، ماسيضاعف من صعوبة الباحث اليوم ويؤرقه.

كيف يمكن للباحث الكتابة والبحث في ظل أزمـة هويـة لهـا تعبيراتهـا السياسـية والثقافية والإجتماعية مع تلاحق المؤثرات والتأزم الحاد الذي افضـى لـى مايشـبه "المـأزق الدائم". فكل شئ في الجزائر اليوم غير مستقر ولم يبث فيه بصورة حاسـمة، وصـار موضـع سؤال ورهان، غير واضح المعالم، وصرنا ندرس كل شيئ وكأننا نعالجه لأول مرة، مـن دون

---

(1) - في كتابة السابق (أطروحة)، مأزق الشعوبية، إنتهى الباحث الجزائري هواري عدى إلى أن الجزائر دولـة فـي طـور البنـاء، وأن تاريخ الحركة الوطنية هو التاريخ الذي منح الجزائر مقومات الأمة والدولة. فقد تمحور نشاط الحركة الإصلاحية في إبراز مقومـات هويـة الأمة الجزائرية في البداية، ثم جاء دور حزب الشعب الجزائري ليناضل على صعيد بناء الدولة الجزائرية المعاصرة.

- H.Addi, l'impasse du populisme, l'algerie collectivité politique et Etat en construction, Enal, Alger, 1990, P.P. 50, 51.

لكنه يتراجع إلى النقيض تماما عن هذا الإقرار ليقرر حكما آخرا يستجيب اكثر حسب رأيه إلى السياق الراهن للجزائر : وهو أن الدولـة يجب أن تسبق الأمة وليس العكس، لابل يذهب إلى أن الدولة هي التي تمنح مقومات الأمة وتبررها بقوانينهـا الشـرعية، أي أن الدولـة هي التي تصنع الأمة.

- H. Addi, l'algerie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'algerie contemporaine, la découverte, Paris, 1994, P.202.

(2) - Monique Gadant, le nationalisme en Algerie et les femme, (préf: M.Harbi), l'Harmattan, Paris, 1995, P.5.

تراكم تاريخي ولارصيد فكري. فعملية نسف وتبدبد السابق أضحت في السنوات الأخيرة قاعدة تتداولها السياسة في تعاملها مع التاريخ.(1)

إن الباحث الجزائري المتشبع بقيم الثقافة الوطنية يصاب بخيبة كبيرة إذاما أراد أن بعثر على معطيات الثقافة الوطنية وحقائقها التي تأكد قيمة المقاومة الوطنية والدور الرائد الذى خاضته الحركة الإصلاحية والوطنية، لأن كل هذا التاريخ جرى تسجيله في الوثائق الفرنسية(2) التي صدرت وفق ماتسمح به السلطات الفرنسية، حتى بدا وكأن تراث المقاومة الجزائرية في بعدها العربي والإسلامي تنويعا على الوجود الفرنسي. وهذه صعوبة اخرى موضوعية رافقت تاريخ الجزائر تحت الإحتلال، حيث زاحم الوجود الفرنسي وجود الآهالي المسلمين في مختلف تعبيراته وقلصه إلى مجرد أقلية غير فاعلة. وعليه فإن الوثائق الفرنسية التي صدرت في هذا الشان، تحتاج إلى تصفيتها من الإستعمار على حد تعبير محمد الشريف الساحلي.(3)

أخيرا، وليس آخرا، نخلص إلى ما بدأ به الأستاذ مصطفى الأشرف منذ الثلاثين سنة، عندما تعرض في مقدمة كتابه : الجزائر أمة ومجتمع، إلى من يؤاخذ الباحثين والمؤرخين الجزائريين زهدهم في البحث التاريخي (1965) : *"ولكن هؤلاء (الذين يعاتبون الجزائريين) ربما نسوا ان الباحثين الجزائريين ماكانت الفرصة تتاح لهم لكي يطلعوا على الوثائق المتعلقة بتاريخ بلدهم مثلما كانت تتاح للمؤرخين المؤجورين المسخرين لخدمة النظام الإستعماري، وقد كان مصير هذه الوثائق السلب والنهب على نطاق واسع*

---

(1) - لم يتحقق هذا التراكم بسبب تنحل هيئات الدولة الإشراف على عملية كتابة التاريخ الجزائري. راجع دعوة الاستاذ سعد الله في هذا الموضوع. السعد الله، ابو القاسم، ابحاث وأراء في تاريخ الجزائر جـ 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص : 7-10.

(2) - في هذا المعنى كتب الأستاذ سعدالله، أن اهتمامات المؤرخين الفرنسيين إنصبت على رجال السياسة والحكومات الفرنسية بالنسبة للفترة مابين 1830-1962، وقبله عن تاريخ الرومان والمؤسسات المسيحية والفترة البيزنطية، راجع، ابو القاسم سعد اللهن ابحاث وأراء في تاريخ الجزائر، جـ1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1981، ص : 37.

(3) - M.Cherif, sahli, décoloniser l'histoire. Enap. Alger. 1986. P.P. 122-215.

بعشرات الأطنان إلى فرنسا بناء على طلب فئة هؤلاء المؤرخين".(1)

وهكذا فإن الإستعمار الطويل الذي ابتلى به تاريخنا الوطني قد إنتهى إلى عملية سطو كبرى صادرت بها فرنسا ذاكرة الأمة. وقد مرت أكثر من ثلاثين سنة والوثائق لاتزال جاثمة فوق رفوف مخازن حفظ الوثائق الفرنسية في غير موطنها الأصلي التي أنتجت فيه. هل يحتاج الأمر إلى معركة جديدة لإستعادة الإستقلال التاريخي ؟ الإجابة على هذا السؤال يحتاج إلى معرفة ما إذا كانت هناك نية مخلصة فعلا لإستعادة هذه الوثائق، وهل هناك وعي حقيقي بقيمة الوثائق التاريخية عندنا ؟

(1) – مصطفى الأشرف، الجزائر : الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، م.أ.ك. الجزائر، 1983، ص : 40.

- قراءة في بعض المراجع حول الحركة الإصلاحية :

ظهرت بعد الإستقلال مجموعة من الدراسات والأبحاث تناولت الحركة الإصلاحية، وتفاوتت بين الرصانة العلمية والمقالات الإنشائية. ونقتصر هنا، على جملة من الكتب والرسائل الجامعية التي عالجت الحركة الاصلاحية، في دراسات شاملة أو في بعض جوانبها أو في علاقاتها مع أطراف أخرى. وهي دراسات نعتقد أنها أضافت جديدا إن على مستوى المنهج أو أنها كشفت جوانب أخرى عن الحركة الإصلاحية.

لعل أهم هذه الدراسات، كتاب الأستاذ على مراد "النزعة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر : 1925-1940"،(1) وهو في الأصل رسالة دكتوراه قدمها المؤلف في الستينات تحت إشراف الباحث والمستشرق الفرنسي روجي لوطورنو R.Letourneau. ويعد كتاب مرجعا كلاسكيا، وعمدة الدراسات التي تناولت الحركة الإصلاحية في بُعدَيها الإجتماعي والديني خلال فترة مابين الحربين. ويكتسي الكتاب قيمة أكادمية في الجامعات وقيمة توثيقية لإستنفاده جزءً هاما من الوثائق الأولية : صحف جمعية العلماء، خزائن بعض الشخصيات الإصلاحية، وثائق الإدارة الإستعمارية، وبحوث ودراسات أعدها مستشرقون فرنسيون حول الاسلام في الجزائر، فضلا عن القيمة المنهجية التحليلية، وإلى اليوم لم تضاهية أي دراسة أخرى ولم تتخطاه.

فقد درس الباحث الحركة الإصلاحية في إطار التطور العام للجزائر خلال حقبة مابين الحربين مع التوكيد على أثر الإصلاح الإسلامي في المجتمع الجزائري في علاقته بالوجود الفرنسي. وبتعبير الباحث : *"لقد كان غرضنا ببساطة هو دراسة نشأة، ثم تطور الحركة الإصلاحية الجزائرية وتحليل مساهمتها في مجالات المذاهب والتيارات الاسلامية من جهة وفي الحياة الإجتماعية والثقافية للجزائر المعاصرة من جهة أخرى"*.(2)

---

(1) - Ali Merad, le réformisme musulman en Algerie de 1925-1940. Mouton et co. Paris. la Haye. 1967, 420, P.

(2) - Ibid.

وإلى جانب هذه الدراسة لمجمل الحركة الإصلاحية، فإن للأستاذ على مراد كياب آخر، "إبن باديس مفسرا القرآن" (1) وهو أول بحث علمي دقيق عن حياة الشيخ عبد الحميد بن باديس في سياقها التاريخي ومنهجه في تفسير القرآن الكريم.

والكتاب الثاني الذي تناول الحركة الإصلاحية، هو "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر" (2) للأستاذ احمد الخطيب. ويعد أول رسالة دكتوراه نشرت باللغة العربية،(3) تناول فيها الباحث، الحركة الإصلاحية من خلال ثراثها العربي، وتعرض للتاريخ الثقافي والإجتماعي والسياسي في النصف الأول من القرن العشرين وموضوع الاتجاه الاصلاحي مبرزا القسط الذي ساهمت به جمعية العلماء في الحركة الوطنية العامة، وفي حركة النهضة الإسلامية التي شهدها العالم العربي والاسلامي في النصف الأول من القرن العشرين. والكتاب برمته هو تعقب نشاط "العلماء" في المجال الثقافي (ص : 197–220) والمجال الإجتماعي (ص : 220–ص : 234)، والمجال السياسي (ص : 234، ص : 260)، ويتوقف تقريبا عند المؤتمر الإسلامي الأول 1936 وصداه. وقد تمحورت الدراسة حول إظهار فضل "العلماء" في المحافظة على مقومات الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

ومن البحوث العلمية التي تناولت الحقل الثقافي العربي والإسلامي في الجزائرودوره في ميلاد وتطور الوعي الوطني والنزعة الوطنية، كتاب الاستاذ الكندي "جورج ألكسندر طاليا

---

(1) - A.Merad, Ibn-Badis Commentateur du Coran, Sncd, Alger, Oran 1971, 267, P.

(2) – أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها الإصلاحي في الجزائر، م.و.ك، الجزائر، 1985، 406 ص.

(3) – نشرت قبله مذكرة تخرج للأستاذ عبد الكريم بوصفصاف : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931–1945، دار البعث، قسنطينة، 1981.

– ونشر كتاب في المشرق العربي، مازن صلاح حامد المطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931–1939، دار القلم (سوريا)، دار العلوم (لبنان)، 1988.

ألكسندر طاليادوروس"(1). والبحث محاولة رائدة ومكثفة للوقوف على اثر الثقافة العربية الاسلامية في الدعوة إلى الاستقلال التاريخي للأمة العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد ركز البحث على المجال الذي لاذت به الحركة الاصلاحية في دعوتها إلى الاصلاح. وقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي الذي لايوظف المقولات والمناهج المتداولة في الثقافة الغربية ليطوّعها على حالة الجزائر وإنما عمد إلى منهج تعددي (Pluraliste)كفيل بتحديد موضوعي للاتجاهات والآراء والمواقف. وشرحه على النحو التالي:

"وحتى يمكننا الإقرار بوجود إتجاه سياسي في مجتمع معين مثل النزعة الوطنية، لابد أن تكون إنعكاسا لتجربة تراكم تاريخي وتمثيلي(Représentatif) ، يدعم الأنماط الثقافية والتقاليد والإتجاهات الفكرية الأصلية".(2)

إن البحث عن الأصول ومبررات الدعوات السياسية يمنح أكثر معقولية للأحداث التاريخية ويضفي عليها مشروعيتها. ومن شأن هذه المنهجية المقترحة في حالة ميلاد وتاريخ النزعة الوطنية الجزائرية أن تنوه بمدى إستخدام النخبة الجزائرية للمفاهيم والمؤسسات العربية الاسلامية من أجل تعزيز جهدها الوطني وتغذية الشعور بالإستقلال عن الكيان الأجنبي.(3)

---

(1) - G.A. Taliadoros, la culture politique arabo-islamique et la naissance du nationalisme algerien (1830-1962), Enal, Alger. 1985

(2) - Ibid, P.10.

(3) - ومن البحوث المهمة التي ظهرت في السنوات الأخيرة، المعتمدة على مقاربة البحث في أصول الاتجاهات السياسية والسلطة والأسس الإيديولوجية راجع :

- Hassan-Sayad suliman, les fondements idéologiques du pouvoir politique au Maghreb : essai d'explication et de théorie générale sur le rôle de l'islam et du reformisme musulman dans l'idéologie politique maghribine, 2 vol thése sciences politiques, Aux-marseille III, 1976, 767, P

- Chirane Abdelhamid, les forme et les forces créatrice de l'islam contemporain en Algerie 1900-1954, 3 vol, these doctorat és lettres et sciences humaines, Paris, 1984.

"السياسة والدين في الجزائر، والإصلاح : هياكله ورجاله، حالة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في ناحية وهران 1931-1945".(1) وهي أطروحة قدمها الاستاذ محمد القورصو في جامعة باريس VII. وتنفرد الرسالة بتحليل المكانة التي حظيت بها الحركة الاصلاحية في تاريخ الجزائر إبان الحكم الفرنسي من خلال الميكانيزمات (الآليات) ووسائل الإتصال التي إعتمدها جمعية العلماء كوجه من وجوه الحداثة في خطابها ونضالها: النوادي، المجلات، الجرائد، المساجد، المدارس، المدرّسين، واستطاعت الجمعية بواسطتها أن تتقدم كثيرا في بسط نفوذها الثقافي وبالتالي نشر الأفكار الاصلاحية. قسم الباحث موضوعه إلى ثلاثة أقسام رئيسية -الناحية الوهرانية قبل ظهور الإصلاح (1900-1932)، إنتشار الحركة الإصلاحية (1932-1945)، مقاربة سوسيولوجية، خلاصة.

وركز الباحث، على الحركة الاصلاحية في سياقها الإجتماعي والسياسي العام، بحيث ظهرت كطرف مساهم في بلورة الوعي الوطني الجزائري نحو التطور والرقي المعنوي والمادي للشعب الجزائري، ولعل هذه المساهمة في الحياة الجزائرية العامة، جعلها تأخذ بمواقف وتنبذ مواقف، وبالتالي توصم من قبل تيارات وحركات وقوى وطنية آخرى بهذا الوصف أو ذاك.فهي جمعية تهذيبية، ثقافية ودينية بالنسبة للنزعة الوطنية الراديكالية، بينما ينظر رجال الاصلاح إلى أنفسهم مناهضين لأيديولوجية الاستعمار ورائدة الكفاح الوطني العام.وقد آثر الباحث عدم الانسياق إلى النقاش (السجال) المكرور الذي لازم تاريخ الجزائر بعد الاستقلال حول النشاط السياسي للحركة الاصلاحية ومدى إستجابته للإستقلال

== ومن أهم الدراسات التي قاربت هذا المنهج أيضا باللغة العربية كتاب (رسالة دكتوراه) الباحث المغربي أحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، 504ص، يقول الباحث ص : 7 "فحين نؤكد على مقومات التجربة التاريخية المغربية (المغرب العربي)، ونشدد على مواصفات تميزها عن نظيرتها الفرنسية، لانستهدف إضفاء نوع من الخصوصية على المغرب العربي دولا ومجتمعات لتقديرنا وجود تماثل في الوضع التاريخي العام بين هذا الأخير (المغرب العربي) وباقي مكونات دار الإسلام، و لإقتناعنا بإنتماء المغاربة إلى الإشكالية نفسها التي حكمت الفكر العربي الحديث والمعاصر، ووجهت خطابه، منذ لحظة الاصطدام بالغرب وحركاته الاستعمارية".

(1) - Mohamed El Korso, plitique et religion en Algerie (l'islah : ses structures et ses hommes, le cas de l'association des Ulamâ algerien en oranie, 1931-1945, these d'histoire, s/dir. Rèné Gallissot, Paris VII Jussieu, 1989, 2 vol, 570 P.

- Cf. C.Rendu, dans parcours n°13, 14, Oct. 1990, PP.216-220.

- Cf. Un resumé, in : lettre, intellectuels et militants en Algrie 1880-1950, (Collectif), O.P.U. Alger, 1988, P.P 54-104.

الوطني وعالج بدلا منه موضوع وسائل التوعية كشرط لامناص منه من أجل الوصول إلى الشعور بالإستقلال وتنمية مقومات الأمة.

"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والإدارة الفرنسية" 1931-1956 (1) رسالة دكتوراه للأستاذ أحمد صاري، عالج فيها جانبا من جوانب الحركة الاصلاحية : علاقة جمعية العلماء بالإدارة الفرنسية وموقف هذه الأخيرة من النشاط التهذيبي و السياسي "لحزب العلماء"، تحدد على إثرها النشاط السياسي الهادف إلى تغيير الإنسان الجزائري وشحنه بأسباب الشعور بالإستقلال، وتحددت أيضا تجربة الإصلاح الإسلامي في الجزائر عن مثيلاتها في العالم العربي والاسلامي. فقد كان وجود الظاهرة الإستعماريةفي الجزائر وجودا فعليا استيطانيا، إستدعى من التيار الإصلاحي ردا فعليا على إجراءات الإدارة الفرنسية. وقد جاء البحث كله حول موقف الإدارة الفرنسية من نشاط جمعية العلماء ضمن إشكالية عالجت العناصر التالية : لماذا كانت العلاقة بين العلماء والإدارة الفرنسية علاقة تصادمية، خلافية، لم تستقر على وفاق دائم ؟ هل يعزى السبب إلى نوعية الدعوة التي باشرتها جمعية العلماء التي رأت فيها الإدارة الفرنسية أنها متأثرة بالمشرق العربي، ومناهضة للطرقية ؟ الإنحراط السياسي للعلماء ؟ لماذا تمادت الإدارة في تأييد النزعة الطرقية التي فقدت جانبا هاما من سمعتها ؟ في ماذا يمكن أن يفيد الإدارة، وفاق مع جمعية العلماء ؟ وهل هذه الإدارة هي الصورة التي يراها العلماء عن فرنسا ؟

---

(1) - Ahmed Sarri, l'association des oulemas musulmans Algeriens et l'administration française en Algerie de 1931-1956, these, S.Dir Emil Temime, université de provence, centre aix- marseille I, 1990.

- هناك مجموعة من الرسائل الجامعية، ظهرت بعد الاستقلال، وخاصة في السنوات الأخيرة مجموعة من الرسائل الجامعية تناولت الحركة الاصلاحية، نذكر على سبيل المثال وليس الحصر، البعض منها :

- Ahmed Nadir, le mouvement reformiste Algérien, son rôle dans la formation de l'idéologie nationale, these 3ème cycle, science politique, Paris, 1968.
- Mohammed Medjoud, l'action réformiste de de l'association des ulémas musulmans Algeriens (1920-1940). s/dir Gerard cholvy ; Université le Montpelier III, 1992.

- حشلاف علي، المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها 1931-1939، رسالة ماجستير، إشراف/زهير إحدادن، جامعة الجزائر، 1994.

- أحمد مريوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، إشراف/ أبو القاسم سعد الله، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992.

- بن مرسلي حسين، الرد التربوي لابن باديس على المشروع الإستعماري. رسالة ماجستير، إشراف/بلعربي الطيب، جامعة الجزائر 1991.

- مدخل عام : الجزائر في الثلاثينيات .

إذا إستندنا إلى لغة الأرقام لمعرفة الأوضاع العامة في كل تعبيراتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، نجد أنها تعبر بصورة مكثفة عن حيف صارخ(1) إنطوى في الأساس على إكتمال الهيكلة النهائية للأزمة الاستعمارية. فقد عكست هذه الأخيرة، خلال حقبة الثلاثينيات، العجر التام لتدارك التأخر المتلاحق بين المتربول (باريس)، ومشروعه في الجزائر. فالجزائر الفرنسية أضحت مع بداية المائة الثانية للإحتلال وهما كبيرا يستعصى عن التحقيق حتى وإن هي أرادت كما قال إبن باديس.(2)

فقد بقيت أهم الأسئلة مطروحة لم تحل، لابل ساعدت على تفشي ظواهر أخرى على مستوى العلاقات الإجتماعية : تدنى المكانة الإجتماعية للأهالي إلى المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الفرنسيين، والإسرائيلين والأجانب في الجزائر، وعلى مستوى الحركة الديموغرافية، حيث، ولأول مرة في تاريخ الإحتلال الفرنسي للجزائر يتفوق عدد سكان الأهالي في المدن الكبرى على السكان الأروبيين، مشكلين أحزمة للمدن وحالة "ترييف المدن"، كما تراجع عدد الوافدين الأروبين بعد ماتبين إستحالة التكيف والانسجام مع وسط كان يصرخ كله بالتناقضات والتمايزات وإرتفاع عدد العمال الجزائريين العائدين إلى الجزائر بسبب الأزمة الإقتصادية لعام 1929. أما على الصعيد الإقتصادي، فقد مكثت المستعمرة الجزائرية رهن إستغلال المستوطنين والوافدين الأجانب، دون الأهالي حتى ممن كانوا حاملين الجنسية الفرنسية، فلم يكن الحصول على الجنسية الفرنسية يعنى التمتع الآلي بحقوق المواطنة، إن من ناحية المشاركة في الشؤون العامة للدولة الفرنسية، أو على مستوى الشعور النفسي والعلاقات الإجتماعية مع المسلمين الجزائريين أو الفرنسيين الجزائريين، ولاحق التملك. مائة سنة من الإحتلال لم تفلح في استيعاب الأهالي

---

(1) - راجع، الفوروقات الصارخة بين الأروبين والمسلمين الجزائريين خلال الربع الأول من القرن العشرين في مجالات النظام الإداري والقضائي والمالي والميزانية، والنظام التمثيلي السياسي (ص : 13، ص : 19)، ثم تفصيل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية خلال حقبة 1914 إلى 1930 (ص : 20، ص : 75) في :
- A.Nous;chi, l'Algeric amère,

(2) - الشهاب، جـ1، م.12، أفريل 1936.

الجزائريين في المدنية الفرنسية، لأن المشروع الفرنسي كان قائما على مصالح المستوطنين والقائمة بدورها على نقيض ماكان يهم الجزائريين.(1)

وإذا عمدنا إلى تفصيل ماأجملناه بلغة الأرقام، نجد أن أول مايلفت النظر يتمثل في طريقة عرض هذه الأرقام والإحصاءات حول المعطيات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لمستعمرة الجزائر، حيث تظهر نهج سياسي إقتصادي "عنصري"، لاتريد الدولة الفرنسية فعلا إستيعاب المسلمين في المشروع الحضاري الذي دافعت عنه طوال وجودها.

فقد جرى تصنيف السكان في الجزائر إلى فرنسيين مسلمين، وإسرائليين، وأجانب. ولعل مايعبر ثانيا عن سياسة الإقصاء وعدم الإستيعاب الإثني هو الجدول التالي المتعلق بمنح الجنسية الفرنسية. فقد بلغ عدد طالبي الجنسية الفرنسية من الآهالي، بناء على قانون 04 فيفري 1919 : 1547، بداية من سريان هذا القانون إلى غاية 31 ديسمبر 1930، بينما عدد الذين حازوا على الجنسية فعلا 1024، منهم 152 فقط حصلوا عليها عام 1930، وهو رقم زهيد جدا، إن على مستوى طلب الجنسية (إحجام المسلمين عن طلب الجنسية كتعبير عن رفضهم للسياسة الإستعمارية) أو على مستوى الإستجابة لطلبات التجنس (عدم تشجيع سياسة فرنسة الجزائريين : وضع عراقيل قانونية ، وأخرى تتعلق بمعايير تقدير الإدارة لمن يستحق الجنسية).

فالإعراب عن نية الحصول على الجنسية لايعني تحقيق الطلب، كما أن تحقيق الطلب والحصول على الجنسية لايعني أيضا التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية، كما يتمتع بها الفرنسيون من أصول فرنسية. والجدول التالي يبين المنهج الثابت للسياسة الفرنسية حيال الآهالي المسلمين :

---

(1) - يقول نوشيNouschi ، " : لقد كانت الثلاثينيات، تدشينا لسيرورة جديدة حيث أعيد النظر في كل معطيات العملية الإستعمارية ."

- A.Nouschi, Op. Cit. P.9.

السنة	عدد طالبي الجنسية	طلبات التجنس بداية من 1919	عدد المتجنسين بداية من 1919	عدد الذين منحت لهم الجنسية
1930	/	1547	1024	152
1931	/	1703	1144	120
1932	/	1830	1271	127
1933	166	1996	1392	121
1934	155	2151	1539	155
1935	129	2280	1651	112
1936	155	2435	1793	142
1937	192	2610	1841	148
1938	/	2785	1961	110

(1)

ثم مالبثت أن تراجعت الأرقام بالنسبة للإقبال على الجنسية علاوة على منحها. فالرقم الذي أعطته مصالح الحكومة العامة، عام 1945 مثلا، بعد نهاية الحرب الكبرى هو 22 بالنسبة لطلب التجنس، قبل منهم 15 فقط ويصبح الرقم الإجمالي لعدد المتجنسين الجزائريين بداية من سريان قانون 04 فيفري 1919 إلى 2366. ولعل مايزيد من تفاقم الوضع العام، بحيث تظهر صورة مفارقة جدا، هو زيادة طردية في إحجام الآهالي عن السياسة الفرنسية مع التقدم الزمني للوجود الفرنسي، كما عبرت عنه من ناحية آخرى سياسة التهميش التي مارستها السلطات العامة، بتفضيل العناصر الأجنبية على العنصر الأهالي الأصلي.فقد منحت السلطات الفرنسية عام 1930 مثلا 1424 شخصا أجنبيا الجنسية الفرنسية وبالتالي التمتع بحقوق المواطنة وحق المشاركة في الحياة العامة.ويعد هذا الرقم مرتفعا جدا لعدد العنصر الأجنبي في الجزائر.وتظهر المفارقة قياسا لعدد السكان الآهالي وعدد الذين منحتهم الإدارة الفرنسية الجنسية. ففي الإحصاء السكاني العام الذي أجرته المصالح الحكومية عام 1931، قدمت المعطيات التالية كمسح شامل لمجموع السكان في الجزائر.

(1) - Annuaire statistique de l'Algerie, gouvernement général de l'Algerie, de 1930 à 1938.

الأقاليم	الإقليم الجزائري	الإقليم الوهراني	الإقليم القسنطيني	إقليم الجنوب
-السكان الفرنسيون	286.677	273.602	167.586	5377
-المجموع= 733.242				
-السكان الأهالي	2.024.802	1.416.762	2.460.455	567.879
-المجموع= 6.469.898				
-السكان الأجانب الأوروبيين	43.886	82.300	21.603	5948
المجموع = 148.342				(1)

ويمثل الأجانب عنصرا أروبيا مع الفرنسيين سواء أكانوا من أصول فرنسية أو من الذين تحصلوا على الجنسية الفرنسية مثل الطائفة الإسرائلية. فجداول الإحصاءات تقيم هذه التفرقة وتحتفظ بها عند توزيع المناصب والوظائف الإدارية والعسكرية.(2)

فإذا كان العنصر الأجنبي أروبيا، فإن الأهالي المسلمين هم في عداد رعايا الدولة الفرنسية (أجانب في بلدهم). ومايضاعف من خطورة الوضع هو التطور الخاطئ للنسبة السكانية للأروبيين التي لم تلبث تنخفض : فإذا كانت المصالح الحكومية تقدر هذه النسبة مابين 1876–1911 بـ(54,1% مولدين ووافدين). فقد إنخفضت إلى 11,4% مابين 1926–1931...وبقي مؤشر التراجع مستمرا حتى وصل عام 1953 إلى(3).% 0,99 وهو ماحدا بالبعض إلى التحذير من "قانون العدد". فقد طالت ظاهرة التراجع في نسبة الأروبيين حتى أو لئك الذين يعيشون في البلديات المختلطة : من % 1,96 عام 1926 إلى0,9 عام 1948. وإنخفض عدد سكان الريف الأروبيين من 289497 عام 1926 إلى 201 000 عام 1948 وإلى 196 000 عام 1954 أي أن مؤشر الإنخفاض تدنى إلى .% 18 وبينما كان سكان الريف الأروبيون يمثلون % 35 من مجموع المستوطنين عام 1911، صارت هذه النسبة % 28 عام 1926 ثم % 20 عام 1954.

---

(1) - Situation générale de l'Algerie, 1931, P.88 (in) annuaire général.

(2) – مثال ذلك، "كل الولاة الفرنسيين Prefets الذين جرى تعيينهم في الجزائر كانوا من أصول فرنسية إلى غاية 1956."

- Cf. C.Collot, les institde l'Algeric durant la periode coloniale (1830-1926) C.N.R.S. Paris, O.P.U., Alger,1987, P.48.

(3) - CH.R. Ageron, histoire de l'Algeric contemporaine, t.2, Puf. Paris, 1979, P.475.

ولايعزى هذا التراجع في النسبة الديموغرافية الأروبية إلى الزيادة الكبيرة في عدد المسلمين (عدد أفراد العائلة الواحدة) فقط ولكن أيضا إلى زيادة نسبة الذين غادروا المستعمرة على الذين استوطنوا بها. فقد سجل تقرير أجرى عام 1927، أنه من بين 8168 عائلة أستوطنتها الإدارة الفرنسية في مقاطعة قسنطينة، لم يبق منها سواء 1200 عائلة فقط.(1)

إستفحلت حالة التدهور العام في عالم الريف بسبب عدم الإستقرار الإستيطاني إلى غاية الثلاثينيات، لابل تأكد خلال هذه الحقبة لدى السلطات العامة، وجود ظاهرة إمتصاص المدن لسكان الريف، كشفتها الإحصاءات العامة التي جرحت عام 1931، وعام1936، فخلال الفترة التي أمتدت مابين 1931 و 1936، فقد الريف القسنطيني 3000 ساكنا والريف الوهراني 5300 ساكنا أروبيا، نجم عنه بطبيعة الحال، إنتقال العمالة الريفية الأهلية، إلى ضواحي المدن شكلت بداية من عام 1934 ظاهرة غير معهودة في الجغرافية البشرية، الجزائرية، حيث وصلت نسبة التزوج الريفي إلى 19, % .(2) وقد خلفت هذه الوضعية، تفوق السكان الآهالي في المدن على السكان الأوربيين، وساعد هذا التحول خاصة في إنتشار الوعي الوطني لدى النخبة المسلمة وقطاع من الجماهير التي أضحت بإمكانها الإتصال بوسائل التبليغ الحديثة والتنقل حيث الحدث. وصار بإمكان النخبة الوطنية السعي إلى النضال السياسي من أجل تحسين شروط الحياة الإقتصادية والإجتماعية بواسطة الإضراب، الإحتجاج الإجتماعي والعمالي، التصويت لصالح القوى السياسية المعارضة للنظام الإستعماري.

ومن جملة الأسباب التي ساعدت على تنشيط الحياة السياسية وسط الآهالي، خلال هذه الحقبة –الثلاثينيات– عودة العمال الجزائريين من فرنسا الذين كانوا يحملون معهم أبجديات الثقافة النقابية والحقوق السياسية. فقد كانت السنوات التي إمتدت من عام 1930

---

(1) - Ibid

(2) - أشار الأستاذ أجرون Ageron إلى "أنه لأول مرة، يتفوق عدد سكان المسلمين في المدن على السكان الأروبيين، ظهر هذا التفوق خلال الفترة التي أمتدت مابين 1931-1936 ومثل بداية إحتلال أهل الريف للمدن". - Ageron, Op. Cit, 418.

إلى عام 1934، الإستثناء الذي شذ عن القاعدة في جدول حركة العمال الجزائريين. فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت القاعدة دائما، هي أن عدد العائدين أقل من عدد المهاجرين إلى فرنسا. والإحصاءات التي قدمت عن هذه الفترة تشير إلى :

مابين 1920 – 1924، ذهب 213 000 وعاد) 155 700 بقي منهم(57 300 ،

وبين 1925 – 1929، ذهب 177 600 وعاد منهم) 174 700 بقي منهم(2900 ،

ومابين 1930 – 1934، ذهب 105 100 وعاد منهم121 700 ، أي بتفوق عددي في رقم العائدين وحاصل فرق 16.600 عاملا، ثم عاد مؤشر حركة العمال المهاجرين سيرته وفق حالة ماقبل الثلاثينيات، فخلال الفترة الموالية 1935–1939 هاجر 145.000 وعاد منهم 85100 (بقي منهم 60400).(1)

وغني عن البيان أن الاستثناء الذي وقع في فترة مابين 1930–1934، كان يعزى في جوهره إلى تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية لعام 1929، على الإقتصاد الفرنسي، ثم إمتدت إلى الجزائر بعد نحو 18 شهرا، (2) حيث طالت القطاعات الصناعية والزراعية والعالم الحرفي الذي كان يشتغل فيه عدد كبير من الأهالي. ولعل أهم النتائج السلبية لهذه الأزمة الإقتصادية على حياة الجزائريين هي إستفحال حالة البطالة المزرية والمزمنة، التي ***أفرزت بدورها تدهورا خطيرا على الأجور الحقيقية، علاوة على السقوط الحر لأسعار الحبوب (قمح....) والخمور، الانخفاض النوعي لكل المواد المصدرة التي يعتمد عليها العنصر الإستيطاني، أدت في المطاف الأخير إلى وجود هذا الأخير في حالة إعسار عن تسديد الديون التي إقترضها من بنوك المتروبول***".(3)

ويورد المؤرخ أجرون قيمة ديون الجزائر حيال فرنسا في الحقبة الممتدة مابين 1930–1936 بـ : [2] مليارين فرنكا، ثم إرتفع المبلغ 6358 مليون فرنكا بعد ثماني عمليات إقتراض تمت خلال سنة 1937، وهي السنة التي تحسنت فيها نوعية الأداء الإقتصادي في

---

(1) - M.Kaddache, D.Sari l'Algerie dans l'histoire, O.P.U. Enal, Alger, 1989, P.P. 225,226.
(2) - Ageron, Op. Cit, P.412, 413.
(3) - Ibid.

المتروبول.(1) وكان من إفرازات وضعية الإقتصاد الجزائري الجديدة، دخول أراضي كبيرة في حوزه كبار الملاك الزراعيين بصورة ملفته. فخلال حقبة مابين 1931–1935، إشترى الأروبيون 88550 هكتار من المساحات/العقارات المعلن عنها، وهو مايعادل % 67 من الأراضي التي تم الحصول عليها خلال الفترة التي إمتدت مابين 1928–1937 المقدرة بـ 390 132 هكتار.

وقد كانت لهذه التحولات مضاعفات خطيرة ليس على بنية الإقتصاد الإستعماري فحسب، وإنما على صعيد العلاقات الإنتاجية التي تحكم الأهالي والأروبيين بمعنى أن الأزمة تهيكلت داخل النظام الإستعماري سواء كنظام : علاقة المتروبول بالمستعمرة الجزائرية، أو علاقة النظام الإستعماري مع الواقع الجزائري الجديد.

فقد كان الأهالي، دائما أول ضحايا الإهتزازات الإقتصادية والديموغرافية. ولعل الجوانب الإجتماعية خلال هذه الحقبة تكشف لنا جليا حقائق الأزمة.

راهنت السلطة الإستعمارية على سياسة التعليم كوسيلة لإستيعاب العنصر الأهالي في البوثقة الفرنسية، وترقيته وفق المثل والقيم الأروبية ولكن ...فالأرقام والإحصاءات التي جاءت كتقييم رصيد مائة سنة من الإحتلال تقطع بما لايدع أي ظلال من الريب، أن المشروع الفرنسي كان يسعى إلى خلاف ماكان يعلن عنه تماما. جاء في تقرير المصالح الحكومية حول الوضعية العامة في الجزائر بين عامين 1930–1938، في الجانب المتعلق بالتعليم مايلي.

عام 1930 : عدد مدارس التعليم العام المخصصة للأهالي 570، منها 26 خاصة للبنات. –عدد تلاميذ التعليم العام من الآهالي : 51542 مسجلا منهم 3585 تلميذة. أما عدد مدارس التعليم الخاصة : 17 قسما ضم 956 تلميذا، منهم 198 تلميذة، أي برقم إجمالي 52498 تلميذا منهم 3783 تلميذة.(2)

---

(1) - Ibid
(2) - Situation générale, de l'Algerie 1930, P.333.

عام 1938 : فقد بلغ عدد التلاميذ الآهالي المسجلين في مدارس التعليم العـام 76859 منهم 9063 تلميذة. إضافة إلى 28977 تلميذا كانوا يتعلمون في المدارس الفرنسـية،(1) بينمـا بلغ عددالمدارس في هذه السنة 689 مدرسة، منها 55 للبنات.

أما التعليم العالي، فلم تحتفظ الجداول إلا على 92 طالبا جامعيا أهليا سجلوا خـلال السنة الجامعية 1930-1931 من 2.013 فرنسا وأروبيا.(2)

وتكشف هذه الأرقام الزهيدة، صعوبـة تـدرج الآهـالي فـي سـلم التعليـم إلـى آخـر مراحله. علاوة على أنه لم يكن تعليما إستيعابيا يؤهل المتعلم إلى أداء مسؤولياته وشـؤونه الحياتية بصورة من الانسجام والتجـانس مـع بيأتـه العربيـة الإسـلامية. فـأغلب المـدارس تدرس باللغة الفرنسية وفق برامج التعليم اللائكـي. أمـا المـدارس التـي كـانت تلقـن تعليمـا إسلاميا، فقد كانت زهيدة جدا : ثلاث مدارس :Medersas : في كل من قسنطينة، الجزائر وتلمسان. كان يتلقى فيها التعليم، خلال السنة الدراسية 1930-1931، 143 طالبًا. ولم يتغير الرقم تقريبا إلى غاية 1938 حيث وصل إلى 162، وهو ما يعني أن الرقم قد إنخفـض قياسـا لمؤشر نسبة الزيادة السكانية العامة للآهالي.

وقد كانت هذه المدارس Les Medersas، متخصصـة فـي إعـداد وسـائط بيـن الآهـالي والإدارة الفرنسية : وكلاء شرعيين، قضاة شرعيين، مـترجمين، أي مـايحول دون التسـيير المباشر للقضايا وشؤون الآهالي مـن طـرف الإدارة الفرنسـية. وهـو مـايؤكد تكريـس سياسـة الإقصاء والتفرقة عوض الإستيعاب والإندماج الإجتماعي والسياسي، عـلاوة علـى أن المتعلـم الأهلي المتخرج لايجد من الزاد الثقافي سوى عشرة عناوين (عام 1937) من الجرائد، تصـدر باللغة العربية وبتوزيع ضيق ومحدود، في مقابل 276 عنـوان جريـدة ودوريـة كـانت تصـدر باللغة الفرنسية.(3)

---

(1) - Situation générale. de l'Algèric 1938. P.65.

(2) - Situation générale. de l'Algèric 1930. P.132.

(2) - Situation générale. de l'Algèric 1937. P.168.

وفي مجال المدارس القرآنية (الكُتّاب) سجلت المصالح الحكومية الإحصاءات التالية :

النواحي	عدد المدارس (قسم)	عدد المعلمين	عدد التلاميذ
الجزائر	352	357	7.524
وهران	496	496	6.836
قسنطينة	1573	1597	24.063
إقليم الجنوب	727	739	11.870
المجموع	3148	3189	50.293

(1)

وهكذا تظهر المفارقات والتنقضات أن حقبة الثلاثينيات كانت لحظة تراكمت فيها أعمال وأحداث تاريخية من النضال المسلح الذي جرى في القرن التاسع عشر ثم النضال السياسي الذي شُرع فيه بعد الحرب العالمية الأولى، ومن هذا التراكم الكثيف ظهر تطلع جديد نحو نضال سياسي ضمن مقتضيات جديدة على مستوى وعي النخبة الوطنية : الحركة الإصلاحية، تيارات وقوى سياسية وإجتماعية أهلية أخرى، وبعض الروافد الفكرية والإيديولوجية الوافدة من الخارج.

فقد ساد هذه الحقبة نقاش كبير إحتدم بين رجال الإصلاح وبقية القوى السياسية الأهلية والفرنسية في قضايا تتعلق بالوطن، الوطنية. الأمة، الشعب، الإسلام، اللغة العربية، المواطنة...إلخ، ننظر إليها اليوم بشئ كبير من الإعتبار والأهمية بالنسبة لمستقبل الجزائر في مابعد، حيث مكنتها من مضمون الاستقلال. فقد جرى الحديث عن الاستقلال طيلة العشرينيات خاصة في خطاب جمعية نجم شمال أفريقيا، بدون مضمون نظري،

---

(1) – أفصحت عن هذه الأرقام مديرية شؤون الأهالي، راجع :

- Situation générale de l'Algérier : 1938. P.145.

يستوعب مقاوماته ومدلولاته الحقيقية. بينما في الثلاثينيات طرحت المسألة الوطنية للنظر والتفكير كمقدمة ضرورية لمحاولة تصفية الإستعمار أو الإستقلال عنه.(1)

وعلى العموم، كانت بداية الثلاثينيات، مؤشرا على مرحلة جديدة حملت جملة من الأسئلة، مع زيادة حدة الوعي بها، خاصة وأن فرنسا لم تف بالوعود التي قطعتها على نفسها حيال الجزائر. ففي أعقاب الاحتفالات المائوية الكبرى، جاء قول الأشياء الضرورية، على حد تعبير الحاكم العام السابق موريس فيوليت.(2) وتبلورت اهتمامات النخبة المسلمة نحو طرح المسألة الجزائرية بكل حجمها الحقيقي وفي كل تجلياتها وتعبيراتها المتعددة. وقد تكثف هذا الوعي في المرحلة الجديدة، وشكل : *"إرادة جزائرية تتصدى للسياسة التوسعية الفرنسية، كانت في بداية الأمر غامضة، لكن مالبثت تتوضح في إطار يسعى إلى التحديد الهيكلي، متعدد التعبير من حيث الأهداف والمشاريع"*.(3)

---

(1) - حول أهمية طرح المسألة الوطنية في المشروع الإستقلالي راجع :

- J.L. **Planche, le parti communiste d'Algerie et la question nationale au temps du congrés musulman et le front populaire, les cahiers d'histoire.** n°36,1989, P.P.16-40.

(2) - M.Viollette, l'Algerie vivra-t-elle ? liberté Felix-alcan, 1931 P.XIII de la préf.

(3) - J.C. Vatin, l'Algérie politique, histoire et société, presse de la fondation nationale des sciences politiques, 2ed, Paris, 1983, P.156

- الحركة الإصلاحية في التاريخ الجزائري المعاصر :

تؤكد جل الداراسات التي تناولت الحركة الإصلاحية الجزائرية على الدور البالغ الأهمية الذي إضطلعت به هذه الحركة في إحياء الثقافة العربية الإسلامية في بعدها الديني واللغوي في الجزائر خلال حقبة الثلاثينيات. فقد تزامن وجود رجال الإصلاح وعلماء النهضة الإسلامية مع تراكم غبار كثيف شوة ملامح الثقافة الجزائرية، بسبب سياسة الإستعمار، فضلا على تواصل التخلف الذهني والحضاري العام الذي لحق العالم العربي والإسلامي طيلة قرون.

لم تشذ الحركة الإصلاحية الجزائرية عن الدينامية العامة التي شهدها العالم العربي والإسلامي نهاية القرن الماضي وبداية القرن العشرين. ومع تأسيس جمعية العلماء المسلمين عام 1931، بدأ الشروع الفعلي في تطبيق المشروع الإصلاحي في الجزائر.

وقد طرحت الحركة الإصلاحية، قضايا المجتمع الجزائرين ضمن إشكالية عامة، وفي إطار فكري شامل هو : التقدم والرقي وضرورة تجاوز التخلف. فلظاهرة التخلف شروطها ومقتضياتها وأسبابها، ولقضية التقدم (أو الترقي حسب المصطلح المتداول في ذلك الحين) شروطها ومقتضياتها ايضا. فقد إنطوى فكر النخبة المصلحة على وعي بحالة التخلف الناجمة عن إنعدام شروط التنمية والتقدم، وأن المسؤول عنها هو الإستعمار ذاته. والبحث عن إمكانات الخروج من التخلف، آحالهم إلى نقطة جوهرية وهي مسالة الهوية الجزائرية، الذاتية/الشخصية في علاقتها بالسلطة الفرنسية. وكان لزاما على رجال الإصلاح، إذاهم راموا توضيح الهوية، التصدي من ناحية إلى السياسة الإستعمارية، ومن ناحية آخرى إلى المؤسسة الطرقية وحالة التدين التي يوجد عليها الجزائريون.

لم يفلت التيار الإصلاحي في الجزائر، عن النهضة الإسلامية التي شهدها المشرق العربي، فهو إمتداد لدينامية عامة طالت ربوع العالم العربي الإسلامي، أكدت من خلاله الحركة الإصلاحية أن الجزائر لاتزال تعيش الزمن الثقافي العربي المتواصل عن الحضارة الإسلامية. فقد توسلت الحركة الإصلاحية، الإسلام، كعقيدة وشريعة، وأسلوب حياة

ونضال إجتماعي سياسي، ظهر جليا من خلال التراث الذي أنتجته خلال حقبة الثلاثينيات، وجعلت من الإسلام النواة الصلبة التي لاتتصدع للحوادث والأحداث.

وإذا ما أردنا أن نرسم ملامح التراث السياسي والثقافي (اي أعمال، مواقف، كتابات رموز الحركة الاصلاحية الجزائرية خلال حقبة الثلاثينيات في السياق التاريخي الذي تفاعلت معه في مختلف تعبيراته وتجلياته) يمكن تحديد ذلك في الإجتهاد التنظيري الذي وضعه الشيخ عبد الحميد بن باديس، رئيس جمعية العلماء، لمفهوم الأمة الجزائرية وعلاقتها بالأمة الفرنسية. وما ينبغي الإضطلاع به لحل المسألة الجزائرية (راجع ص34) فلم تكن الحركة الإصلاحية،(1) مجرد تنظيم تهذيبي، أخلاقي، حتى وإن ورد ذلك صراحة في نصوصها التأسيسية، لأن بمجرد مابادرت نشاطها خلال مطلع العقد الثالث من هذا القرن، وخاصة بعد القطيعة التي حدثت بين العلماء المصلحين وعلماء السنة (الطرقيين)، جعل المصلحيين يفرضون أنفسهم على ساحة العمل السياسي العام، واصبحت مؤسستهم، مرجعا، لامناص منه لأي سياسة أهلية في الجزائر. وقد تعاملت معهم السلطات الفرنسية كحزب العلماء Le parti des oulémas.

---

(1) - لقد انطوى مصطلح الإصلاح في تراث الحركة الإصلاحية الجزائرية خلال حقبة الثلاثينيات على جملة من المعاني، يوردها الأستاذ محمد حسين بن خيرة كمايلي : "لقد مثل الإصلاح، لحظة المشروعية، والإقتران التام بين الكفاح السياسي والتحرر الوطني مع الإصلاح الديني. والإصلاح هو المشروع السياسي الذي إستندت إليه الأحزاب والحركات اللائكية في مابعد، لإقامة الدولة الوطنية. إنطوت فكرة الإصلاح، على مفهوم عام يحدد عالم الكون وعالم الفساد. وإن الإصلاح، هو إصلاح مافسد والعودة إلى الطبيعي والأصلي. - الإصلاح ينطوي ايضا على فكرة، إمكانية الإنسان أن يصحح مجرى تاريخيه حسب تطلعاته المستجدة، وإن فكرة الإسلام تستدعي وجوبا فكرة الدعوة الدائمة إلى الله. يقوم الإصلاح، على أن الإسلام دعوة إلى العمل ليس في جانبها الديني فقط (عبادات) وإنما أيضا في جانبها الدنيوي. الإصلاح، تصور شامل لكل جوانب الحياة الإجتماعية بدون إستثناء. إن الإصلاح ينبذ التقليد (الإسلام التقليدي حسب تعبير الشيخ إبن باديس) ويدعو إلى تجديد الروح والوعي، اخيرا وليس آخرا، الإصلاح هو صيغة توفيقية بين الإسلام والحداثة، وإستيعاب الراهن في ديمومة تاريخية متجددة تسعى إلى التجرد من الإسلاب.

- Mohamed Hocine. Benkhira. mouvement de rénovation. : 'L'islah. Rév. Autrement. n°95. Dec 1987. P.P. 159-169.

وفي تعاملهم مع السياسة الفرنسية والرد على إجراءاتها المتعلقة بالدين والأخلاق والمجتمع الأهلي، إنطبع نشاط الحركة الإصلاحية بطابع الصراع السجالي، وقد صدر كله تقريبا من موقع الدفاع ودر الفعل. فمن رحم هذا الصراع وصراع آخر مع النزعة الطرقية ومؤسساتها، تحددت ملامح الحركة الإصلاحية في الجزائر، بأنها قوة عملية، فقد إهتملت أولاً بالتوعية الفورية للشعب بحقيقة كينونته، وبلورة شعوره نحو الإستقلال الإجتماعي والأخلاقي والحضاري العام عن الكيان الفرنسي.

فقد خلا مثلا التراث الثقافي الإصلاحي من صفة التجريد والنظر الفلسفي العميق، ومن البحث الأكاديمي، إذ لم تمهلهم الحياة اليومية والنشاط الدؤوب لترقية النشئ ماديا ومعناويا، فرصة التأمل والإنتاج النظري والأدبي والعلمي، إلا في حدود إستثنائية، لايمكن الحكم عليها. فقد تفاعلوا مع الظروف التاريخية ومقتضياتها وتهيكلت ذهنيتهم مع الحقبة التاريخية التي عاصروها، متأثرين وفاعلين لدرجة صرنا اليوم بإمكاننا أن ندرس ثراتهم (أعمالهم ومواقفهم وكتاباتهم وأرائهم...) كجزء من البنية الإجتماعية والسياسية لذلك الوقت. فيمكن تفكيكه وتحليله عند الدراسة، ثم إعادة عناصره وفق إستراتيجية بحث معينه.

وإذا نظرنا إلى مجمل هذا التراث، خلال حقبة الثلاثينيات، نجد أن المضمون الذي إنطوى عليه مفهوم الإصلاح، يشير إلى عدة جوانب، لعل أهمها الجانب الذي يشير إلى تصحيح العقيدة الإسلامية التي ران عليها كثير من البدع وممارسات منحرفة عن فهم السلف الصالح ومحاولة تجاوز الوضع الطرقي، وكانت وسيلتهم إلى تحقيق الإسلام الصحيح هو تعليم اللغة العربية كأداة تعبير بين المسلمين الجزائريين ومعرفة التاريخ والحضارة الإسلامية وإعادة الحياة الإجتماعية والدينية إلى معاني القرآن الكريم، وكلغة للتعبر به والدعاء أيضا. وقد عملت الحركة الإصلاحية على ربط المسلم بتراثه كجزء لتحقيق الهوية.

ثم مضمون الإصلاح، إكتسب بعدا آخرا بسبب قوة الوجود الإستعماري، الذي أرغم رموز الحركة الإصلاحية على ضرورة بلورة خطاب سياسي يتحدد بموجبه وضعهم ومستقبل الجزائر. فقد رفعوا في هذا الصدد مطلبا كثف برنامجهم السياسي هو : طلب المواطنة

الفرنسية مع المحافظة علـى النظـام الإسـلامي للأحـوال الشـخصية (La citoyenneté dans le statut)، وهو شعار/المبدأ الذي يشتركون فيه مع أطراف سياسة وقـوى اجتماعيـة أخـرى : فيدارلية المنتخبين المسلمين، الحزب الشيوعي الجزائري، الشخصيات الفرنسية المنـاصرة لقضايا الأهالي ...إلخ.

ويعود موقفهم هذا، في جوهره، إلى القرار المشـيخي Le senatus-consulte الصـادر في 14 جويلية 1865، الذي يعتبر المسلمين الجزائريين فرنسيين. لكـن المصلحـون يرفضـون الفقرة المتممة لهذه المادة الأولى، التي تعلـق إمكانيـة التمتـع بـالحقوق السياسـية بضـرورة التخلي عن النظام الإسلامي للأحوال الشخصية.

وأخيرا، تحدد مدلول الإصلاح من خلال المنهج الذي أختـاره فـي مجـال المعاملـة السياسية، حيث تبنوا الطريق غير الثوري لحل المسألة الوطنية، القائم على حث السلطات الفرنسية على تعديل سياستها في الجزائر بإدراج جملة مـن الإجـراءات الإصلاحيـة لفـائدة الأهالي المسلمين، وقد إختاروا مشروع فيوليت Violette كـأعدل مشـروع مـن أجـل تحسـين أوضاعهم القائمة.

وصفـوة القـول، يمكـن إجمـال أهـم إنجـازات الحركـة الإصلاحيـة خـلال حقبـة الثلاثينيات، برسمين توضيحيـن، يلخصـان مضمـون الإصـلاح الإسـلامي كمـا سـعت إليـه الحركة الإصلاحية مع الحل الذي تقترحه، مـن خـلال التنظـير الـذي عرضـه الشـيخ عبـد الحميد بن باديس، بعد المؤتمر الإسلامي الأول 1936.

شكل توضيحي رقم -1-

الهوية الجزائرية كما نظر لها الشيخ عبد الحميد بن باديس

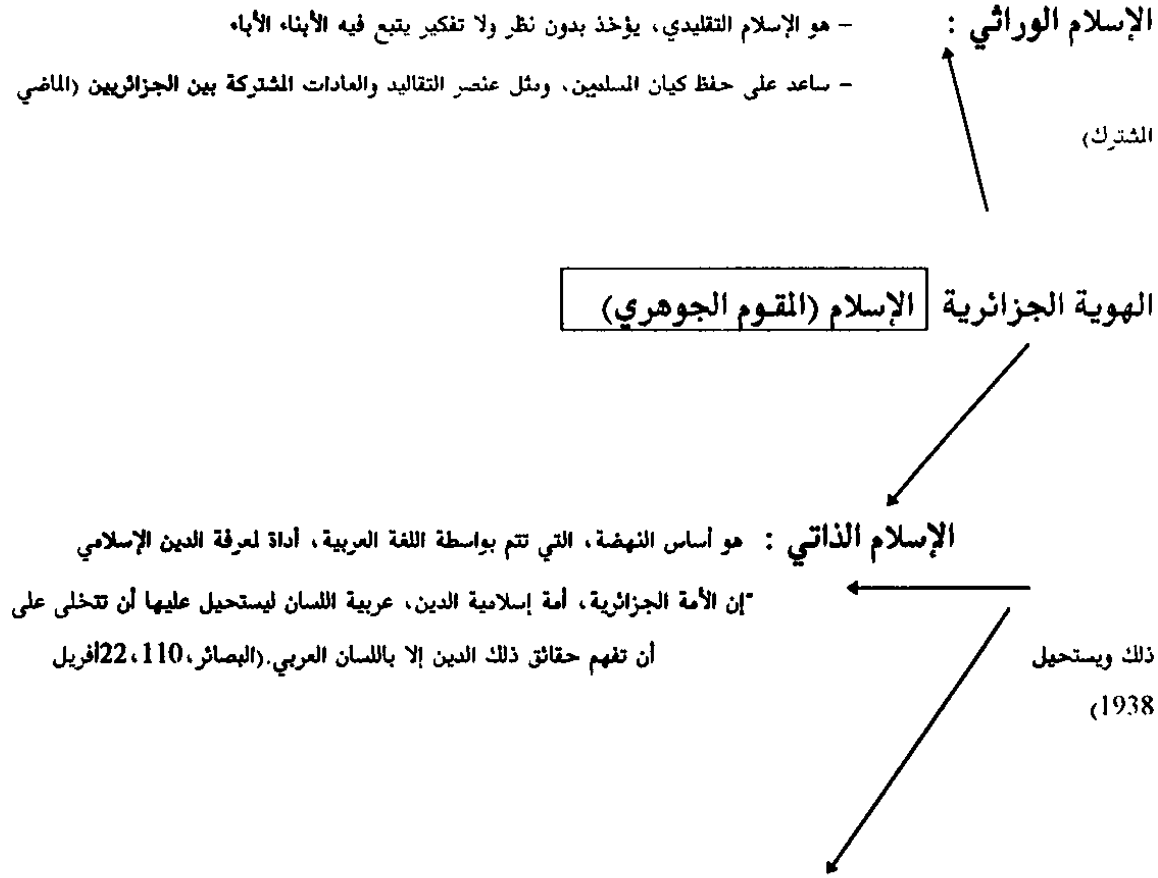

ملاحظة حول الشكل :

1- لقد مثل الإسلام، أحسن قاسم مشترك للجزائريين.

2- الإسلام، دين، عقيدة، وتنظيم حياة إجتماعية وأساس النهضة والإصلاح.

3- الإسلام، مقوم جوهري للأمة الجزائرية وفي ذات الوقت مميز جوهري عن الأمة الفرنسية.

4- الإسلام طاقة حيوية توحي بالإستجابة أكثر والتعبئة.

5- الإسلام، محدد كل المظاهر والتجليات السياسية، الإجتماعية والثقافية.

شكل توضيحي رقم –2–

الكيان الجزائري وعلاقته بفرنسا كما نظر له الشيخ عبد الحميد بن باديس

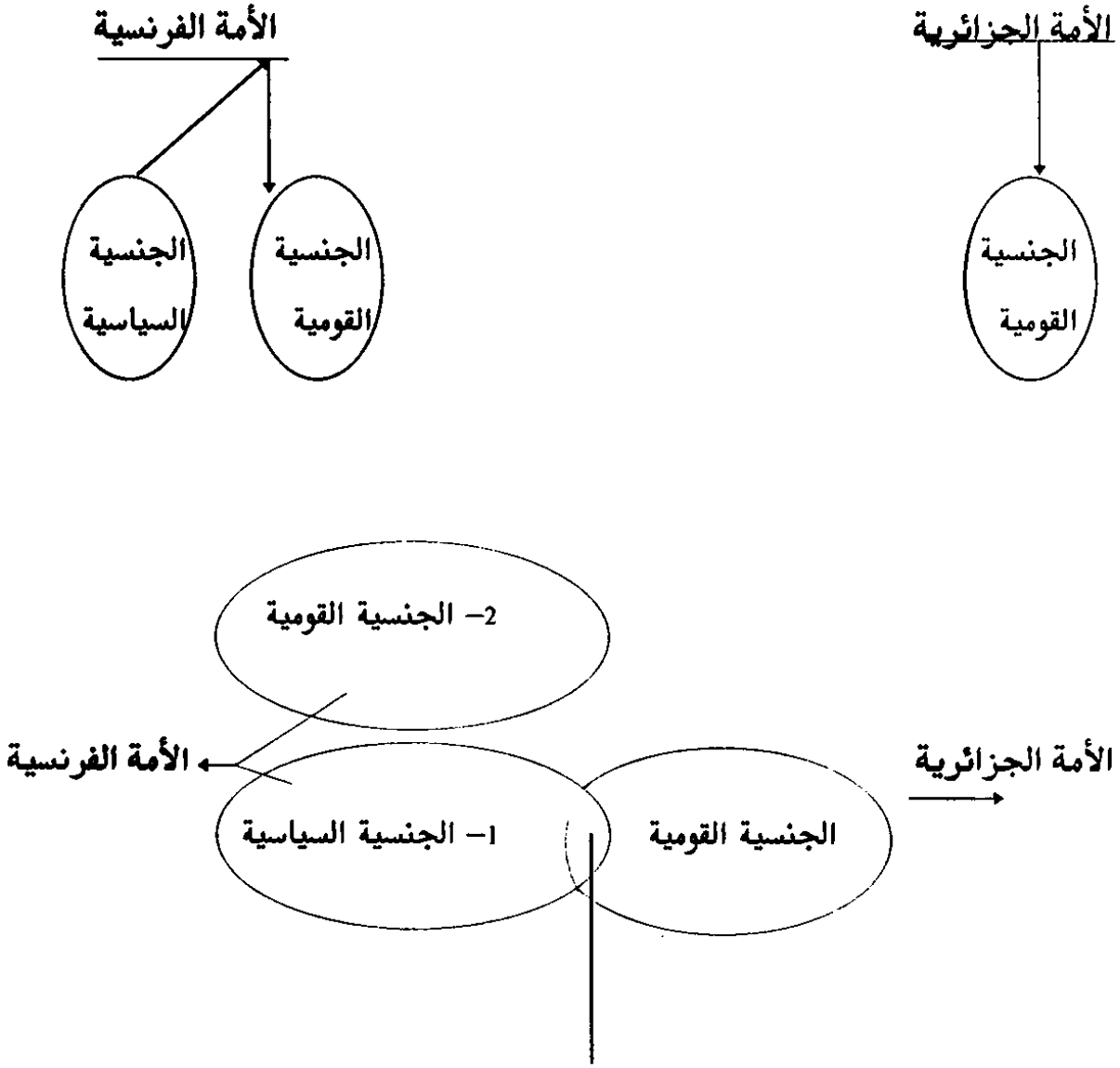

– يمثل مجال تقاطع ⟶

الأمة الجزائرية والأمة الفرنسية والعلاقة بينهما:

التقاطع تم بين الجنسية السياسية الفرنسية والجنسية القومية الجزائرية .

الحركة الإصلاحية من خلال نصوصها التأسيسية :

- أولا : *القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين* :

جمعية العلماء المسلمين، مؤسسة ثقافية وسياسية (من المنظور التاريخي). إهتمت بقاضايا الدين واللغة والأخلاق والمجتمع بصورة عامة وقد عملت منذ 1931، علـى تجسيد المشروع الإصلاحي في فترة عصبية جدا من حياة المسلمين الجزائريين.وأستطاعت في ظرف قياسي أن تتبؤ مكانة واعتبارا عظيمين فـي وعـي الجماهير المسلمة، وإنـتزعت اعـتراف السلطة الفرنسية بها كقوة تمثيلية للشعب الجزائري، وأضحت بالتـالي سلطة مرجعيـة إجتماعيـة ودينية وسياسية. لايمكن تجاوزها في قضايا الأهالي، بحيث صارت إنجازتهـا فـي مـابعد جزء من الذاكرة الجماعية والتاريخية للجزائريين.

تأسست جمعية العلماء،(1) بموجب قانون الجمعيات الصادر في 1901. وقد حددت لنفسها النشاط الذي تضطلع به : التربية الدينية، والتعليم وحظـرت علـى نفسها صراحـة النشاط السياسي. جاء في المادة الأولى (وقد قسم القانون الأساسي إلـى فصـول وليـس إلـى مواد)، إن الجمعية عبارة : *"عن جمعية إرشادية، تهذيبية"*. مجالهـا الأخـلاق، التربيـة التعليم وليس لها من وسائل التبليغ، غير الوعظ والإرشاد. ولايسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل *"تتداخل في المسائل السياسية"* حسـب المـادة الثالثـة. لأن هذا الميدان يعود حصرا إلى السـلطة الفرنسية، والأشـخاص الذيـن تتوفـر فيهـم صفـة المواطنة الفرنسية. وشرط المواطنة الفرنسية، هو شرط لامناص منـه لأي ممارسـة سياسـية، لأنها تعبر عن السيادة الفرنسية. كما يفهم من هذا الشرط ايضا، أن صفة المواطنة تمنحها

---

(1) - تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بصورة رسمية، بعد الإجتماع العام الذي إنعقد لهذا الغرض ايام : 5، 6، 7، ماي 1931، بنادي الترقي، في مدينة الجزائر. وقد حـازت على رخصـة الاعتمـاد مـن عمالـة الجزائـر (La prefecture) في 22 مـاي 1931.

- نشر بالجريدة الرسمية في 31 ماي 1931. - Cf. Jo. R.F. 31/05/1931, P.6056.

السلطة الفرنسية العامة، وهي تقدر من تتوفر فيهم.(1) أما غير المواطنين من الأهالي المسلمين، ومنهم العلماء، فتسري عليهم مجموعة من القوانين، عرفت بالقوانين الأهلية (Code de l'indigénat). ومن ثم، فقد قدم العلماء إلى الإجتماع العام سنة 1931، متوخين العمل في الحقل الإصلاحي والوطني في حدود ماتسمح بها شخصياتهم، اي ما يخوله لهم مركزهم الإجتماعي والقانوني، في الجزائر.(2)

---

(1) - أنظر في هذا الصدد، مرسوم 04 فيفري 1919، المتعلق بـ "منح الأهالي صفة المواطنة الفرنسية" جاء في المادة الثانية : "يتحصل الأهالي الجزائري على صفة مواطن فرنسي بناء على طلبه، إذا إستوفى الشروط التالية :

1/- أن يكون سنه 25 سنة كاملة.

2/- أعزب، أو متزوجا بإمرأة واحدة فقط.

3/- لم يسجن وأن لايكون قد حكم عليه في جرائم أو جنح سالبة للحقوق السياسية، ولم يخضع لأي عقوبة تأديبية سواء أكان بسبب مواقفه المناهضة للسيادة الفرنسية أو قيامه بنشاط سياسي أو ديني، أو تصرفات تمس الأمن العام.

4/- الإقامة لمدة سنتين متتاليتين في نفس البلدية سواء أكانت في فرنسا أو الجزائر، أو مايمثل الدائرة في المستعمرات الفرنسية أو في بلدان الحماية الفرنسية. ثم تضيف المادة شروطا واعتبارات أخرى... منها، أن يكون والد طالب الجنسية متمتعا بالجنسية الفرنسية، وأن يكون هو بدوره قد طلب الحصول عليها عندما بلغ سن 21 سنة كاملة.

- Cf, J.o. 06 Fevrier 1919, Code de l'Algerie annoté, Sup. Années ; 1916 - 1919, Alger, 1927, P.302.

(2) - ونعني بذلك أن مركزهم الإجتماعي والقانوني لايخول لهم ممارسة وظائف السيادة التي لخصها مرسوم 26 مارس 1919، المتمم لمرسوم 04 فيفري 1919. ووظائف السيادة كما حددها المرسوم هي، الحاكم العام (للحكومة) - مستشار الحكومة - نائب مستشار - الحكومة - مدير الحكومة العامة - الوالي - الأمين العام للعمالة - متصرف العمالة فرعي - مستشار العمالة - مفتش - متصرف إداري - متصرف إداري للبلديات المختلطة - رئيس أول محكمة إستئناف - المحامي العام - رئيس الغرفة - مستشار المحكمة - نائب عام لدى محكمة الإستئناف - نائب النائب العام - رئيس محاكم الدرجة الأولى - نائب رئيس محاكم الدرجة الأولى - قاضي التحقيق - قاضي ملحق - وكيل الجمهورية - نائب وكيل الجمهورية - قاضي السلم - قاضي سلم ملحق - رئيس الأكاديمية - محافظ مفتش المياه والغابات - الخازن العام (أمين الخزانة العامة) - المسدد المالي لخزينة الجزائر - مدير ومفتش الجمارك - مدير ومفتش الدومين والطوابع - مدير ومفتش الضرائب المختلفة - مدير ومفتش الضرائب المباشر - مفتش القطاع ومفتش العمل - مدير البريد والتلغراف".

- أنظر باقي المواد من هذا المرسوم المحددة لوظائف السيادة، والتي لايمكن للأهالي المسلمين ممارستها إلا إذا صاروا فرنسيين، في :

- Decret du 26 Mars 1919, Jo.30 Mars 1919, Code de l'Algerie annoté, Sup années, 1916 - 1919 Alger, 1927, P.

ومن هنا نفهم لماذا اشار العلماء في المادة الثالثة من قانونهم الأساسي و التأسيس، عدم ولوجهم المجال السياسي (1) والانحراط فيه، لعدم توفرهم على شرط جوهري وهو المواطنة الفرنسية، التي تعد أمر لابد منه من أجل إدارة الشؤون العامة في الجزائر. وقد كان هذا الإعتبار ماثلا وحاضرا في ذهن الذين صاغوا بنود القانون التأسيس لجمعية العلماء.

---

(1) – لقد أتينا على ذكر كل وظائف السيادة (الهامش السابق) التي لايرخص بها إلا للمواطنين الفرنسيين، حتى نقف على مدى الحصار الذي فرضته السلطة الفرنسية على حق الآهالي في إدارة شؤونهم العامة. وإذا كانت كل هذه الوظائف من سياسية وإقتصادية وإجتماعية وإدارية وقضائية، تعبر السيادة الفرنسية Les fonctions d'autorité ، فلا نجد مبررا إذن لتقسيم تاريخ المقاومة الوطنية الجزائرية، بعد هذا المرسوم (1919)، إلى حركات سياسية وغير سياسية، لأن رموز هذه الحركات ومناضيلهم؛ لم يكونوا يتمتعون بصفة المواطنة الفرنسية التي كانت العائق الكبير الذي حال بين الجزائريين وتسيير شؤونهم العامة. ومن أجل تخطي هذا العائق عمد ... الإصلاحيون إلى طلب المواطنة الفرنسية (الجماعية) حتى يتسنى لهم إمكانية العمل السياسي والتغيير لفائدة الجزائريين (وهو مطلب من المطالب التي وردت في كراس مطالب الشعب الجزائري المتمخض عن المؤتمر الإسلامي 1936).

فكل القوى المناضلة في الآهالي، لم تكن تنظيمات حزبية بالمعنى السليم للكلمة : فيدرالية المنتخبين، جمعية نجم شمال أفريقيا، الحزب الشيوعي الجزائري، حزب الشعب الجزائري (اعتمد في باريس)، أما نشاطهم داخل الجزائر فيجرى في إطار احترام القوانين السارية. فلا يعدو مسعاهم النضالي والحركي الوصول كأقصى حد، إلى التمثيل في الهيئات الإستشارية ذات النظام النسبي الذي لايغير من البنية التمثيلية العامة للمؤسسات الفرنسية في الجزائر.

وعدم ذكر الحق في العمل السياسي،(1) ومايتعلق به، لايعني، أنه لايمكن السعي إلى تحقيقه، لأن القصد العام الذي شكل الخليفة الذهنية لرجال الاصلاح، هو توكيد شخصية المسلم في إدارة شؤون المجتمع العامة، وما يتلاءم مع قسماته المميزة من لغة، دين، وتطلع إلى حياة أفضل، والمشاركة في الحضارة الإنسانية. وكان العلماء المصلحون على يقين تام بأن هذه المرامي والغايات يمكن تحقيقها بواسطة الوعظ والإرشاد والتعليم التربوي.

رأى العلماء المصلحون، أن المجتمع الجزائري بما يحمل من صفات و ملامح ومايتميز به عن غيره، لايمكن أن ينهض بمهامه وشؤونه إلا من كانت له أهلية أداء ذلك، وهم جماعة العلماء. ولايمكن للإدارة الفرنسية، بالتالي، ان تقوم، تحت أي طائل أو مبرر، إحتكار تسيير شؤون الأهالي العامة، خاصة تلك المتعلقة بأحواله الشخصية.

فقد اثبت تاريخ فرنسا في الجزائر، أنها كانت دائما غريبة عن قضايا الأهالي، وأغترب هؤلاء من جراء ممارسات الإدارة على حياتهم الإجتماعية والعامة. فعمد المصلحون إلى "محاربة الآفات الإجتماعية : الخمر، الميسر، البطالة والجهل". واعتبروا، أنه من حق المسلمين الجزائريين، اللجوء إلى الشرع الإسلامي لفض المنازعات التي تنشب بينهم، والاحتكام إليه في معاملتهم العامة، كخطوة إصلاحية، نحو إستعادة البنية والوعي الحقيقيين للمجتمع الجزائري.

أما باقية المواد الأخرى من القانون الأساسي، فجاءت مادة واحدة فقط بين ثلاث وعشرين مادةلتتحد ث عن غاية جمعية العلماء. ورد في المادة الرابعة : ***"القصد من هذه الجمعية، هو محاربة الآفات الإجتماعية، كالخمر والميسر والبطالة والجهل، وكل مايحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري العمل بها".***

---

(1) – يذهب جانب من الذين تناولوا تاريخ الحركة الإصلاحية، إلى أن ورود المادة الثالثة من نصوص القانون الأساسي لجمعية العلماء، هو لإمكانية تمريره إلى الجهات الرسمية قصد الاعتماد. راجع في هذا الصدد، أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص : 236.

لكن السؤال الذي يسبق هذا، هو لماذا رات لجنة إعداد القانون الأساسي، ضرورة التنصيص على عدم الإشتغال بالسياسة رغم أن الجمعية ذات طابع تهذيبي في الأساس، والأمر كله يكمن في أنهم كانوا على وعي بأن السياسية كتعبير عن السيادة الفرنسية، محظورة عليهم كأهالي، رعايا الدولة الفرنسية في الجزائر.

في ما أنصرفت بقية المواد إلى تفصيل تشكيله أعضاء الجمعية (المواد 07-13) وهم الأعضاء العاملون، الشرفيون، المؤيدون. وجاءت المادة الثامنة محددة للمجلس الإداري الذي يتشكل حصرا من الأعضاء العاملين وهم : *"الذين يصح أن يطلق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري بدون تفريق بين الذين تعلموا ونالوا الإجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية والذين تعلموا بالمعاهد العلمية الإسلامية الأخرى، (المادة : 12).* وبعد ذلك تولت المواد 14-19، الحديث عن مصادر وموارد الجمعية : الإشتراكات الإعلانات...في مايتحدث القسم الأخير (المواد : 20-23) عن المجلس الإداري لجمعية العلماء وإجتماعاتهم العامة.(1)

---

(1) - تلك نصوص القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين، التي تقدمت بها إلى الاعتماد عام 1931. لكن القانون نفسه تعرض إلى جملة من التعديلات في مابعد، وفي اعقاب بعض اجتماعات المجلس الإداري أو الإجتماعات السنوية العامة. أنظر على سبيل المثال، نص القانون في صيغته المعدلة، الصادرة في شهر أكتوبر 1951، وكانت أهم التعديلات التي مسته، تتعلق بالمادة الرابعة : غاية جمعية العلماء، حيث توسعت إلى : "القصد من هذه الجمعية هو نشر الدين الإسلامي على وجهه الصحيح البعيد عن كل بدعة، ومحاربة كل مايحرمه صريح الشرع كالخمر والميسر ولأفات الإجتماعية، ومحاربة الجهل، البطالة الإسراف، وكل ماينهي عنه بطبيعته من طرف الدين والأخلاق الفاضلة. ولتصل إلى إهدافها النبيلة تعمد إلى إتخاذ الوسائل الآتية :

1/- إلقاء محاضرات تهذيبية للرجال والنساء.

2/- إلقاء محاضرات دينية في المساجد للجنسين.

3/- نشر الجرائد والمجلات.

4/- تأسيس النوادي لتثقيف اللسان بواسطة الدروس والمحاضرات.

5/- تأسيس وفتح مدارس لأبناء المسلمين يتعلمون فيها لغتهم العربية التي هي لسان دينهم، والقراءة والكتابة، واصول الدين، واصول التربية. وتكون هذه المدارس تحت إشراف الجمعية وتحت مسؤوليتها.

6/- نظام المعاهد والمدارس التابعة لجمعية العلماء ونوع التعليم والشهادات مبين في الأنحة الداخلية للجمعية، كما هو منصوص عليه في الفصل الثالث والعشرين من هذا القانون."

- راجع النص الكامل لهذا القانون الأساسي في : رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص : 398-405.

بصورة عامةن هذه هي جمعية العلماء، بهياكلها وكيفية تشكل أعضائها ونوعية العلاقة التي تحكم بناها، كما وردت صراحة في نصوص قانونها الأساسي. لكن مامدى معقولية، تاريخيا، تأسيس الجمعية ؟ كيف يمكن تسويغ قيام هيأة من العلماء تضع نصب مهمتها محاربة الأمراض الإجتماعية ؟

الحقيقة، ومن أجل الوقوف على البعد الحقيقي الذي إستند إليه العلماء المصلحون بقصد تكوين جمعيتهم، لايمكننا، الإكتفاء فقط بما ورد في بنود القانون الأساسي، لأن، ماتسمح به هذه النصوص، لايعدو وصف جمعية العلماء بانها ذات طبيعة تهذيبية إجتماعية، أخلاقية، لها وظيفة تتمثل في محاربة الأفات الإجتماعية، ومنهجها هو الإرشاد والوعظ، وليس لها من وسائل التبليغ سوى الصحف والنوادي والمساجد، غير أن واقع الأمر، يؤكد أن جمعية العلماءأكثر من ذلك تماما، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار، التطلع الذي كان يحلم به المصلحون ويعملون من اجله، إن على مستوى المنهج أو الرؤية.

تشكل أو مجلس إداري لجمعية العلماء من النخبة المسلمة التي جمعها تطلع إلى الدعوة إلى الإصلاح الإسلامي وفق رؤية ومنهج النزعة السلفية التي تحيل قضايا المسلمين إلى المرجعية الإسلامية سواء أتعلقت بالعبادات أو المعاملات. وقد كانت اول قرينة التي دلت على طموح العلماء إلى تجسيد المشروع الإصلاحي في الجزائر، هو إنتخاب العامليين في المجلس الإداري من الصنف الذي كان ينظر إلى نفسه ضمن الحركة الإصلاحية المناهضة بالأساس للتيار الطرقي، والمناهضة ايضا للمشروع الإستعماري، النقيض السلبي لتطلع الحركة الإصلاحية.

فقد ورد في المادة الثامنة : *"إطلاق صفة العالم على العضو العامل فقط"* وبناء عليه، فقد تشكل أول مجلس إداري لجمعية العلماء من : الشيخ عبد الحميد بن باديس(1) (رئيس الجمعية)، محمد البشير الإبراهيمي (2) (نائب الرئيس)، محمد الأمين العمودي(3)

---

(1) - حول حياة الشيخ عبد الحميد بن باديس، راجع :

- A. Merad, Ibn Badis Commentateur du Coran, P.23-59.

(2) - حول حياة الشيخ الإبراهيمي، راجع الملف المهم الذي أعدته مجلة الثقافة، عدد 87، 1985

(3) - راجع ص : 116

(الأمين العام)، الطيب العقبي (1) نائب الأمين العام، مبارك الميلي (2) (الأميـن المـالي)، إبراهيم بيوض (3) (نائب الأمين المالي)، وهي المناصب التي حددتها المادة التاسعة، مـع منصب مراقب عام. أما لجنة العمل الدائمة، فقد روعـي فيهـا أن يكـون العضـو مقيمـا فـي مدينة الجزائر، فعين على راسها الشيخ عمـر إسـماعيل،(4) صـاحب الدعـوة إلـى تمويـل تأسيس جمعية العلماء وهو قريب من التيار الطرقي.

والأعضاء العاملون، كما جرى تعريفهم وتحديدهم في المجلس الإداري للجمعية هـم الصفوة الممتازة المحسوبة على العمل الإصلاحي. الذين بدؤوا حياتهم فـي مجـال الإصـلاح في صحف المنتقد الشهاب والإصلاح، وصدى الصحرى... وكـانت تفهـم الإصـلاح بمدلـول العودة إلى الإسلام الصحيح، إسلام يفهم على اساس السلف الصالح زمن النبي عليه الصلاة والسلام وصحابتـه مـن بعـده... والتوكيـد علـى هـذا المعنـى يعنـي ضمنـا محاربـة البدعـة وتطبيقاتها في صورة ممارسات الزوايا والطرق الصوفية التي أسـتفحل خطرهـا علـى الحيـاة الدينية والإجتماعية في الجزائر.

إن الشعور بغلواء المؤسسة الطرقية وعلاقتها المريبة بالإدارة الفرنسية، زيـادة علـى نفوذها السلبي على حياة الشعب، كان بمثابة الهاجس المركزي الذي حدا بالعلماء العالمين على جعل محاربة الطرقية ضمن إستراتيجية الإصلاح الوطني في الجزائر. وعدم ذكـر ذلـك صراحة في النصوص الأساسية، مرده إلى تمرير المصادقة على القانون وإعتماد الجمعية مـن قبل السلطات العامة.

---

(1) – حول شخصية الطيب العقبي، راجع، محمد الهادي الزاهري، شعراء الجزائر في العصـر الحـاضر، حـ1، المطبعـة التونسـية، تونس، 1926، ص ص، 124-150. - A.Mera, le reformisure musulman, P.P. 93-106.

(2) – حول شخصية مبارك الميلي، راجع البصائر، عدد. 68، 5 جانفي 1948 (عدد خاص) .

(3) – عن حياة وأعمال الشيخ بيوض، انظر. بيوض إبراهيم بن عمر، أعمالي في الثورة، جمعية التراث، غرداية، د.ت.

(4) – حول حياة الشيخ عمر إسماعيل. -La voix indigène, n°425, 3dcc .1937

2)- دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها :

النص الثاني من نصوص جمعية العلماء هو عبارة على مجموعة من النقاط، صاغها إبن باديس، عقب صلاة يوم الجمعة 04 ربيع الأول 1356 هـ، المواقف (24 جوان 1937م. وتناول فيها دعوة جمعية العلماء وأصولها. وقد جاءت هذه النقاط في صورة مواد و "أحكام تشريعية" موضحة موقف قادة الإصلاح من الإسلام وكيف ينبغي أن يفهم، نابذة الفهم الطرقي (الوراثي) ومشنعة بدعاته، كإمتداد للقطيعة التي حصلت بينهم وبين رجال الطرق عقب الإجتماع الثاني لجمعية العلماء 1932. فقد تمخض عن هذا الإجتماع طلاق نهائي بينهما، وأفضى بأهل الطرق إلى تكوين جمعية موازية، اطلق عليها جمعية علماء السنة الجزائريين في 15 سبتمبر 1932، وإتخذوا من جريدة "الإخلاص" لسان حال دعوتهم.(1) ثم صار بعد ذلك إمكانية التفرقة البينة بين المصلحين كمثقفين ورجال الطرق كمحافظين.(2)

وبعد هذه القطيعة، تحددت جماعة العلماء بانها جماعة إصلاحية مناهضة للتيار الطرقي المحافظ، وايقنت على أن وجودها قائم على دحض الممارسات البدعوية، والمنافحة على حياض الإسلام الصحيح. فالإسلام كما جاء في المادة الأولى من هذه الدعوة وأصولها : ***"هو دين الله الذي وضعه لهداية عباده، وارسل فيهم جميع رسله، كمّله على يد نبيه محمد الذي لانبي بعده"***. ثم أوضحت المادة الثانية : ***الإسلام هو دين البشرية الذي نثق به"*** ثم ترد إبن باديس، بعدها جملة من المزايا التي تخول الإسلام إسعاد البشرية.

---

(1) - A.Merad, le réformisme Musulman, P.144

(2) – راجع هذه التفرقة بين علماء السنة والعلماء العاملين في : A.Dhina, la voix indigène, n°206, 15 Juin 1933–

– ويرى أن "جمعية العلماء تتكون أساسا من متعلمين باللغة العربية وفقهاء في علوم الدين وكل كتباتهم ودروسهم تبين بصورة بينة عن رصانة تكوينهم وجدواه في هذا العصر، لابل أن اساس وجود جمعية العلماء هو نشر الأفكار والدفاع عن مبادئ وهو مايجعلهم مثقفين حقيقيين...بينما أهل الطرق لايدخلون في عداد المثقفين تحت أي طائل، فهم تقليديا، اناس، اتو من اصول إستثنائية : إما من سلالة نبي الاسلام، أو أحد القدسيين أو صلاح الإسلام. فمكانتهم ومصداقيتهم لايكتسيونها من قيمتهم الشخصية، وإنما من إنتماءاتهم والأصول التي ينحدرون منها".

كيف السبيل إلى فهم الإسلام الصحيح ؟ تجيب نصوص الدعوة على النحو التالي: *"القرآن هو كتاب الإسلام* (المادة الثانية)، *" السنة القولية والفعلية الصحيحة، تفسير وبيان للقرآن الكريم* (المادة الرابعة). *سلوك السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين وتطبيق صحيح لهدى الاسلام، ثم أئمة السلف الصالح، أصدق الفهوم لحقائق الإسلام، ونصوص الكتاب و السنة"*.

ذلك هو إذا، الإطار المرجعي الذي إحتكم إليه قادة علماء الإصلاح، للإسلام، كدين وتعاليم للحياة الإجتماعية والتشريعية بصورة عامة. فمصادر الإسلام هي القرآن الكريم، السنة النبوية الصحيحة، سلوك الصحابة والتابعين وأتباعهم ثم اخيرا أئمة السلف الصالح المعتمدين كحجة لدى الأمة، الذين يمكن الإستئناس بأرائهم وإجتهاداتهم في تكييف قضايا الشرع وكيفية تطبيقها.

وغني عن البيان، أن هذا التعريف، ترمي من وراءه نصوص الدعوة وأصولها ليس قطع الصلة بالطرقيين فحسب في فهم الاسلام، وإنما ايضا الحسم في المسألة الأهلية. فقد أدلت عدة جهات وأطراف أهلية(1) وفرنسية بأرائها في مسألة التجنس، النظام الإسلامي للأحوال الشخصية، اللغة العربية، التمثيل النيابي للأهالي ...وهو ماحدا بالشيخ إبن باديس، بإعتباره رئيس جمعية العلماء إلى صياغة بنود حاسمة في تحديد طبيعة جمعية العلماء وماترومه الحركة الإصلاحية.

تنتقل بعد بعد ذلك، نصوص الدعوة إلى الإشارة إلى ظواهر آخرى، ندبت الجمعية نفسها القيام بمحاربتها، وهي البدعة، الاعتقاد الفاسد، الشرك، وكلها مظاهر لمؤسسة واحدة هي الطرقية، فقد حددت المادة السابعة البدعة بقولها : *"هي كل ماأحدث على أنه عبادة وقربة، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وكل بدعة ضلالة. والتوحيد*

---

(1) – كانت سنة 1937، حافلة بالمواقف والآراء حول قضايا الآهالي ومصيرهم ولعل أهم هذه القضايا تتعلق بالتجنس ودولة جزائرية ؟ والمصلحين والسياسة راجع :

- La défense, n°129, 18 Décembre 1936.
- La défense, n°131, 01 Janvier 1937.
- La défense, n°140, 12 Mars 1937.

اساس الدين، فكل شرك في الإعتقاد في القول أو في الفعل فهو باطل مردود على صاحبه، (المادة : 12). وتولت المادة الرابعة عشر تحديد الشرك ومظاهره بهذا التعريف : *"اعتقاد تصرف أحد من خلق الله في شئ ما. شرك وضلال، ومنه إعتقاد الغوث والديوان (...)، وبناء القباب على القبور، وقد السرج عليها، والذبح عندها، لأجلها والاستغاثة بأهلها، ضلال من أعمال الجاهلية ومظاهاة لأعمال المشركين، فمن فعله جهلا يعلم، ومن أمره من ينتسب إلى العلم فهو ضال يضل"* (المادة : 15). وتنتهي نصوص الدعوة بالمادة السادسة عشر التي أوضحت : *"الأوضاع الطرقية بدعة لم يعرفها السلف، ومبناها كلها على الغلو في الشيخ، والتحذير لإتباع الشيخ، وخدمة دار الشيخ وأولاد الشيخ على ما هنالك من إستغلال وإذلال وإعانة لأهل الإذلال والإستغلال ومن تجميد للعقول، وإماتة للهمم وقتل الشعور وغير ذلك من الشرور"*.

وتعد هذه الفقرة، إفصاحا صريحا لموقف العلماء من المؤسسة الطرقية التي وضعتها نصوص الدعوة في مقابل الإسلام الصحيح. فإذا كانت دعوة العلماء هي دعوة سلفية، كما جرى تحديدها في مطلع النصوص، فإن مهمة المصلحين هي الإضطلاع بترقية الشعب نحو الإسلام الصحيح الذي يقتضي محاربة البدعة والقائمين عليها في الجزائر، لأن هذا يقتضي ذاك. ولأن المرحلة، هي مرحلة الحسم، فقد أعرب العلماء عن موقفهم من الإسلام وتطبيقاته في المجتمع الجزائري المسلم، ودوره الراهن والتاريخي وفي المستقبل.

القسم الأول

قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي

- الفصل الأول -

- حياة وأثار رابح زناتي -

1)- حياتـــه :

لم يحظ رابح زناتي -في حدود مانعلم- بـأي دراسـة تنـاولت حياتـه وفكـره. فقـد وردت الإشارة إليه في عدد قليلـة مـن المراجـع يـأخذ اللاحـق منهـا عـن السـابق، دونمـا إضافة. ودون أن تحيط به إحاطة علمية تبرزه كشخصية مثقفة، شـغلت حـيزا مـن الحيـاة السياسية والثقافية في النصف الأول من القرن العشرين. وإذا كان مـن اليسـر التعـرف علـى فكر زناتي و موافقة السياسية والإجتماعية من خلال قراءة ودراسة كـل ماكتبـه فـي جريـدة "صوت الأهالي" La voix indigène وقبلها في صوت المستضعفين La voix des humbles، (1) فإنـه من الصعوبة بمكان، الإلمام بكـل تفـاصيل حياتـه الشـخصية : ميـلاده، نشـأته، عائلتـه، نوعية المحيـط الـذي عـاش فيـه، تعليمـه، وتدرجـه فـي سـلك التعليـم العـام L'instruction publique، وكيف تعامل مع البيئة التربوية الفرنسية، والأهلية، فضلا عن أن الوثاق المتوفرة عنه لاتمدنا بمبررات إختياراته الفكيرية والسياسية، لأن مؤثرات المحيـط الثقـافي والعلمـي والإجتماع على أسلوب حياته اللاحقة، عندما تبنى "الاندماج" كفلسـفة ومـآل لـه وللجزائـر غير واضحة.

لقد بقيت حياته، إلي غاية 1929، تاريخ تأسيسه لجريـدة "صـوت الأهـالي"، غـير معروفة تسمح بإبراز ملامحه وقساماته في إطار الإعتبارات والمقتضيات التي رفقها، بصـورة معقولة تسمح فعلا بفهم ظهور التيار الاندماجي.

---

(1) - صوت المستضعفين La voix des humbles، مجلة شـهرية، إهتمـت بقضايـا التربيـة، أصدرتهـا جمعيـة المعلمين مـن ذوي الأصول الأهلية في الجزائر. أسسها سعيد فاسي S.Faci، صاحب الامتياز فيها، اميل بريت Emil Breit، صدر العدد الأول في شهر ماي 1922، بقسنطينة، وفي عام 1927، تولى إدارتها رابح زناتي.

غير أنه بعد 1929، بدأ فكر الرجل يتضح بفضل جريدة "صوت الأهالي"، حيث عبرت بصورة أمينة عن مواقف وأفكار كان يدعو إليها التيار الاندماجي Assimilationniste، ومن دون أن تمدنا بحياة زناتي الشخصية الذي كان لايحفل بذكر حياته الخاصة ولا الوقوف عن تجاربه السابقة. فطيلة وجود "صوت الأهالي" لم يجد مايسوغ الإشارة أو الاستشهاد بجوانب من شخصيته ولامن حياة عائلته.

تكاد تجمع المراجع والوثائق (1) التي ألمعت إلى حياة وأثار زناتي إلى ذكر نفس المسار الذي قطعه. وهذه ابرز ملامحه ومحطاته التاريخية : ولد زناتي عام 1877 بتاوريرت الحجاج التابعة للبلدية المختلطة بفور ناسيونال Ford-National. نشأ في كنف عائلة فلاحية (سيهتم زناتي كثيرا في كتاباته بقضايا الفلاحة، وصناديق الفلاحة الخاصة بالأهالي، وبالقوانين والقرارات المتعلقة بالمسألة الفلاحية في الجزائر). وقد كان من القلائل الذين أسعفهم الحظ إلى إرتياد المدرسة الوطنية بوزريعة (2) عام 1892، حيث مكث بها ثلاث

---

(1) – المراجع التي أشارت إلى حياة زناتي :

- J.Ladreit de la charière, renseignement coloniaux et documents, sup Afrique francaise, avril 1938.
- J.Dejeux, Dictionnaire des auteurs maghrebins de langue francaise, karthala, Paris, 1984, P.P. 212, 213
- Z.Hddadan, Histoire de la presse indigene en Algerie, Enal, Alger, 1983, P.P. 357 - 359.
- J.L. Pierre Mouton et, Guy Perville, Parcours (l'Algerie les hommes et l'histoire, n°0, Nov. 1983.
- A.Sekfali, les maitres des écoles primaires de l'enseignement public dans le departement de constantine 1890 - 1939, these, S.dir. J.L. Miège, 1993 2 vol, P.264 - 272.

(2) – راجع الدراسة التي اعدتها حول هذه المدرسة ،

- Fany collona, les instituteurs Algeriens 1883 - 1939, O.P.U. Alger, 1975. 239.P.

سنوات، تخرج منها كمدرس في التعليم العام بمدرسة بلدية "ڤرڤور" أولا ثم في مدينة قسنطينة التي قدم إليها عام 1903، ولازم هذه الوظيفة إلى غاية إحالته على المعاش عام 1928، وهو مديرا للمدرسة التحضيرية.

سمحت له وظيفته التعليمية من تنويع تجربته العلمية والثقافية في الصحافة أولا : حيث أسس مع مجموعة من زملاءه ورفاقه جريدة "صوت المستضعفين" عام 1922، وشارك بعد ذلك كعضو مؤسس في إنشاء Amicale des fonctionnaires francais d'origines indigènes، ودادية الموظفين الفرنسيين من ذوي الأصول الأهلية التي كان عضوها البارز الدكتور الطيب مرسلي، وتولى زناتي نيابة مديرية الودادية عام 1930.(1)

ومن رصيد هذه التجربة التعليمية والصحافية، عمد زناتي إلى تأسيس منبر خاص به، دعا فيه إلي الأُخوّة الفرنسية –الإسلامية (التعايش بين السكان المسلمين والأروبيين). بلورها على طول صفحات جريدة صوت الأهالي،(2) التي تبنت شعارا : "الوحدة الفرنسية – الإسلامية والدفاع عن مصالح الأهالي". وإتسمت مقالاته الإفتتاحية بالدعوة إلى الانصهار التام للأهالي في الكيان الفرنسي.

لم تمر تجربة زناتي الصحفية من دون خلافات ومعارك سياسية مع بقية القوى الإجتماعية والسياسية سواء أكانت أهلية أو فرنسية، ولعل البداية كانت مع أعضاء أسرة التحرير نفسها. فقد نشب خلاف بينه وبين معاونيه، عمار بن ذياب، وإبن جلول، أدى إلى قطيعة معهما.(3) بعدها ظهرت أسماء أخرها منها إبنه المحامي "أكلى"، الذي إشترك معه في تدبيج وتحرير صفحات "صوت الأهالي" إلى غاية وفاته عام 1949، في ما إستمرت "صوت الأهالي" في الصدور إلى غاية 1952،(4) سنة وفاة رابح زناتي.

---

(1) – يقول زناتي، أنه قضى 7 سنوات في خدمة جمعية المعلمين الفرنسيين من ذوي الأصول الأهلية.

- La voix indigène, n°73, 23 Oct 1930.

(2) – راجع تعريف مفصل لجريدة "صوت الأهالي" ص : 52

(3) – راجع أسباب هذا الخلاف وظروفه في .

- La voix indigène, n° 107,25. Juin 1931. n° 112, 30 juit 1931.

(4) – وهو خلاف ماذهب إليه الأستاذ إحدادن الذي جعل "صوت الأهالي" تتوقف عام 1931، بعد أن إصدرت 133 عددا

- Cf. Z.Ihdadan, Op. cit. P.359.

وإذا كان زناتي قد تبنى فلسفة الإندماج، منذ أن وعى الوجود الفرنسي والأهلي في الجزائر، فإنما إختار موقفه هذا من جملة المواقف الأخرى التي كانت تعج بها الساحة السياسية والإجتماعية، خاصة بعد تأسيس "نجم شمال أفريقيا" وميلاد النزعة الإستقلالية الوطنية،(1) وهي نزعة، كان زناتي يرى أنها تمثل مع تيارات أخرى خطرا ماحقا على حياة الأهالي وعلى الوجود الفرنسي نفسه، لأنها ستقف حجر عثرة من أجل الوصول بالأهالي إلى حالة من التماهي التام في الكيان الفرنسي.

إن فلسفة الإندماج، التي كان يدعو إليها زناتي، عبرت في حقيقة الأمر عن تطلع فكري وإيديولوجي للنخبة المثقفة بالثقافة الفرنسية من الأهالي، والمتخرجة من المدارس الفرنسية.(2) وإذا كانت الدعوة الاندماجية متفاوتة في دلالتها حول التعلق بفرنسا، فإن زناتي لايرى من الإندماج إلا صورته المطلقة : الانصهار التام في البوتقة الفرنسية إلى درجة تنعدم فيها كل خصائص وملامح الأهالي المسلمين، وتنخفض إلى درجة الصفر، حالة من التماهي الكلي في فرنسا.

ولعل هذا الموقف، هو الذي جلب له كثيرا من التعاعب، تجشم، لتجاوزها والرد عليها ومواجهتها جهدا كبيرا وعناءً شاقاً. ولم يكن مواربا في الإدلاء برأيه بكل جرأة الواثق من نفسه، وغير آبه بالمواقف المناهضة له. فقد إختلف زناتي مع ممثلي فيدرالية المنتخبين المسلمين "Fédération des élus musulmans"، (3) الذين كان يصفهم بالزنوج البيض "Les négres blancs"، (4) لأنهم لم يكونوا يدافعون عن الأهالي الذين إنتخبوهم في الوظائف

---

(1) – راجع تاريخ هذا الحزب في

- M.Kaddach, Histoire du nationalisme Algerien, Sned. Alger, 1980, T1, P.P. 182-204.

(2) - A.Sekfali, Op. Cit.

(3) – حول تشكيلية فيدرالية قسنطينة، ومطالبها، راجع :

- La voix indigene, n°108, 2 Juillet 1931.

(4) - La voix indigene, n°223, 31 Aout 1933.

الإستشارية والمندوبيات المالية، وإنما كانت جل إهتماماتهم ومساعيهم الدائمة هـي كيفية الحصول على مصالحهم الخاصة على حساب الأهالي. وأبرز خلاف طفى على الساحة، هو ماخلّفه فشل الوفد الفيدرالـي المتكـون مـن ممثلـي المقاطعـات الثـلاث (قسـنطينة،وهـران، الجزائر العاصمة)، الذي ذهب يقدم مطالب الآهالي المسلمين، وكان زناتي من جملة الوفد. ثم تجذر هذا الخلاف وزاد من تباعد الهوة بينه وبيـن بقيـة الأطـراف والقـوى الأهليـة فـي أعقاب أحداث قسنطينة 05 أوت 1934، التي وصفت بالأحداث المناهضة لليهود، والتي لـم يرى زناتي أن لليهود يد المسـؤولية فيهـا، وإنمـا علـق الأمـر كلـه علـى سياسـة الحكومـة العامة.(1) وبسبب مواقفه الاندماجية، دارت خلافات أيضا بينـه وبيـن العمـودي، مصـالي الحاج، الدكتور بن جلول، وكانت أهم معاركه السياسية والايديولوجيـة هـي مـاجرى بينـه وبين جمعية العلماء ورجال الإصلاح، خاصة بعد المؤتمر الاسـلامي الأول 1936، وتداعيـات هذا الخلاف حول مشروع فيوليت في مسألة التجنس، ومعارضته الشديدة لكل نزعة وطنيـة تتخذ من الدين، اللغة أو الأرض مبررا لدعوتها.

وهكذا يظهر سجل حياة زناتي، حافلا بالصرعـات الفكريـة والخلافـات السياسـية والمواقف السجالية، حتى لانكاد نعثر علـى طرف أو شـخصية لـم يسـتثينها فـي معاركـه الرامية إلى إدغام العنصر الجزائري المسلم في الكيان الفرنسي. لابل، لم يتوقـف عنـد هـذا وحسب، وإنما شمل أيضا الإدارة الفرنسية بإنتقادات وتعليقات على القوانين التي أصدرتهـا في حق الآهالي، وأنبرى من ناحية أخرى إلى سياسة غلاة المسـتوطنين، التـي رأى فيهـا العـائق الكبـير نحـو المشـروع الاندمـاجي. إن بقـاء الحكومـة العامـة فـي خدمـة مصـالح المستوطنين، عوض إدراتها مباشرة للجزائر من المتروبول، سـينطوى فـي رأي زنـاتي علـى كارثة وشيكة.(2)

---

(1) – حول أحداث قسنطينة وموقف زناتي منها، راجع :

- La voix indigene, n° 271, 16 Aout 1934 (signé. V. indigène) n° 273. 06 Septembre 1934.

(2) – لقد تمادت السلطات الفرنسية في إنتهاج سياسة إستعمارية تمليها المصالح الإقتصادية للمستوطنين. وهو ماكان يحـذر منـه زنـاتي السلطات المركزية، وجعله يرشح تطور الأوضاع نحو الكارثة. راجع مقاله الذي كتبه قبل وفاته بقليل، تحت عنوان :

- Une catastrophe en pers pective, La voix libre, n° 95. 04 Juin 1952.

2)- زناتي و "صوت الأهالي" :

إن الملمح البارز الذي تتوارى دونه بقية الصفات عند زناتي، هو أنه كاتب صحفي ممتاز، يحسده على ذلك كثير من الصحفيين الفرنسيين أنفسهم.(1) فقد كان من القلائل الذين واضبوا على الحضور بأقلامهم في المنابر الصحفية. ولعل الشاهد على ذلك، هو طول المدة التي قضاها مع صحيفة "صوت الأهالي" من 1929 إلى عام 1952، وكتب ماينـاهز 1500 مقالا.

و"صوت الأهالي"، منبر أراده زناتي لتجسيد مشروعه الإندماجي. فقد جعل لها شعارا "الوفاق الفرنسي –الإسلامي "L'entente franco-musulmane" إشارة إلى الأجناس التي كانت تعيش في الجزائر، ودعوتهم إلى الإنصهار في الكيان الفرنسي بالتعاون مع السلطات الفرنسية العامة. وقد إرتقت هذه الدعوة عنده، إلى درجة العقيدة السياسية، لم يحد عنها طيلة حياته.

جاءت إفتتاحية العدد الأول من صوت الأهالي (2) على شكل برنامج حمل النقاط الأساسية لدعوته الإندماجية" : *"إن الجزائر، يجب أن تتحول إلى فرنسية، ليس فقط بالمساهمة الفعّالة للأهالي في الحياة الاقتصادية للبلد، وتبنى افضل طرق العمل، وإنما أيضا بتغيير الذهنيات وتحويل العقليات الحالية (...) بحيث تزول كل الخصوصيات، وتتجه، كما يعبر عنها في الرياضيات، نحو الصفر، وعندها فقط، يمكن القول، أن في الجزائر اليوم، يعيش فرنسيون يحذوهم شعور وتطلع واحد".*(3)

---

(1) – حظت كتابات زناتي بعناية الفئة المثقفة، وأهتمت بها ايضا تقارير مصالح الأمن العسكرية والإدارية التي كانت تترصد حالة السكان ومطالبهم، وإقتطفت منها العديد من الصحف الفرنسية الصادرة في الجزائر، كان البعض منها يعيد نشر مقالاته.

– راجع مثلا : Le republicain de constantine 1937-1940.

(2) – ظهرت جريدة "صوت الأهالي" في 13 جوان 1929. لسان حالها : الوحدة الفرنسية الاسلامية، والدفاع عن مصالح الأهالي، Organe franco-musulmane et defense des interets des indigenes.

– لكن الشعار الذي رفعته باللغة العربية كان : جريدة تدافع عن حقوق المسلمين. وواضح التفاوت الكبير بين دلالتي الشعارين، مقرها الإداري وهيئة تحريرها : 35 Rue nationale Constanine. أسبوعية، 4 صفحات الثالثة والرابعة خاصتان بالاعلانات الإشهارية.

(3) - Voix indigene, n° 01, 13 Juin 1929.

لقد جاءت هذه الدعوة كما يرى زناتي -بناء على معاينة الواقع والتطلع إلى تجاوز هذا الواقع. فالواقع كما رصده، لايدع مجالا للشك في أن الجزائر تجتاز مرحلة خطيرة من حياتها تتمثل في مفارقه خطيرة، : مع تزايد التطور الإقتصادي وإتساع رقعه الإستغلال الإستيطاني تزداد طردا، الفجوة بين السكان الأهالي والمستوطنين، غلاة الإستعمار. فقد تكرس الاختلاف والتباين بين العنصرين الآوروبي والمسلم إن على مستوى الإقتصادي أو الإجتماعي والثقافي. أما على صعيد التطلع، فإن ما أراده زناتي هو السعي الحثيث لتحقيق مشروع الوحدة الفرنسية الإسلامية، دون إكتراث بمسألة الخصوصيات. فهو مثلا، لايرى : "لزوما، إيلاء مسألة نمط عيش الآهالي والدين، الاهتمام المبالغ فيه، لأن هذه المسألة يجب أن تترك لإنطباع كل واحد".(1)

وهكذا، فهو يعلق رجاءه/الحلم، على الآهالي المسلمين بضرورة "***الإقبال على فرنسا بثقة، وإستلهام العبقرية الفرنسية والإنخراط بأناة وثبات في الحياة المعاصرة***". بينما على الفرنسيين (الأروبيين) أن يظهروا "***قليلا من روح المصالحة والعدل حيال هؤلاء الأهالي الذين أرغمتهم الظروف على الارتباط بهم***".(2) تلك هي إذا، فلسفة /برنامج زناتي، وذلك هو "صوت الأهالي"، حيث جعل خطها الإفتتاحي صماماً يسترشد به لاحقا للتصدي إلى كل من يروم إعاقة تحقيق المشروع الاندماجي. وقد تمثلت أكبر هذه العوائق في الحركة الإصلاحية، التي أنبرى زناتي لها بعشرات من المقالات والمواقف.

لم يكن تحقيق المشروع الإندماجي، بالمسألة الهينة، إعتبارا لتزامنه مع بداية الظهور الفعلي للحركة الإصلاحية في الجزائر، وللنشاط النقابي والنضال العمالي للمهاجرين الجزائرين تحت لواء حزب نجم شمال أفريقيا ذي النزاعة الوطنية في فرنسا.

---

(1) - Ibid

(2) - Ibid

إتسمت مقالات زناتي باسلوب واضح، سلس، تنم عن فكر بيّن يصدر عـن قناعـات سياسية وإيديولوجية محكمة. فقد كان ملما بالثقافة القانونية والسياسية، مطلعا على أحـوال الأهالي والفكر الفرنسي بصورة عامة، مكنته من التصدي لمناوئى المشروع الاندمـاجي، مـن موقع المثقف الذي يلتحم مع قضايا المجتمع ويتطلع إلى تجاوز سلبياتها إلتحاما عضويا.

وما يمكن توكيده كشهادة تاريخية، هو أن "صوت الأهالي" واكبـت أهـم الأحـداث التي شـهدتها الجزائـر وشـهدها العـالم منـذ 1929–1952 : الاحتفـالات الكـبرى لعـام 1930 بمناسبة مرور مائة سنة على احتلال فرنسا الجزائر، تأسيس جمعية العلمـاء المسـلمين عـام 1931، أحداث 05 أوت 1934 في قسنطينة، وصول الجهته الشعبية إلى الحكم في بـاريس، المؤتمـر الإسـلامي الأول 1936، الحـرب العالميـة الثانيـة (1939–1945)، حـوادث 08 مـاي 1945... فضلا عن ماكان يجرى في العالم الاسلامي (1) والعربي (2) والمغربي.(3)

---

(1) حول ماكتبه عن العالم الاسلامي، يمكن الرجوع إلى مقالاته :

- La voix indigène, (Hassan)

- Les musulmans en inde, n°106, 18 Juin 1931 - L'Islam en turquie n°114, 18 Aout 1931, Musulmans et indous, n° 120, 24 Septembre 1931. La turquie et l'Europe. n° 125, 15 Octobre 1931. Le congrès Islamique, n° 132, 17 Decembre 1931.

(2) – حول ماكتبه عن العالم العربي، يمكن الرجوع إلى مقالاته :

- La voix indigène.
Signé (Hassan), la situation en Egypte. n° 101, 14 Mai 1931.
au pays des prophète, n° 115, 20 Juillet 1931.
l'Irak et la syrie, n° 130, 15 Decembre 1931.
Le modernisme en Egypte. n° 139, 11 Fevrier 1932.
la culture française en Egypte n° 104, 18 Fevrier 1932.
L'Egypte a adopté l'alphabet latin, n° 143, 10 Mars 1932.

(3) – حول ماكتبه عن المغرب الأقصى وتونس يمكن الرجوع إلى مقالاته :

- La voix indigne signé(hassan)... Le dahir marocain, n°78, 27 Novembre 1930. - Les français musulmanes au maroc, n° 102, 21 Mai 1931. - Notre Socurc la Tunisie, n° 136, 21 Jan.1932. Le maroc vu par les indigène, n°175, 10 Novembre 1932 (15 art).

صدرت "صوت الأهالي" في شكل الحجم الكبير كجريدة إعلامية ومنبر الرأي والمواقف، جعلها زناتي لسانا للتقارب بين السكان الأروبيين والمسلمين ودعا للكتابة فيها الأقلام الأهلية والفرنسية (1) الذين ينشدون تحقيق مشروع الجزائر الفرنسية. ومن جملة الأقلام التي كانت تناصر الدعوة الإندماجية، يمكن ذكر . الحاج قاضي (العقيد) Colonel Hadj Cadi، حموش، ابو الزهراء، وأسماء مستعارة أخرى : Khaldouni, Belbard, Baroudi. candide، وقد آزره إبنه أكلى مؤازرة شخصية وفكرية. ومع بداية الحرب العالمية الثانية، بدأ مقص الرقابة يمتد إلى الجريدة بسبب إعتبارات أمنية وسياسية وإستراتيجية التي كانت تمر بها فرنسا.

وفي عام 1941، عدد 549، 08 ماي، ظهرت الجريدة في شكل طابلويد Tabloëd، وفي ورقة واحدة إلى غاية جوان 1943،(2) مستمرة على نفس الخط الإفتتاحي الذي شرعت فيه عام 1929. وفي عام 1947 تغير عنوانها إلى "الصوت الحر" La voix libre، بعد إن إستقرت لدى زناتي قناعة أن الأوضاع قد تغيرت ولو على مستوى الخطاب، وصار بالإمكان الحديث عن كيان واحد في جزائر. وفي تبريره لهذا التغيير قال زناتي : "في ماسبق، كانت "صوت الأهالي" تندرج في إطار مايعرف بالخصوصيات الجزائرية.(3) وقد كان يفهم من كلمة "أهلي" أننا نؤيد النظام الذي يعيق تقدمنا وأننا نؤيد ايضا وجود عالمين منفصلين (الأهالي والفرنسيين)، غير أننا، نعمل في حقيقة الأمر، من أجل ردم هذه الحواجز، في رأينا، أن هذه الخصوصيات، لم تعد موجودة ويجب ان نرتقي إلى حياة أكثر حرية، دونما مساس بالوجود الفرنسي".(4)

---

(1) – أهم الشخصيات الفرنسية التي واضبت على الكتابة في صوت الأهالي : Victor spielman, Jean Melia.

(2) – توقفت "صوت الأهالي" بسبب الحرب العالمية الثانية عند العدد 549 أوت 1941 وعادت من جديد في 29 جوان 1943.

(3) –نبذ زناتي كل سياسة ترمي إلى تكريس حالة التفرقة بين المسلمين والفرنسيين. وقد تصدى إلى كل إجراء يأخذ بعين الإعتبار مسألة الخصوصية الجزائرية.فالنسبة إليه، يعد إنشاء مؤسسة قانونية أو إجتماعية، إقتصادية خاصة بالأهالي المسلمين، يمثل خطر بالغا على الوجود الفرنسي في الجزائر، وعائقا كبيرا أمام إذابة الملامح السيكولوجية "والثقافية" في المحلول الفرنسي. ورفض في ذات الوقت أي دعوة ترمي من جهة المسلمين الجزائريين إلى محاولة توكيد الذات الإسلامية والخصوصية الجزائرية، مثل دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

(4) - La voix libre, n°01, 12 Fevrier 1947.

- أثـاره :

خَلَّف زناتي إنتاجا وفيرا من الكتابات الصحفيـة والدراسـات الفكريـة والإجتماعيـة والسياسية، جعلت منه أبرز الكتاب الأهالي، خلال النصف الأول من القرن العشرين. فإلي جانب مقالاته في "صـوت المتواضعيـن" La voix des humbles، التـي غلـب عليهـا الطـابع المدرسي والأكاديمي، كـرس الجـزء الكبـير من حياتـه فـي الكتابـة فـي جريدتـه "صـوت الأهالي"، فكان يكتب بمعدل مقالين في العـدد الواحـد، وماينـاهز 1500 مقـالا طيلـة حيـاة الجريدة.

ظهرت له دراسة مهمة في مجلة أفريقيا الفرنسية L'Afrique francaise، تحت عنـوان "المسألة الجزائرية، كما يراها أهلي وجمع مجموعة من مقالاتـه حـول الحركـة الإصلاحيـة الجزائرية وأصدرها في كتاب تحت عنـوان "كيـف سـتنتهي الجزائـر الفرنسـية"(2) وأراده زناتي صرخة إنذار مدويّة في وجه السلطات الفرنسية، لما ينتظر مستقبل الوجود الفرنسـي في الجزائر، على يد المصلحين الجزائريين.

في عام 1944، صدرت له، بالتعاون مع إبنه أكلي (توفى 1949)، روايـة إجتماعيـة" أبو الأنوار، الشاب الجزائري : Bou-El-Nouar. Le jeune Algerien، (3) نالت الجائزة الكـبرى للأدب الجزائري، عالج فيها عالمه المفضل الذي طالما راوده : الحياة في الجزائر وفق قيم الحداثة الأروبية. وقد كانت تستهويه الرويات التي تسـتحضر عـالم الأهـالي وهـم يعيشـون بدون عقدة نقص، نمط الحياة الأروبية.(4)

---

(1) - La question Algèrienne vu par un indigene, in rensiegnements coloniaux et documents, Sup à l'afrique francaise, Avril, Mai, Juin 1938.

(2) - Comment perira l'Algerie française, éd. Attali, Constantine, 1938.

- وقد إحتوى الكتاب على تمهيد، وثمانية فصول وخلاصة. (الفصل الثامن والخلاصة مضافتان إلى ماكتبه في صوت الأهالي".

(3) - La voix indigène, n°638, 02 Nov 1945.

(4) - راجع قراءته وتعقيباته على روايتين :

- "Carmelo" de A.Tony Zenatti Voix indigène, n° 293, 17 Dec.1934, n°294, 21 Dec 1934, n°296, 28 Dec 1934.
- "L'enfer de la casbah, R.Bentami, voix indigène, n°362, 05 mars 1936.

- **مفاهيمه الفكرية :**

كان الإطار المرجعي الذي اعتمده زناتي يستند إلى جملة من المفاهيم ذات مضامين غربية، وقد كانت بمثابة الجهاز الذي كان يفكر به ويصدر ويعبر فيه عن أراءه ومواقفه. ومن جملة هذه المفاهيم.

مفهوم الإندماج (1) :

جميع أفكار ومواقف زناتي، كانت تصدر عن مفهوم الاندماج الذي كان يعني عنده ضم السكان الأهالي والأروبين في البوتقة الفرنسية. والإندماج كما كان يراه، هو المشروع الذي طالما سعت فرنسا إلى تحقيقه، منذ قدومها إلى الجزائر عام 1830. ويمثل هذا المشروع مبرر وجود فرنسا في الجزائر، ويسوغ لها كل إمكانيات المتاحة، قصد تحقيق هذا الأمل الذي صار يعلق عليه الأهالي مستقبلهم.

إن الإندماج عنده، يملية الواقع ويدعو إليه، أكثر مايدعو إليه إعتبار آخر، وأن أي دعوة تقف دونه، هي لامحالة، دعوة لمناهضة مستقبل الآهالي وتحرش على الفرنسيين. لقد وصل الوضع في الجزائر، بناء على جدلية الفعل الفرنسي ورد الفعل الجزائري، خلال حقبة مائة سنة من الوجود الفرنسي إلى ضرورة تحقيق إصلاحات عميقة تخدم ذهنية الآهالي، وأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية، التي تتطلب تسخير كل الإمكانيات والوسائل من أجل إنجاز مشروع الوحدة الفرنسية الإسلامية والتي تحتاج إلى المعادلة التالية : الآهالي + الحقوق السياسية والإجتماعية والإقتصادية (من خلال التربية والتعليم الفرنسي) التي يجب أن تؤدي (←) إلى تحقيق المواطنة الفرنسية، أي قدرة الجزائريين على تسيير شؤونهم العامة. وعلق زناتي شرط تحقيق المشروع الاندماجي، بعامل الوقت، السيرورة التاريخية التي تسمح بإحداث تغيير في البنية الذهنية والإجتماعية للأهالي المسلمين على صورة الإنسان الفرنسي.

إن المعنى الإصطلاحي للإندماج، لايمكن تحقيقه بيسر، لأنه يحتاج إلى عمل منهجي كبير، وإنجاز مضني وشاق، يضطلع به المربون

---

(1) - راجع مقالات زناتي المتعلقة بالاندماج والتفرنج ملحق رقم : -11-

فضلا عما سيعترضه من حاجز الدين.(1) وعليه فيقع على عاتق فرنسا أن تسعى بنية حسنة ومخلصة، وتحرص الاتقع ضحية حسابات غلاة الإستعمار في الجزائر، إلى تحقيق مشروع الإندماج، فقد مرت مائة سنة كاملة ولم يلمس المسلمون نتائج الحضارة الأروبية.(2) هذا ماينبغي أن تقوم به السلطة الفرنسية، أما من جهة الآهالي، فعليهم التخلص نهائيا من الممارسات والشعائر الدينية خاصة جوانبها الإجتماعية التي شوهت الدين كمجموعة قيم مطلقة.(3) لكن يقع، في المقام الأول، على فرنسا أن تفي بإلتزاماتها لمعاهدة الإحتلال ورسالتها الحضارية في الجزائر لأنها الطرف السيد (صاحب السيادة)، التي يتحمل وزر الأوضاع السيئة للمسلمين وتتولى تحسين شروط حياتهم قصد إستيعابهم في الأمة الفرنسية. ولأن المرحلة هي مرحلة الحسم، فقد ولى كما يرى زناتي –عصر التردد وإلتماس المواقف المتابينة، وخاصة الشعار الذي كان يردده Woldeck. Rousseau "العمل على ترقية الأهالي في إطار حضارتهم".(4)

---

(1) - La voix indigène, n°35, 06 Fevrier 1930.
(2) - La voix indigène, n°84, 15 Fevrier 1930.
(3) - La voix indigène, n°36, 13 Fevrier 1930.

(4) – لم يتنكر زناتي، في مقالاته اللاحقة للمضمون الذي أعطاه "للإندماج" Assimilation في بداية حياته الصحفية، وإنما لطف من غلوائه كلما برزت وجاهة خصومه الفاعلين في ساحة العمل السياسي والإجتماعي. نجده مثلا، لم يعد يسلم بإمكانية محو الخصوصية الإسلامية والعربية محوا كاملا للأهالي المسلمين، قياسا –كما يرى– على بقاء الخصوصيات والقسامات الدالة على ماهية الإنسان البريطاني Breton، والكورسيكي Corçais، رغم وجودهم داخل الدولة الفرنسية .
- Cf; la voix libre, n°18, 12 Septembre 1947.

- الإسلام :

كل المفاهيم والمقولات التي تعامل معها زناتي وظفها من اجل حل إشكالية الإندماج. وإذا كان هذا المفهوم هو الإطار المرجعي /الحل، الذي أعتمده في سبيل الحسم في المسألة الأهلية La question Indigène، كما كانت تطرح في ذلك الوقت، فقد استخدم هذه المفاهيم إستخداما إجرائيا من أجل تجاوز المفارقة بين الآهالي المسلمين والحياة المدنية المعاصرة. ومن هذه المفاهيمن الاسلام والمسلمين.

لم يخف زناتي، بانه لائكي، والاسلام عنده مثل بقية الديانات الكتابية السماوية، ليس لها سلطة التشريع للبشر، وخاصة الجوانب المتعلقة بحياتهم السياسية، لأن إنجازات الحداثة الأروبية تمت، عندما وضعت العلامة الفارقة بين الدين والدولة، اي بعدما توارت الكنيسة عن حياة المجتمع السياسية والمدنية. والصورة النموذجية التي قدمها زناتي للإسلام الجزائري (L'Islam Algerien) (مصطلح كان يستخدم بصورة شائعة في الأدبيات الصحفية والرسمية الفرنسية)، هي الإقتفاء باثر فرنسا التي حسمت المسألة الدينية بأخراج "الروحي" و "القدسي" من دائرة الحياة السياسية.

فالتخلف الذي لازالت مجموعة من الدول الإسلامية تعاني من رزئه، مرده إلى إستمرار وحدة الديني والروحي في حياتها الإجتماعية والسياسية. *"في الوقت الذي جرى فيه الفصل بين الزمني والروحي في إرجاء والسعة من العالم، فإن الإسلام – القوي ببساطته– لايزال يحتفظ بهذه الوحدة التي أضحت تعيقه اليوم. من أجل ترقيته، بحيث يستحيل عليه ذلك بدون المساس بهذه الوحدة، على غرار ماحدث في عدد من بلدان العالم المتحضر".*(1) وعليه، فزناتي يرفض التمسك بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية، ويراه مناقضا تماما لروح العصر، والتقدم الحضاري الراهن، ولأن الأخذ بنظام الأحوال الشخصية الاسلامي، ينطوي على الجمع بين الدين والدولة، وهو مبدأ مناقض تماما لأساس اللائكية. لابد أن جذر المشكلة الجزائرية الآن، هو إصرار النخبة المسلمة في

(1) - Bull de reseig. Col.et doc.Scp.à l'Afrique fr. Mai. P.95.

الجزائر، على ضرورة المطالبة بالمواطنة الفرنسية مع الإحتفاظ بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية الذي أبقى المسألة برمتها بدون حل مع ترشحها الدائم إلى التفاقم.(1)

والاسلام(2) في رأيه، هو رسالة عالمية بطبيعته.(3) يأبي التقوقع في إطار جغرافي محدد، ولعل هذا مافَسَّر الإنتشار السريع في عهوده الأولى حيث إمتد إلى ربوع شاسعة من المعمورة. والخاصية العالمية، تمنع قيام أي دعوة قومية على أساس الدين، أو أي دعوة لتحريرالأوطان بإسم الدين. فهو قوة روحية، يحمل جملة من المعاني السامية التي تتفق مع الحس المشترك للبشر، تتجدد عبر الأزمان والعصور ولاتنفد معانيه.

بينما، المسلمون، في رأي زناتي لهم مدلول إثني ethnique، أي هؤلاء السكان الذين يعيشون فوق التراب الجزائري تحت السيادة الفرنسية. فهم بشر بدون سلطة سياسية، يأمرهم دينهم بإطاعة أولى الأمر تفاديا للإخلال بالنظام العام، وعدم إعاقة المشروع الحضاري الفرنسي. فمدلول "المسلمون الجزائريون" يرد عند زناتي بمعنى واحد، مع مدلول الآهالي، كتلة بشرية، تحكمهم جملة من العوائد والتقاليد والأعراف والتشريعات المستمدة من القرآن والسنة ومؤسسات دينية أخرى .. (نظم طرقية،زوايا، شيوخ...).

---

(1) - Ibid

(2) - راجع مقالاته المتعلقة بالإسلام، والمسلمين، ملحق رقم -II-

(3) - La voix indigène; n° 201, 18 Mai 1933.
La voix indigène, n° 203, 01 juin 1933.

- **فرنســـا** :

فرنسا في وعي زناتي، هي كيان سياسي وحضاري كبير، وقوة عالمية، خوّلت لهـا الانتصارات المتلاحقة في أرجاء كبيرة من العالم إلى ارتيـاد الصـدارة والزعامـة فـي العـالم. وبإعتبارها قوة مهيبة الجانب، يبرر لها الإضطلاع بمهمة حضارية فـي ربـوع العـالم ومنهـا الجزائر التي إستولت عليها عام 1830. فبعد الانجازات الرائعة والأعمال النبيلة التي قدمتها في الجزائر طيلة مائة سنة من الإحتلال، لايمكن أن يفضي -فـي رأي زنـاتي- إلـى إعـادة النظر في شرعية الوجود الفرنسي في الجزائر، ولاحتى وضع مسألة الإستعمار الفرنسي فـي الجزائر موضع السؤال، لأنه إستمد شرعية وجوده من الهزائم المتتالية التي ألحقها بالمقاومة المسلحة الجزائرية طيلة القرن التاسع عشر، ومن دوره الحضاري أيضا.

إذا كان عام 1930، هو عام الجرد التاريخي العام لفرنسا في الجزائر، بعد مائة سنة من الإحتلال، فإن هذا الجرد، في رأي زناتي، هو إيجابي على جميع الأصعدة الإجتماعية والسياسية والإقتصاديـة. فقـد إسـتفاد الأهـالي مـن مزايـا وحوافـز كبـيرة جـراء إحتكـاكهم بالحضارة الفرنسية من قيم ومثل ووسائل الصناعة والعلوم الحديثة.

رسالة فرنسا فـي الجزائـر ؟ هـي السـعي الدائـم والـدؤوب إلـى جعـل كـل سـكان الجزائر، مواطنين فرنسيين بواسطة التربية والتعليم. ثم إدماجهم، إقتفاءً بسنة التدرج إلـى عالم النشاط التجاري والإقتصادي ثم السياسي بمدلوله الصحيح. وقـد عـبر زنـاتي عـن هـذا التطلع، في البرنامج الذي أشـرف علـى تقديمـه إلـى السـلطات الفرنسـية العامـة بمناسـبة الاحتفالات المائوية الكبرى، حيث طلب : ***"الإبقاء على السيادة الفرنسية، وجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية بدلا من مستعمرة فقط، يقطنها فرنسيون يحوذهم نفس التعلـق بفرنسا ولهم نفس الوجبات والحقوق"***.(1)

---

(1) - La voix indigène, n° 47, 1er Mai 1930.

- فقد ورد هذا الطلب في إطار برنامج تقدم به زناتي إلى السلطات الفرنسية العامة واحتوى علـى مجموعـة أخـرى مـن الفقرات نـورد منها: 1)- التعليم. 2)- الخدمة العسكرية. 3)- معاملة المواطنيـن. 4)- نظـام القوانيـن الإسـتثنائية. 5)- نظـام المسـاعدات للأهـالي. 6)- تنظيم عمل الأهالي. 7)- النظام الغابي. 8)- الملكية الأهلية. 9)- الاصلاحات الإدارية. 10)- القضاء الإسلامي.

هكذا، تتحدد فرنسا في رأيه، بما يفرضه الواقع وما ينشده لها في المستقبل. ففرنسا كيان سياسي سلطته المركزية في المتربول، لكن رقعتها الجغرافية تمتد إلى جميع أقاليمها في ماوراء البحار، وأن أكثر الأقاليم قابلية للإنصهار في الكيان الفرنسي هي الجزائر التي إستطاعت تحّمل الوجود الفرنسي وتستوعب إنجازاته.

إن تعلق زناتي بفرنسا.(1) ليس له حدا ولايضاهيه أحد من الأهالي ويفوق كثير في بعض الأحيان المتعاطفين الفرنسيين مع الأهالي Les indigénophiles. فقد كان يبدي حرصا شديدا على السيادة الفرنسية، ويرى فيها فرصة تاريخية لنشل الجزائريين من عصور التخلف والقرون الوسطى.

وإذا كان هذا التشخيص، يرتقي عند زناتي إلى حد الإيمان الراسخ، فإنه يقع على كاهل فرنسا ردم الهوة التي مافتئت تتسع بين الأهالي والأروبيين، بإعتبارها ذات السيادة العليا في الجزائر.

---

(1) - حول مقالات زناتي المتعلقة بفرنسا راجع ملحق رقم. -II-

- الفصل الثاني -

1)- إنطباعاته أولية حول الحركة الإصلاحية :

بمناسبة إنعقاد الجلسات التأسيسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين،(1) كتب زناتي مقالا قصيرا، ضمنه إنطباعات حول الجمعية وماينتظهره منها. أو بالأحرى، مايجب أن تقوم به حيال المسلمين الجزائريين. وقد إنطلق من نفس التصورات المرجعية التي عالج بها قضايا الجزائر الأخرى. فبالنسبة إليه، إن كل دعوة أو مشروع إجتماعي يُقدم عليه الآهالي، يجب أن يتحدد ضمن السياق العام لفكرة الاندماج التام والنهائي في البوتقة الفرنسية.

وفي اعتقاد زناتي، أن تأسيس جمعية من علماء الجزائر في الدين واللغة، هي من المبادرات التي يجب أن ينهضون بها، لأنها تمس جانبا هاما من حياة الأهالي، لم تعه الإدارة الإستعمارية، الوعي الصحيح، وهو الإسلام. وقد كان لفترة طويلة موضع سوء تفاهم وخلاف بينها وبين الآهالي، وتكوين جمعية ذات طابع ديني ثقافي من طرف علماء الجزائر، من شأنه أن يردم البون الشاسع الذي يفصل بين الإدارة الفرنسية والمسلمين. فالإسلام، شأن المسلمين، وأفضل عن يناط لخدمته هم علماء الاسلام. ويبادر زناتي إلى تحديد الوظيفة المخولة لجمعية العلماء، على نحو من يقدم إنطباعات أولى، يتوسم فيها النجاح لنخبة العلماء في إصلاح "شؤون الرعية".

يقول زناتي : *"إننا نتمنى من كل قلوبنا النجاح لهذه الجمعية الجديدة، فمن شأنها أن تقدم خدمات معتبرة وتساعد على الفهم السليم للإسلام وإظهار في هذا الزمن الذي تتصارع فيها عدة تيارات حادة -ماهو موقف مسلمي شمال أفريقيا من العلم المعاصر، الذي أفرز وضعا جديدا، والتزامات جديدة، (...) فلنثق في علمائنا، ونتمنى إلا يضيعوا في متاهات فقهية (مدرسية). وليهتموا خاصة بالعلاقات الروحية - إذا صح هذا التعبير، بين المسلمين والحداثة التي تمثلها الأمة الفرنسية الماسكة بمصير شمال أفريقيا".*(2)

---

(1) - أنظر، تقريرا، عن الجلسات التمهيدية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بقلم البشير الإبراهيمي، في النجاح، عدد 1157، 22 ماي 1931

(2) - La voix indigène. (Hassan). n°103. 28 Mai 1931.

هذه خلاصة مايرجوه زناتي من جمعية العلماء، إذا ما أرادت النهوض بوضعية الآهالي والتكفل بمستقبلهم. فالإطار الذي رسمه لها، لا يخرج عن قضايا الدين البحتة وواجب الترفع عن الخلافات الفقهية الضارة التي كانت سببا في تراجع المسلمين وتخلفهم. ثم يلتمس، زناتي من العلماء، الإجتهاد من أجل مواكبة العالم المعاصر، بحيث تنشط الجمعية في الاتجاه الذي يرمي إلى التوفيق بين العلم الحديث والدين الاسلامي، والسعي إلى إستيعاب الآهالي في الحضارة الأروبية الحديثة.

واضح أن هذا الإطار لوظيفة جمعية العلماء، لايشير إلى النشاط السياسي، وينفي عن الجمعية حمل أي خصوصية(1) تتنافى مع الواقع الفرنسي للجزائر، وأن تمتنع عن أي دعوة تثير الشعور بالتميّز بين الفرنسي والمسلم. ويعد موقف زناتي هذا، إستمرارا أمينا، لرأيه في الاسلام المعاصر، الذي يمثله الاسلام الذي تدعو إليه الحركة الاصلاحية في المشرق العربي.

---

(1) - راجع هامش (...) حول رأي زناتي في "الخصوصية الجزائرية". فقد كان يرفض أي دعوة من هذا القبيل، سواء أجاءت من الإدارة الفرنسية أو من النخبة المسلمة. ولعل السياق، يدعونا إلى التوقف عند هذه المسالة لعلاقتها برأي زناتي في تنظيم آخر، أنشأته الحكومة العامة لتسيير قضايا الأهالي المسلمين : Le conseil interministriel des affaires musulmanes. كتب زناتي في مقال تحت عنوان "الظهير الجزائري" على غرار الظهير المغربي الذي صدر عام 1930. جاء فيه : "لماذا يحترم الكاثوليك قاعدة الإختصاص، فتعهد الإدارة إلى المؤسسة الكاثوليكية تنظيم الديانة الكاثولوكية وشؤونها ويرفض ذلك بالنسبة للمسلمين، حيث يجري إقرار تنظيم قضايا المسلمين المتعلقة بأحوالهم الشخصية والأخلاقية والدينية إلى مجلس غريب عنهم وبالتالي غير شرعي ... أنه نفي تام للإسلام وتخريب له وما أشبهه بالظهير البربري المغربي" - La voix indigène, n°140, 18 Fevrier 1932.

الحقيقة أن زناتي، لم يؤاخذ الإدارة الفرنسية في المغرب عندما أصدرت "الظهير البربري" عام 1930، كما فعل المصلحون وبعض المثقفين العرب في المشرق العربي. فقد أعتبر زناتي، حملة هؤلاء ضد الظهير، حملة مسعورة، تغذيها الضغينة والحقد على فرنسا ومؤسساتها في المغرب العربي.

لكنه، مالبث أن عدل عن موقفه هذا، عندما زار المغرب الأقصى عام 1932، ولاحظ عن كثب أثار "الظهير" في طريقة معاملة السلطات الفرنسية العامة للمسلمين العرب ومعاملتها من جهة أخرى للمسلمين البربر، وأوجه التمايز والتفرقة التي صنعها الظهير بالمغاربة".

- راجع : - La voix indigène, n°175, 10 Novembre 1932.

لقد أثنى زناتي على جهود الشيخ محمد عبده ومؤسسة الأزهر عن الدور البالغ الأهمية الذي أدياه في تعريف المصريين والمسلمين في العالم بالاسلام الذي تقتضيه الظروف والأزمنة الحديثة. فما يجرى في مصر، تركيا وإيران، يستدعى من علماء الجزائر، ضرورة الإحتذاء به وإقتفاء أثره. يقول زناتي : "إن مايهم مسلمي الشرق يهمنا بالدرجة الأولى. فيجب أن نهتم بموقفهم من الحضارة الغربية. فتفوتهم علينا في مجال الثقافة العامة وتصورهم العقلاني للإسلام، يدعونا إلى الإحتذاء بهم في مجال التطور نحو الحداثة. ولقد أهتدت مصر بالذات إلى الصيغة المثلي للمستقبل التي تسمح للمسلمين الدخول إلى نادي الشعوب المتحضرة دونما تخلى على إعتقاداتهم وتقاليدهم (السنة) الحسنة".(1)

ولعل الجدية التي طبعت الجلسات التأسيسية لجمعية العلماء ونوعية الشخصيات التي حضرت المداولات وساهمت فيها، والإنطباعات المشجعة لإعضاء لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة السيد فيوليت،(2) التي كانت تقوم بزيادة إلى الجزائر، هي التي حدت بزناتي إلى الكتابة ثانية، عن العلماء، ودورهم الإصلاحي، في مقال حمل عنوان : نداء إلى العلماء المسلمين الجزائريين" هذا نصه.(3)

---

(1) - La voix indigène (hassan) n°101. 14 Mai 1931.

(2) – موريس فيوليت (1870–1960)، تولى الحكومة العامة مابين 1925 (ماي). إلى نوفمبر 1927.

(3) - La voix indigène. n°104. 04 Juin 1931.

- **إلى العلماء المسلمين الجزائريين :**

تلقى الآهالي، ببالغ الرضا، تأسيس جمعيتكم. إنها فكرة رائعة، من شأنها أن تعود على إخوانكم بفوائد جمة. ويمكنكم أن تعيدوا، بهذا الانجاز، إحياء تقاليد إسلامية راسخة في مجال حرية التعبير، مصدر كل الأنوار.

فعلى غرار الدروس التي كانت تقدمها مدن بغداد، قرطبة، غرناطة، وغيرها، بإمكانكم أيضا إرساء وشائج متينة، وتأسيس -وهذا مانتمناه- أول أكاديمية في شمال إفريقيا، ترتوي منها -بالعلم والحقيقة- العقول الضمآى والمتطلعة إلى المثل العليا.

سوف تمثلون الفئة المرشدة، المتبصرة، لإخوانكم من أجل إطلاعهم على المتطلبات الحقيقية للحياة المعاصرة، والذين يرومون تسلق السلم الإجتماعي دونما تنكر للمبادئ الأساسية للإسلام وتقاليد السلف الصالح.

سيكون منكم العنصر المؤثر في الأجيال الجديدة التي ألمت بها قابلية التخلى عن الأخلاق الطيبة والسعى وراء البهارج الخادعة للحضارة المعاصرة. إنكم المكبح القوي الذي سيمنع الزلّات القاتلة والتهافت الجامح على سراب الحياة الراهنة، بكل ماتقتضيه من إشباع غير متناه للحاجيات والرغبات المفرطة. وأخيرًا، سوف يكون منكم القادة المحنكين بالخبرة والتجربة، الذين يسهرون على عافية الآهالي المادية والأخلاقية.

يجب أن لاينال منكم الوهن، لأنكم مقدمون على مهمة شاقة، ولأن "الرعية" أصيبت بعدوى الخميرة الفاسدة للحضارة المعاصرة، حيث تفشى فيها الخمر، والأبهة والرغبة في التظاهر والتمتع العارم بالحياة فضلا عن مثالب أخرى تعيق فعل الخير وتحط من قدر الروح. لكن معرفتكم العميقة بالإسلام وفهمكم السليم لسنة الرسول، تمنحكم الوسائل الكفيلة لمواجهة الضمائر المهزومة.

إن مفاهيمكم المستمدة من معين فلاسفة العرب. ومشاعركم الرقيقة من جراء الإحتكاك بالكتّاب والمؤلفين المسلمين. ومثلكم العليا التي متّنها إطلاعكم على الشعر العربي القديم سيجعل منكم الحرّاس الذين يُؤتَمنون على العقيدة الإسلامية وانجازات الحضارة العربية.

إن إقدامكم على تأسيس جمعية تسعى إلى تقديم العلم، وتعرب على مواقفها، يمثل في حد ذاته إلتزاما من طرفكم ؟ وهل يحتاج الأمر إلى تحديد هذا الإلتزام ؟ الحقيقة، يمكن تلخيصه في كلمتين : أن تكونوا القدوة والمثل الذي يحتذى في كل شيئ، وتيسير الترقية المادية والأخلاقية للمسلمين بجميع الوسائل المتاحة.

وغني عن البيان، أن نشاطكم سلاح ذو حدين : يمكن تحقيق السعادة لإخوانكم، إذا ماحددتم لهم اهدافا موضوعية ووجهتهم وجهة عقلانية، تأخذ بعين الاعتبار ضرورات الحياة الراهنة . أو تسقونهم نحو الغباء، إذا سلكتم سبيل الزهد، والتزمت والطرقية.

إن الخطر الذي يتربص بنا جميعا هو الإنكفاء في برج عاجي، وأخطر منه، إستحواذ النصوص القديمة عليكم وإغضائكم الطرف عن إنجازات العلم المعاصر وأفكار وأعمال علماء الغرب، ثم أخيرا، إستمرائكم العيش في ماضي إنقرض، إزدهرت فيه علوم التنجيم والكيماء والسحر. فيجب أن تستثمر كنوز الأدب العربي، ويعاد إحياء روح عصر الخلفاء المعروف بالعدل الصارم لدرجة الأسطورة، والتنقيب على أسرار القوة التي جعلت العرب معلمي العالم لمدة زمنية طويلة، وبذل الجهد من أجل التوكيد على أنهم لايزالون يتوفرون على الطاقة الخلاقة، ولايزال تحذوهم القوة الحيوية والجرأة من أجل إرتياد مصاف الشعوب المعاصرة.

ليس لنا أن نعيش في الماضي ومعه. وشعار "كل شيئ قد أنجز" هو وقف على الأرواح الخاملة والعقول المتخلفة. لهذا، يجب إنشاء ثقافة جديدة تكون محصلة لتعليم كلاسيكي ومعاصر في ذات الوقت، مع الإستفادة من معارف الماضي المتجددة بخبرة القرون وإنجازات العلم. ويجب أن تكون هذه الثقافة خلاصة مكثفة لكل الحضارات وكل الأفكار والأعمال، مع تحري توازن عقلاني بين التربية العلمية والتربية الأخلاقية، والحرص على تحقيق إنسجام في الحياة الدنيا التي تمهد إلى الآخرة.

بهذه الشروط فقط، يمكنكم تحقيق عمل نافع، ودائم، جدير بمقامكم وبالمعرفة التي لديكم عن الإسلام الخالد.

- تحياتي الأخوية -

- **قراءة وتعليق :**

في هذا الخطاب الموجه إلى العلماء، رسم زناتي المجال الذي يجب أن تخوض فيه الحركة الإصلاحية، وحدد نشاط جمعية العلماء، ثم بين كيف يمكن تحقيق الأهداف المناطة بها. كل ذلك من موقع العارف بقضايا الآهالي وماينبغي لهم أن يفعلوه في سبيل مصلحتهم تحت السيادة الفرنسية، ولعل الذي خول له التحدث من موقع الناصح، هي المكانة التي يحظى بها كمثقف ومربى في الأوساط الفرنسية والنخبة الأهلية، خاصة منها المتعلمة بالفرنسية، وبإعتباره، صاحب منبر يدافع فيه عن الآهالي "La voix indigène".

إن تأسيس جمعية تضم نخبة من المتعلمين والعلماء باللغة العربية فرصة قلّما توفرت في الماضي من أجل النهوض بواقع الآهالي . فقد كانت الإدارة الفرنسية هي التي تبث في قضايا الدين والدنيا، من خلال المكاتب العربية Les bureaux arabes، ومديريات شؤون الآهالي Directions des affaires indigènes، وتقارير المستشرقين الموظفين وغير الموظفين. وبناء عليه، كانت تتخذ إجراءات إصلاح الحياة الإجتماعية للآهالي.

والمبادرة بتأسيس تنظيم إجتماعي وثقافي وديني، يعد في حد ذاته خطوة عملاقة نحو تكفل النخبة المتعلمة بشؤون الآهالي الشخصية وتطلع نحو فهم سليم للإسلام وكيف ينبغي أن يفهمه المسلمون الجزائريون، وكيف ينبغي أن تتعامل معه الإدارة الفرنسية والأروبيون في الجزائر، بعد سيادة الفهم الطرقي الذي آثرته السلطات الفرنسية في السابق، واعتبرته الإسلام الجزائري L'Islam algérien.

يرى زناتي، ان العلماء، هم الكوكبة الهادية إلى حياة أفضل للمسلمين، وتتخلص مهمة رجال الإصلاح في تجاوز إشكالية التخلف الذهني في فهم الدين الإسلامي في عالمنا المعاصر.

1)- أن يكون العلماء أنفسهم قدوة ومثالا يحتذى، في طريقة التوفيق بين الدين والعلم المعاصر.

2)- إلتماس كل الطرق وتيسيرها للآهالي عبر برامج إصلاحية واضحة، في سبيل تحسين شروط معيشتهم المادية والمعنوية.

وكيف يمكن تحقيق ذلك ؟ بقراءة موضوعية وعقلانية للتراث العربي الذي خلفه السلف (تاريخ الحضارة الإسلامية وإنجازاتها العلمية)، قراءة من شأنها أن تؤدي إلي تجاوز الخلافات الفقهية التي أنهكت قدرات العقل العربي وضيقت من خياله وأفقه. وبهذه الطريقة يمكن تكييف الثقافة العربية الرصينة مع متطلبات الحياة المعاصرة كما تقدمها فرنسا في الجزائر، إلى أن تتوارى كل الأفكار والمفاهيم التي/تتماشى مع الأفكار والمبادئ الكبرى التي تحكم العلوم ونتائجها الرائعة.

ويتم هذا التلاقي في صورة من الوئام والإنسجام التامين بحيث يختفي كل تنافر بين الأصالة والمعاصرة، أو بين الدين في مدلوله المطلق والحياة المعاصرة، أي الأنماط الحديثة لبناء الدول والمجتمعات.

هذا ماقاله زناتي في موضوع الحركة الإصلاحية وماينبغي ان تقوم به، لكن مالم يقله، هو أن النخبة المسلمة آلت على نفسها تكوين مؤسسة تعليمية أكادمية، إجتماعية ذات طابع خيرى، ديني، علمي، معناه عدم ولوج ميدان السياسة الذي يعتبر حكرا على السلطات الفرنسية في الجزائر، ويعود إليها حصرا تنظيم الشؤون العامة للسكان الجزائريين.

وإناطة مهمة تحسين شروط وأوضاع الآهالي، على علماء الجمعية هو عودة المهمة إلى أصحابها الشرعيين، وعودة إلى المنطق السليم الذي يجب أن يحكم المسألة الدينية في الجزائر، لأن تدخل الإدارة في الشأن الديني كثيرا ما ألحق الضرر، وجلب متاعب وسوء تفاهم بين الأروبين والمسلمين في الجزائر.

- دفاع عن المصلحين :

مثلت لحظة ميلاد جمعية العلماء، مناسبة تاريخية طالما إشرأب إليها زناتي. فالجزائر، كانت تفتقر إلى وجود مؤسسة تربوية إجتماعية تضطلع بمهمة إرشاد السكان نحو إسلام خال من شوائب الطرقية ومخلّفات القرون الوسطى، ويتماشى مع معطيات العالم الحديث في مختلف إنجازاته العلمية الرائعة.

وإذا كان الآهالي، قد رزحوا، لعقود طويلة، تحت وطئة السلطة الطرقية، خاصة بعد إنحسار المقاومة العسكرية الجزائرية نهاية القرن التاسع عشر. فميلاد مؤسسة تضم نخبة من العلماء والمثقفين في شؤون الدين واللغة العربية والقضايا الإجتماعية، يوفر فرصة تاريخية لهيئة مؤهلة للحديث بإسم المسلمين الجزائريين وفي ذات الوقت تكون طرفا معول عليه للتعامل مع الإدارة الفرنسية.

لقد تولى زناتي الدفاع عن الدعوة الإصلاحية في موضعين : الموضع الأول، بمناسبة صدور قرار(1) والي مدينة الجزائر، في شهر نوفمبر 1932، والرامي إلى منع الشيخ الطيب العقبي من إلقاء الدروس في المساجد(2) والموضع الثاني، عندما أصدر نفس الوالي، شهر فيفري 1933، تعليمة(3) إلى مرؤوسيه، يحذرهم من النشاط التدميري للحركة الإصلاحية، ويأمرهم بضرورة ملاحقة نشاطهم وتقييده في تقارير دورية.

---

(1) - كان وراء هذا الإجراء، المندوب المالي، الطرقي، صاحب زاوية "القليعة" مبارك على بن علال، الذي قدم إقتراحا إلى السلطات العامة يدعوها إلى عدم الترخيص لرجال الدين غير الرسميين، إرتياد المساجد والتدريس فيها. راجع ملخص الاقتراح، ورد السيد "أبوزهراء" في : - La voix indigene, n°177, 24 novembre 1932

(2) - Cf. A.Merad, le reformisme musulman. P.100. et P.P.147-149.

(3) - التعليمة نشرها زناتي كاملة وعلق عليها في : - La voix indigene, n° 193, 23 mars 1933

- وقد حملت البيانات التالية : Police Générale n° 3407. Alger. le 16 Fev 1933

Circulaire , à monsieur le sous préfet. les administrateurs . le commissaire central, chef de la sûreté departementale et maire .
Af . Fr .Avril 1933 . P 239. 240

- راجعها ايضا في : الملحق -V-

في المناسبة الأولى كتب زناتي مقالا، فنّدَ فيه اجراء الإدارة واثبت فيه منهج المصلحين وبأنهم على حق، ويعرفون ماذا يريدون لأنفسهم ولأترابهم،ولايمكن أن تطالهم شائبة الإخلال بالنظام العام، وتوريط الأهالي في منزلق الفوضى والعصيان الإجتماعي والسياسي. إنهم يعملون وفق مبادئ الإسلام الصحيح، ومنهج النهضة الإسلامية المشرقية. ولأنهم يمتلكون ناصية الحقيقة، يجعلهم على وعي تام لما ينشدون في سبيل ترقية المسلمين في الجزائر.(1)

وفي المناسبة الثانية، رافع زناتي، عن العلماء، نافيا عنهم صفة النزعة الوهابية بالمعنى الذي وردت به في تعليمة الوالي : *"تقول أن وجود عملاء يعملون لصالح النزعة الوهابية، هو مجرد خيال، فضلا أن القرار يجهل تماما الحركة الوهابية، اللهم إلا إذا كانت التعليمة من وحي الطرقيين المناهضين الطبيعيين لنظريات الإمام إبن عبد الوهاب.*

الحركة الوهابية، لاتنطوي على أي نشاط تدميري. وإذاأرادت فرنسا فعلا، الرفع من شأن المسلمين، عليها أن تساعد حركة العلماء التي تهدف إلى العودة إلى صفاء الإسلام الأول، تماما مثل البروتستانية حيال الكاثوليكية (...) إن سعي العلماء الجزائريين محمود في حد ذاته، ونشاط جمعيتهم منظم، ولا نعرف بانهم يضمرون نوايا مبيته.

أما عن مسألة قيامهم بفتح مدارس لتعليم العربية، فإننا لانعتقد، بانهم كانوا سيلجؤون إلى ذلك، لو أن فرنسا بنت لهم مدارس بالعدد المطلوب. فقد عمدوا إلى فتح بعض المدارس، لمّا لمسوا تقصير فاضح من جانب الإدارة الاستعمارية، ففضلوا التطور والترقية، رغم كل شيئ، وقبلوا بالتضحيات الجسام من أجل حفظ أولادهم من آفات الشارع".(2)

---

(1) - La voix indigène. n° 192. 16 Mars 1933.
(2) - La voix indigène. n° 193. 23 Mars 1933.

في هذا الخطاب الموجه إلى السلطات الفرنسية، لايرى زناتي في نشاط المصلحين مايشين أو يناهض مشروع فرنسا الإستعماري لابل، العكس، فدعوة العلماء، هي رسالة تاريخية من أجل تجاوز نظم الزوايا والطرق المسؤولة عن الجمود الذهني و"التكلس" العقائدي عند الجزائريين، ومايؤسف له، هو مناصرة الحكومة العامة "الاسلام الطرقي" الذي إستمر طويلا بحيث تصلب في بنية المجتمع وذهنية الآهالي. *"إن علاج هذه الممارسات المتزمتة المذمومة (الطرقية)، لايتأتي إلا من النور الذي ينشره "العلماء" المهيكلين حاليا في إطار جمعية، عبر التعليم والتصدي للممارسات المناهضة للاسلام الحقيقي التي توارت تماما في المشرق العربي بفضل التعليم الحديث".*(1)

لاريب أن زناتي، قرأ نصوص "القانون الأساس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، ماي 1931، وقرأ ايضا بتمعن لافت، المادة الثالثة التي تنص : *"لايسوغ لهذه الجمعية باي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسة".* بمعنى أن نشاط المصلحين يقتصر فقط على قضايا الدين ومحاربة الآفات الإجتماعية وعلى كل ما يتعارض مع صريح الشرع الإسلامي، ومايمس القوانين الفرنسية السارية. ثم أن فرصة تأسيس جمعية العلماء، كانت فرصة، ليفصح عن رأيه بضرورة تخطي معادلة التطور التي وضعت الإدارة أطرفها بصورة خاطئة، تستعصى على الحل : تطور الآهالي = الإسلام المرابطي + الحداثة الفرنسية. فما أغفلته أو، تغافلت عنه فرنسا طوال وجودها في الجزائر، وهو أن تعير الأهمية اللازمة لحقيقة الاسلام في بعده الروحي والعالمي، مثل بقية الأديان السماوية التي تأبي أن يجري عليها الزمن الوضعي، فراحت تستغل تخلف المسلمين عن إسلامهم وتشجعهم على التمادي في الإنحراف عن معناه السامي، وحتى يمكن التكفل بالآهالي المسلمين ورفعهم إلى مصاف الأمم المتحضرة يجب تجاوز الاسلام الطرقي، ليصبح بالإمكان حل معادلة التخلف في الجزائر وتيسير سبيل اللّحاق بركب الحضارة الحديثة.

---

(1) - La voix indigène, n°194, 30 Mars 1933

هذا، ومايسجله زناتي بمرارة، من جهة الآهالي، هو التردد الضار الذي أبدته النخبة المسلمة (دعاة الإسلام الطرقي، ودعاة المحافظة على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية) حيال إشكالية التقدم والإسلام، يقول زناتي : *"يجب التفكير مليا في هذه المفارقة المرعبة : البقاء على مانحو عليه اليوم، والانصياع للتقاليد البالية، ثم المطالبة في ذات الوقت بالمساواة التامة مع الشعوب المتحضرة ؟ هكذا يفكر بعض علماء الاسلام والنخبة الأهلية وهو تفكير ناقص بطبيعة الحال. فيجب أن لانتلاعب بالكلمات، بل النظر إلى الأشياء كماهي وإتخاذ القرار الحاسم، والمطلوب هو الإختيار الصارم بين الماضي بكل مايحمله وبين التقدم بكل غاياته.فالمراوحة بيّن بيْن والتردد والتوجس لايفيد إلا في إستمرار حالة إحتضار شعوب أفريقيا الشمالية"*.(1)

هكذا يطرح زناتي، إشكالية الماضي والحداثة في الجزائر التي تتطلب الحسم النهائي لخوض متطلبات العصر الراهن، لأن بقاء النخبة سواءالمثقفة بالعربية أو بالفرنسية، رهينة الوضع القائم، يؤدي لامحالة إلى المزيد من التدهور الماضي والمعنوي للأهالي .. وسوف يضر أيضا بالوجود الفرنسي، ويوضع السيادة الفرنسية موضع المساومة والسؤال.

فزناتي، لاينفي تعلقه بالحداثة ورفضه لفكر العصور الوسطى بما يحمل من ركام التقاليد البالية. لكنه من ناحية أخرى لايدرج الاسلام كدين مطلق ضمن هذا الماضي ولايرى أي تعارض بين معنى الاسلام والحداثة : *"لقد دعونا في كل ماكتبناه سابقا، إلى "التطور المنطقي"، وهو مصطلح يعني ببساطة المحافظة على كل ماهو صالح عندنا ومسايرة الإنجازات السائدة عالميا، وإستخدام مناهج تكفل أكبر قدر من المردودية، وتعليم يسمح بأوضاع مشرفة ومجدية وأخيرا تربية من شأنها أن تهذّب الإنسان وتجعل نشاطه التجاري رائعا. فلم تدر في خلدنا فكرة إعادة إحياء أصولنا، ولانسيان ماكان عليه اسلامنا، أو عدم احترام ذكرى من كانوا سببا في وجودنا أو عدم الاكتراث لتقاليدهم أو التبرم عن أعمالهم مهما كانت بسيطة. لكن يجب التمييز البيّن، بين مايجب الاحتفاظ*

---

(1) - La Voix indigène, n° 183, 12 Janvier 1933

به من هذا الماضي ومايجب إبعاده بصورة ملحة. فالمطلوب، هو الأخذ بعين الإعتبار التجربة التي تجرى أمام أعيوننا، ودروس التاريخ، بإهتدائنا إلى صيغة "الحل الوسط" بين الماضي البائد والحاضر الصارخ، يمكننا تحقيق ما كنا دائما ندعوه "بالتطور المنطقي" ويمكننا أيضا تفادي كل الآثار المدمرة لكل الأصوليات "Les integrismes". (1).

هل تَمَثَّلت الحركة الإصلاحية الجزائرية الصيغة التي دعا إليها زناتي في الفقرة الأخيرة ؟ بالرجوع إلى هذه الفقرة وإلى نداء الموجه إلى العلماء لعام 1931، يمكن الإجابة بنعم. لأن المصلحين يحملون تصورا يماثل فكرة الإصلاح والنهضة التي تسود في المشرق العربي. وعبرت عن صيغة "الحل الوسط" أو الوسط بين ضررين (تعصبين كما قال زناتي)، ضررالإنكفاء على الماضي والعيش معه، وضرر الإفراط السخيف في تعاطي الحياة المعاصرة بكل شوائبها الزائفة. "فالتطور المنطقي" يجد تعبيره الحقيقي في دعوة العلماء لأن : *"أهدافها محمودة، والإدارة الفرنسية وافقت عليها، ويمكن تلخيصها في : ترقية التعليم ومحاربة الظلامية التي يرزح تحت وطأتها الشعب الجزائري".* (2).

ثم، ماذا يطلب من المصلحين القيام به على وجه التحديد ؟ يجب نشر الإسلام الصحيح، يجيب زناتي. فمتى استطاع المصلحون الارتقاء إلى المعنى السامي والسليم للإسلام. وتبليغه إلى الأهالي، فقد وفقوا في المهمة التي أنيطت بهم في مرحلة تاريخية خطيرة في حياة الجزائر وفرنسا. فالاسلام، في رأي زناتي، هو برجاله، اي بقدرة النخبة والعلماء على توكيد معناه الإنساني والعالمي عند الشعوب التي تعتنقه. وهذا مايشرحه زناتي في فقرة موالية : *"للإسلام، في ماهيته، القدرة الفائقة على الإنتصار على النزعة الوطنية الغربية، وعلى لا أخلاقية العصر الراهن وعلى الغرائز المفرطة لإنسانية في حالة من التردي والهذيان. لكن هل بإمكان الإسلام تجنب "فيروس" الحداثة والتطور بصورة سليمة ضمن أوضاع مناقضة، والذهاب إلى عصر النبي والخلفاء ؟ هل بإمكان*

---

(1) - La voix indigène. n°196. 13 Janvier 1933.
(2) - La voix indigène. n°200. 11 Mai 1933.

الاسلام، بعد اليقظة العارمة، مسايرة العلم المعاصر في مبادئه الوضعيـة ؟ هذا ماهو مطروح اليوم على الإسـلام، فـإذا إستطاع أن يستجيب إلـى مقتضيـات العلـم الحديـث، بصورة صريحة، فإنه سيصبح القوة الحقيقة في المستقبل".(1)

فما توسمه زناتي فـي المصلحيـن هـو القـدرة علـى التوفيـق بيـن التمسـك بالإسـلام ومواكبة متطلبات العصر. وتأخذ هذه الإشكالية عندهشكل التوفيق بين الدين والعلم. فـالدين يعزى إلى نخبة علماء الاسلام التي تضطلع بإعادته إلى دلالته الانسانية والعالميـة الأولـى، بينما العلم هو ماتنتجه المراكز الحضارية الحديثة في الدول المتقدمة.

وهكذا يتحدد المجال الذي ينشط فيه المصلحون : الديـن كعقيـدة وعبـادات ومثـل أخلاقية روحية عليا، ثم تكييفها مع النمط الحضاري السائد في الدول الأروبية. فـلا يمكـن توظيف الدين والإتجاه به نحو إعادة النظر في الوجود الفرنسي في الجزائر، لأنه تعتبر من الموضوعات التي لاتقبل التفكير فيها، لتعلقها بوجود الجزائر نفسها. والجزائر، بعـد مائـة سنة من الاحتلال، اصبحت كيانا غـير مكتـف بذاتـه، ولايتوفـر علـى إمكاناتـه الذاتيـة : لاشعب، ولا أمة، ولاسيادة، ولادولة، و لاعَلَم.يقول زناتي : *"على إمتداد تاريخ الجزائر، لم يشكل الجزائريون شعبا، فقد كانوا مجرد وحـدات كونفيدراليـة عشائرية يخضعـون لسلطة رجال الدين أو الأمراء".*(2)

والمصلحون. كما يرى زناتي بناء على قانونهم التأسيسي، آلوا على نفسهم، ترقيـة الإنسان الجزائري ماديا ومعناويا، في حدود ماتسمح به القوانيـن الفرنسية السـارية، وفـي إطار السيادة الفرنسية وقيـم ومبـادئ الجمهوريـة : *"إن فرنسا، أمبراطوريـة إستعمارية يجب أن نعتزبها، لأنها قدمت ليس الحضارة وحسب وإنما عبقريتها أيضا".*(3)

وحتى يتحدد الإطار الذي تنشط فيـه الحركـة الإصلاحيـة، يـرى زنـاتي، ضـرورة تجاوز مشكلة خطيرة، لازالت تلازم سياسة فرنسا في تسيرها شؤون الآهالي، وطرحها على

---

(1) - La voix indigène, n° 268, 12 Juillet 1934.
(2) - La voix indigène, n° 555, 09 Aout 1943.
(3) - La voix indigène, n° 241, 04 Janvier 1934.

النحو التالي : وجود مفارقة صارخة بين فرنسا (السلطة المركزية في باريس، مبادئ الجمهورية، شعار الثورة الفرنسية، قيم الحداثة، المشروع الحضاري في الجزائر) وبين السياسة التي تسلكها الحكومة العامة التي تصدر قراراتها من وحي مصالح وأنانيات المستوطنين التي عادة ماكانت تتناقض مع ماوّنو إليه السلطات المركزية في باريس، يقول زناتي : *"إن مايفصح عن هذه المفارقة الصارخة، هو أنه في الوقت الذي تسعى فيه فرنسا إلى تعليم العقول والرفع من شأن الآهالي، نجد من جهة أخرى، إدارة شؤون الآهالي (الحكومة العامة) تحارب كل ثمارات الأعمال الجليلة وتعمل على إعادة الآهالي إلى ظلامية العصور الوسطى"*.(1)

إن التوكيد على هذا التمييز، هو من الأهمية بمكان عند زناتي، لأنه يقطع أي لبس في الأذهان والمواقف. فلاتؤدي مناهضة سياسة الحكومة العامة (مديرية شؤون الآهالي)إلى معنى رفض السيادة الفرنسية ومشروعها الحضاري في الجزائر. فالإحتجاج ومقاومة الآثار السلبية للإدارة الجزائرية هو جزء من تكريس السيادة الفرنسية بمعناها النبيل. ولاضير أن يخوض المصلحون في هذا الميدان.

إن الغرض من وقوفنا طويلا، عند تحديد زناتي لنشاط المصلحين ورسمه لدائرته، هو لمعرفة التطورات التي لحقت بإفكاره وتصوراته، في سياق معالجته لقضايا وأحداث إستجدت في حياة الآهالي مع الإدارة الفرسية. فقد كان كل تجاوز لهذه الحدود، في رأيه، هو تحول عن المسعي الجوهري لجمعية العلماء وإنحراف في طبيعة نشطها.

ولعل أهم ماكان يخشاه زناتي :

1)- إقحام الدين في المجال السياسي، لأنه يضر بالإسلام نفسه ذي الطبيعة اللائكية، ويطال السيادة الفرنسية ويهدد الوجود الفرنسي في الجزائر.

---

(1) - La voix indigène, n° 245, 1èr fevrier 1934.

2)- النشاط الذي يأخذ صفة الإحتجاج الإجتماعي. وكل مظاهر التذمر التي تتخذ من الشارع ساحة للتعبير عن مطالب تحسين الأوضاع. مخافة أن تؤدي مثل هذه التصرفات إلى حالة من الانفراط عن النظام العام.

3)- إرتباط الحركات والجمعيات الأهلية بالخارج، وخاصة مع تلك التي تتعارض مع المشروع الفرنسي في الجزائر، سواء أتعلق الأمر بالأفكار الشيوعية (وزناتي عدوّ لدود للأفكار الشيوعية وللشيوعيين الفرنسيين والجزائريين على حد سواء، خاصة فترة العشرينيات والثلاثنيات) أو تعلق هذا الإرتباط بما يجري في المشرق العربي من أفكار القومية العربية، كما كان يخشى زناتي أيضا، تورط شخصيات وأحزاب جزائرية في تنظيمات فاشية ونازية. وقد تعرض بالنقد والدحض إلى دعاة هذه النزاعات الشمولية والعنصرية.

كانت مقالات زناتي، في الغالب، وقبل 1936، تنوه بالشخصيات التي عملت على تكريس السيادة الفرنسية وثقافتها في الجزائر. وقد وقف عند دعوات شهدها العالم العربي والاسلامي، تبنت الإقتفاء بأثر وأنماط الحضارة السائدة في الغرب. فكتب عن كمال أتاتورك والنزعة الكمالية ودولة تركيا الحديثة. وبَجَّل شخصيات أدبية وعلمية مثل الدكتور طه حسين في مصر، والحاج قاضي في الجزائر ونَقَد من جهة أخرى أفكار دعاة الخصوصية القومية والنزاعات التي تتوكأ على عنصر الدين واللغة، لأنها تقف على نقيض ماتطمح إليه فرنسا الكبرى.

إن الأوضاع العامة السائدة في الجزائر، تستعبد تماما -كما يرى زناتي- اي دعوة من هذا القبيل. والآهالي المسلمون لاقبل لهم على مثل هذا النشاط القومي، لأنهم من جهة تحت السيادة الفرنسية التي صارت في حكم الشئ المقضى به، غير قابل لإعادة النظر، وبالتالي الحجة الشرعية التي تخوّل لها الحق في قمع كل محاولة للتمرد أو أي دعوة إلى الإستقلال، ولأن الآهالي المسلمين من جهة أخرى، قصّر لايتوفرون على الإمكانيات الذاتية. المادية والمعنوية التي ترشحهم إلى التقدم بمعزل عن فرنسا. وهكذا، فإن ظهور أية نزعة من هذه النزعات الضّيقة أو الدعوة إلى الإيديولوجيات الشمولية هو من المؤثرات الوافدة من الخارج التي يجب أن تحارب بضراوة.

1)- الانخراط السياسي : نداء الشيخ إبن باديس إلى مؤتمر إسلامي :

كان الشيخ إبن باديس أول من دعا إلى عقد مؤتمر يضم جميع الأطراف المسلمة والمتعاطفين مع قضية الآهالي. وقد جاء هذا النداء في جريدة الدفـاع La défense،(1) وفـي سـياق إبـداء بعض الشخصيات الأهلية عن مطالبها، بعد مجئ حكومة الجبهة الشـعبية إلـى حكـم،(2) وبداية الحديث عن إمكانية تنفيذ مشروع بلوم -فيوليت الذي علقت عليـه النخبـة المسـلمة أمالا واسعة، واعتبرته بداية الخروج من المأزق الذي آلت إليه الجزائر بسبب تردي أوضـاع الأهالي طيلة السنوات التي تلت الإحتفالات الكبرى.

حظيت دعوة الشيخ إبن باديس بأكثر من تعليق ونقد وتحليل في الصحافـة العربيـة والفرنسية، ولعل أهم من كتب عنها هو رابح زناتي في جريدة "صـوت الأهـالي". ولأهميـة ماسيقوله زناتي من "الدعوة" وماسينجم عنه من تغير في موقفه من الحركة الاصلاحيـة مـن أساسها وسياقها في الجزائر نورد نص نداء الشيخ كاملا كما جاء في صياغة محمـد الأميـن العمودي.

"1)- الحرية التامة للتعليم الديني وإلقاء الـدروس فـي جميـع مسـاجد المسـتعمرة، تحت الرقابة الوحيدة والمسؤولية الحصرية للهيئات الإسلامية.

2)- حرية المسلمين في تشكيل الهيئات الإسلامية، بعيدا عن أي تدخل وفي إطار مبادئ وقوانين الجمهورية السارية.

3)- الحرية المطلقة فـي تعليـم اللغـة العربيـة فـي المـدارس الحـرة وتطبيـق نظـام المؤسسات التعليمية في المتروبول على مدارسنا ومؤسساتنا الحرة. وبناء على رغبة زملائـي "العلماء"، وبعض المثقفين المسلمين الذين قابلتهم وتحدثت معهم، سأطالب بتكوين معلمين

---

(1) - La défense, n° 88, 03 Janvier 1936.

(2) - راجع ص : 85

وأساتذة أحرار يقومون على هذه المدارس التي تعاني من نقص فادح من الإطارات المربين والأئمة. وعليه سأحرص على المطالبة بإنشاء جامعة إسلامية في مدينة الجزائر أو إحدى المدن الكبرى، على غرار ماعند إخواننا وجيراننا في المشرق وتونس والمغرب الأقصى، بحيث لاتكون مقرراتها تكراراً لما تقدمه المدارس الفرنسية -الإسلامية (Les médersas)، ذات التعليم المهني، الرامي إلى تهيئة وإعداد الشباب لوظائف القضاء الإسلامي في مختلف المصالح الإدارية العامة في الجزائر، وفي ارجاء الأمبراطورية الفرنسية.

أما برنامج التعليم الذي أقترحه، فهو أكثر مرونة وأقل لائكية على ماهو متداول في مدارس التعليم العام. فالجزائر اليوم، لاتتوفر على مؤسسة تعليم عالي رغم وجود ستة ملايين مسلما متعلقين بتراثهم الأخلاقي، وبإيمانهم، لغتهم، تقاليدهم الدينية، وعادة مايضطرون لإتمام تعليمهم العالي إلى السفر إلى تونس وغيرها.

فقد شهدت الجزائر، قبل الإحتلال الفرنسي، مثل هذه المؤسسات التي أدعو إليها. ثم مالبثت تتوارى شيئا فشيئا بسبب التهاون وعدم الإكثرات، إلى أن أصبحنا اليوم نشاهد، كيف تنهار بعض هذه المنجزات، أمام لامبالاة الجميع. أعتقد أن إنشاء جامعة إسلامية، مسألة مرغوب فيها حاليا، ويمكن تحقيقها. ويكفى لذلك قليل في حسن نية السلطات الإدارية العليا ليظهر المشروع إلى حيز الوجود. فلا تخصص له إلا اعتمادات مالية تقتطع من أموال الأوقاف التي ضمت إلى الدومين العام (قرار الجنرال القائد 08 سبتمبر 1830، وقرار الجنرال القائد 08 ديسمبر 1830). وقد أثار القراران في حينها حالة من التذمر العام لدى المسلمين، لم تهدأ إلا بعد الوعد الذي قطعته السلطة العسكرية على نفسهابتوليتها العناية بهذه البنايات العامة وكل مؤسسات التعليم الديني.

وفي مايتعلق بالجانب السياسي والديني. أعتقد أن المسألة على جانب كبير من الأهمية. فإذا أولت الإدارة عنايتها إلى هذا المطلب وسعت إلى الحفاظ على سمعتها داخل الدول الاسلامية وخارجها، فإنها لاتتردد لحظة واحدة من أجل تحقيقه. فأنا أعلق أهمية قصوى على المسألة الدينية لكوني رجل ديني وعلى رأس تنظيم ديني يسعى إلى مواصلة التربية الإجتماعية والأخلاقية للمسلمين في إطار ديني صرف.

وبإختصار أقول، وهو مالم يقله أحد من قبل لحد الآن : أفضل العودة إلى العهد الذي كانت فيه مساجدنا، ومدارسنا القرآنية، ومعاهدنا ومؤسستنا الخاصة تتمتع بحرية لاقيد عليها، ولا تخضع لأي رقابة، ويشرف عليها مؤمنون يستفدون منها. أقول هذا، حتى ولو رميت بالرجعية.

هذا في مجال الدين، ولايعني إنني سأتغاضى عن المسألة السياسية. بإعتباري إنسانا، "أهلي جزائري" فإن كل مايمس الآهالي الجزائريين يمسني بالدرجة الأولى، والمجلة التي أشرف عليها، وتصدر شهريا تفرد حيزا لقضايا والأوضاع السياسية، وقد صدّرتها بشعار تبنيته هو : "العدالة، الأنصاف، الأخوة، تستدعي منح كل الحقوق إلى من يقوم بجميع الوجبات".

ومهما كان هذا الشعار واضحا وعادلا، فإني لاراه يحل مشكلة هي من أعقد المشكلات المطروحة على الحكام. أؤيد المساواة بين كل الأجناس التي تعيش في الجزائر. وأتمنى لإخواني المسلمين إن لايبقوا محرومين من الحقوق المدنية المعترف بها لأقرانهم من الديانات الآخرى. سأظل متمسكا بمسألة النظام الإسلامي للأحوال الشخصية، لابل، أدعو أيضا إلى تعزيزه وتعديل النظام القانوني الذي يحرم قضاتنا من مجموعة من الصلاحيات القضائية التي تستدعى بدورها إصلاحا خاصة في مايتعلق بمعايير إختيار المحاكم الإسلامية، مع ماتقتضيه الضمانات الأخلاقية والمهنية.

إن ممارسة الحقوق السياسية، لاتتنافى البتة مع المحافظة والبقاء على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية. فالسود مثلا، في السينغال وآهالي الهند الصينية، هم مواطنون ومسلمون أيضا، بينما نحن لسنالاهذا ولاذاك، هل لأننا لسنا سودا ؟.

يجري حديث غير واضح عن الحقوق السياسة للأهالي، في إطار جملة من المشاريع القانونية، منها مشروعين يرميان خاصة إلى تحديد التمثيل النياني للمسلمين في البرلمان الفرنسي. فالمشروع الأول يمنح حق الإنتخاب إلى النخبة فقط. ويمثل هذا القرار، في رأي، مثلبا خطيرا، لأنه يؤدي إلى إبعاد هذه النخبة من الجمهور الذي جاءت منه وإستندت عليه. بدلا من تمتين الصلة بين الناخبين والنخبة. أما ماشاب المشروع الثاني من عيب، فيتمثل في محاولته تكريس مبدأ التمثيل الخاص، الذي سيفضي في جميع الأحوال إلى

نتائج وخيمة. فالمشروعان لايقدمان إلا حلولا جزئية لمشكلة حادة، تحتاج إلى حسم نهائي لصالح الحاكمين والمحكومين على السواء. وفقا لقواعد الشعار الذي رفعته : "الأنصاف. العدالة. الأخوة".

إن إقتراح نظام آخر، ينوء بحملة كاهلي وحدى. لأنه مسؤولية عظيمة وثقليه. فتحديد نظام سياسي للمسلمين الجزائريين مسألة حيوية وحساسة، يجب أن لاتناط بشخص واحد مهما كانت قيمته وسلطته، ولا تسند إلى هيئة واحدة مهما كانت سمعتها ونفوذها على الجمهور. وإنما يعهد الأمر كله إلى كافة الأطراف الممثلة للمسلمين وقادة الرأي، رجال السياسية، "العلماء"، والمنتخبين، رجال القضاء الإسلامي، أساتذة، معلمين ...إلخ.

جميع هؤولاء مؤهلون إلى إبداء رأيهم في هذه النقطة المهمة. وعليه، فلا غنى، من الدعوة العاجلة إلى مؤتمر يعقد في العاصمة، أو في غيرها من المدن ويفتح فيه نقاش واسع، يتوج بالإجماع على صيغة سياسية، تحدد مصير ستة ملايين من المسلمين وتخرجهم من المأزق الذين يعيشون فيه : فهم مرة فرنسيون، لكنهم لايتمتعون بالحقوق الملازمة لهذه الصفة، ومرة أخرى يعاملون كأجانب في وطنهم الجزائر.

أعاهد إخواني، أنني لن أدّخر، أي مبادرة ترمي إلى معالجة الوضع الذي نحن عليه. وأعد ممثلي فرنسا في هذا البلد، بأنه ستحذوني روح المصالحة والتعايش، في كل مرة نتطرق إلى قضايا الآهالي. فقليل من الإرادة الصادقة. وتنازلات من هذا الطرف وذاك، سنصل إلى مانرجوه بحول الله. فليسعى كل واحد من جهته بما هو مطلوب منه، حتى نتفادى في المستقبل الحوادث التي تسببت في "محنة الجزائر"، ويعود الأمن الحقيقي للعقول والقلوب والإزدهار للجميع.

- **زناتي ودعوة إبن باديس :**

لم يتأخر زناتي طويلا، لكي يرد على دعوة الشيخ إبن باديس كما جاءت في "الدفاع". وخاصة وأنها وردت باللغة الفرنسية. فقد كان يحبذ صدور المواقف والآراء واضحة والإعراب عنها بجدية. ففكرة إبن باديس تَحُثّ أكثر من واحد للوقوف عندها ومعالجتها بالقدر التي تستحقه. جاءت "مطالب العلماء" في بندين :

- **البند الأول** : التعليم الحر، وضرورة العناية باللغة العربية وبالمعلمين والأساتذة واخضاعهم لنفس نظام التعليم العام الساري في المتروبول، مع إضافة المواد المتعلقة بتعريف المسلمين بإسلامهم وحضارتهم العربية. إنشاء جامعة إسلامية للتكوين العالي. كل ذلك من أجل حل المسألة الدينية : تكوين الإطارات الدينية الصالحة للإمامة والقضاء الإسلامي.

- **البند الثاني** : ويتعلق بالمسألة السياسية، التي طرحت بحدة لعلاقتها بوضع الآهالي. ومجرد إثارة موضوع الوضع الأهلي وطرق تجاوزها يجب إستدعاء مفردات القاموس السياسي. والعنوان الكبير لهذه الإشكالية : المواطنة الفرنسية مع الإحتفاظ بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية.

حول نقطة التعليم، قال زناتي معقبا على نداء إبن باديس : ***"إن أكبر أخطاء "العلماء" في تقديري، هو سعيهم إلى إقامة تعليم عربي صرف فوق الإقليم الفرنسي، وهو مايثير عن قلة تبصر وحذر من جانبهم ، وخاصة وأنهم قد ألغوا تماما تعليم اللغة الفرنسية(1) في مؤسساتهم التعليمية ، وهذا مالاترضاه ، بطبيعة الحال فرنسا ، ويخول لها الحق صد تزايد إنشاء مثل هذه المؤسسات. فإذا كانت المدارس القرآنية (الكتّاب) ليس لها تأثير يذكر على النفوذ الفرنسي، فإن مدارس "العلماء" التي تقدم تعليما كله باللغة العربية ، سيصقل العقول ويهيئ الذهنيات ويتطور الأمر إلى وجود تيارات***

---

(1) - فالسبب موضوعي تماما، لم يكن في وسع جمعية العلماء تعليم اللغة الفرنسية لعدم توفرهم على الإطارات ذات الثقافة الفرنسية، لأنهم كانوا "العلماء" ضحايا الإقصاء التربوي.

خاصة في الجزائر. فكيف ستكون عليه، في المستقبل، علاقات المسلمين المتكوين في المدارس الفرنسية وآخرين تخرجوا من مدارس "العلماء".(1)

أما بشأن فكرة "عقد مؤتمر إسلامي" يرى زناتي" : *إذا إنعقد هذا المؤتمر في مدينة الجزائر مثلا، فإنه سرعان مايغزوه معكرو الأجواء والمتطرفون، والوطنيون، الشيوعيون...إلخ. وبإستثناء هذه الملاحظة...فإننا نقبل برحابة صدر فكرة المؤتمر، كما جاءت على لسان الشيخ إبن باديس"*.(2)

يندرج تخوف زناتي من الظروف والملابسات التي سترافق المؤتمر، ضمن إصراره الواعي على نبذ كل فكرة تفضي إلى تشرذم سكان الجزائر قد تأتي على مستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر. فقد حرص على أن لايحيد عن منطلقاته الفكرية الأولى، وأبدى هذا التخوف أكثر من مرة. فإذا كان إقتراح إبن باديس محمودا في حد ذاته، وواضحا في صياغته، ويمكن الموافقة عليه ....فإن هناك مسافة بين الفكرة (المشروع) والواقع، خاصة وأنها ستكون أول تجربة يخوضها المسلمون للإفصاح عن مطالبهم، في إطار مؤتمر إسلامي(3) مفتوح على جميع الإحتمالات التي لايمكن توقعها صراحة. فقد كان زناتي، يتوقع عدم قدرة "العلماء" أصحاب المبادرة، في التحكم في الإعداد للمؤتمر وترتيب جلساته والسيطرة على أجوائه لفقر وعيهم السياسي. وعدم امتلاكهم لتقنيات إعداد المؤتمرات وضبط نتائجها.

النقطة الثانية، النظام الإسلامي للأحوال الشخصية ؟ كان زناتي يرفض دائما الحديث عن هذا النظام، وينتقد أولائك الذين يتمسكون به حيال السلطة الفرنسية، كلما تعلق الأمر بمشروع منح الآهالي المسلمين الحقوق السياسية والإجتماعية لأنه، كما يرى، إن التشبث بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية يتعارض تماما مع القوانين الوضعية السارية (قوانين الجمهورية)، التي تقوم على المبدأ اللائكي : فصل الدين عن الدولة. فالجزائر أرض فرنسية تحكمها القوانين الفرنسية بناء على إقليمية النصوص القانونية. غير أن زناتي

---

(1) - La voix indigene, n° 327, 17 Juin 1936.
(2) - Ibid

(3) – إن صفة إسلامي، تعني هنا أن المؤتمر بهم المسلمين الجزائريين ولايعني أن المؤتمر سيعرض موضوعات إسلامية.

لطف نوعا مامن رأيه المعروف في هذه النقطة وصاغة على النحو التالي : *"على فرنسا أن تحترم النظام الاسلامي لرعاياها (المسلمين) في جميع أبعاده، ولا تمنع تطبيق أحكامه إلا في حالة واحدة عندما تتعارض مع السيادة الفرنسية، وباستثناء ذلك، فلا أخال أحدا يعارض هذا التحذير، من أجل الحفاظ على سمعة فرنسا ومصداقيتها"*.(1)

وفي الواقع، إذا أعدنا هذه الفقرة الأخيرةإلى فكر زناتي كما أوضحنا جوانبه من قبل، نجد أن ماجاء فيها ينطوي على شيئ من التناقض أو أنه لايقدم أي شيئ : إحترام النظام الإسلامي للأحوال الشخصية لامعنى له في ظل الحديث عن السيادة الفرنسية والرعايا المسلمين، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، إن مايطلبه الآهالي هو تجاوز الصفة الأهلية إلى صفة المواطنة الفرنسية، على غرار باقي سكان الأروبيين الآخرين الذين يقيمون في الجزائر. ضرورة الإحتفاظ بالنظام الإسلامي وتطبيق أحكامه في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية. وهو ماترفضه السلطات الفرنسية صراحة وبالنص القانوني الواضح.(2) فقد حددت وظائف السيادة، وأبعدت من دائرتها الآهالي غير المواطنين. فالحق في المواطنة يتم عبر إكتساب الجنسية التي تقضى بدورها ضرورة التخلي عن أحكام الشريعة الإسلامية، ويعد هذا، من جانب السلطات الفرنسية، تعبيرا عن مبدأ من مبادئ السيادة القائم على فصل الدين عن الدولة. فماذا بقي من كلام زناتي إذا ؟

لعل عذرهفي هذا التناقض هو الإنسياق وراء خطاب تصالحي، يصر على الوصول إلى لحظة الوفاق بين المسلمين وتوضيح مواقفهم ومطالبهم بصورة جلية وجادة، أو أن ماكتبه زناتي في الفقرة المشار إليها آنفاً كان من وحي وضغط الواقع الجديد الذي أفرز زخما سياسيا بسبب دعوة ونداء الشيخ إبن باديس وصداها في أوساط النخبة المسلمة، مقال فرحات عباس "أنا فرنسا" المشهور، وماكان يحضر للإنتخابات الفرنسية وأمل فوز الجبهة الشعبية.(3).

---

(1) - La voix indigène, n°366. 2 Avril 1936.

(2) – راجع ص : **37**

(3) – جرى الدور الأول في 26 أفريل 1936، والدور الثاني في 03 ماي وتشكلت الحكومة برئاسة السيد بلوم، أنظر التفصيل الكامل لتاريخ وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم وأخفاقها : George le franc : Histoire du Front populaire 1934-1938. Payot. Paris. 1965.

ثم، يواصل زناتي الحديث بنبرة التصالح والوفاق، مؤكدا على ضرورة الوحدة والتعايش، والعمل على تجاوز الوضع الصعب الذي يتطلب البحث عن صيغة التقارب، وتداول لغة التفاهم المشتركة. كتب زناتي : "*آهالي الجزائر اليوم، هم بين نارين : الظلامية التي ترفض كل تطور، والنزعة الإستعمارية (غلاة المستوطنين) المعارضين لكل رقي مادي أو فكري للأهالي. وعبثا نستمر في التثبت في مواقفنا، دون أن نعي وطأة هاتين القوتين. إننا ضحايا لعقليتين مختلفين ولحضارتين متعارضتين، ولا أحد يريد أن يبادر بمعالجة هذه الوضعية الخطيرة وييسر سبل اللقاء الضروري. فكل واحد منا منكفئ على نفسه بينما النزاع مافتئ يستفحل شره*".(1)

فالإنتظار الطويل، لصدور مبادرة من الآهالي قصد الإجتماع وتوحيد خطاب المطالب، هي التي حدت بزناتي إلى الإسراع بقبول فكرة الشيخ إبن باديس لعقد مؤتمر إسلامي، وإبداء نبرة الإعتدال والمهادنة في التعليق على المطالب التي صاغها إبن باديس. بينما أرجأ الحديث الفاصل في قضايا المؤتمر إلى حين صدور توصياته.

---

(1) - La voix indigène, n° 357, 17 jan.1936

- **قراءة في توصيات المؤتمر :**

حول المؤتمر، كتب زناتي، سلسلة من المقالات، بدأها بالحديث عن اجواء وأصداء المؤتمر والشخصيات التي حضرتـه، توسم فيهـا شعورا بالمسؤولية وتطلعا نحو الالتزام بتسوية المسألة السياسية، وأفراد فقرات عن أسلوب وطريقة عرض قضايا المؤتمر.(1)

غير أنه في مقاله الثاني.(2) راجع الأمر كله. وأعاد النظر في المؤتمر واساليبه، ووصفه بانه مجرد تجمع شعبي، لايستأهل وصف المؤتمر. وآية ذلك، هي اللوائح التي قدمت فيه، حيث رأى زناتي، بانها تمثل خطرا على الوجود الفرنسي في الجزائر، ولأن نجاح المؤتمر وجدية الجلسات التي تخللته، جعلته يعود على أعقابه. فقد واجه لوائح المؤتمر برمتها، وخاصة اللائحة الأولى التي ورد فيها : *"يرى المؤتمر الإسلامي الجزائري، المنعقد في 07 جوان 1936، أن السياسة الإسلامية الوحيدة في الجزائر تتمثل في : - ضرورة منح الحقوق السياسية إلى الجزائريين المسلمين، مع الإحتفاظ بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية.*

- التمثيل النيابي المُوحّد لهيئة إنتخابية حرة ومشتركة (Un seul college) يفوّض ويمنح (الشعب) ثقته للمنتخبين المستقلين المؤهلين لتحقيق مطالبهم".(3).

في تعقيبه على هذا النص، يقول : *"اعتقد أن محرري هذه اللائحة قد جانبهم الصواب تماما، عندنا وضعوا بهذه الصورة مشكلة تمثيل المسلمين في الهيئة الانتخابية. ففي رأي الفرنسيين بمختلف شرائحهم الإجتماعية، أنه يستحيل إقرار المواطنة الفرنسية تحت نظام إسلامي سابق على 1830، إن الاسلام ليس عقيدة وحسب وإنما نظاما إجتماعيا، أمة ووطن واسع الارجاء أيضا".*(4).

---

(1) - مايجدر ذكره، هو أن زناتي لم يحضر المؤتمر، وأكتفى بقراءة الصحف التي غطت مادار فيه خاصة جريدة. - La dépeche de Constantine

(2) - La voix indigene, n°376, 18 Juin 1936.
(3) - La lutte sociale, n° 52, Juin 1936.
(4) - La voix indigene, n° 376, 18 Juin 1936.

رأينا في فقرة سابقة لزناتي، عندما عقب على نداء إبـن بـاديس، كيـف حـاول أن يوائم بين خصوصية المسلمين والنظام الجمهـوري لفرنسـا فـي الجزائـر، عندمـا طلـب مـن السلطات الفرنسـية العامـة تطبيـق أحكـام الشـرع الإسـلامي التـي لاتتعـارض مـع السـيادة الفرنسية. غير أنه سرعان ماتنكر هذه المرة صراحة. وقلب المسألة برمتهـا، وأخرجهـا مـن كونها قضية مطروحة في صيغـة حـق المواطنـة الفرنسـية مـع الإحتفـاظ بالنظـام الإسـلامي للأحوال الشخصية. وأحالها إلى مسألة حسمت لصالح السيادة الفرنسية.

ففي تعقيبه على اللائحة الأولى للمؤتمر نظر زناتي إلى سـكان الجزائـر علـى أنهـم فرنسيون، لايمكنهم القبول بتطبيق أحكام شريعة سابقة على 1830. فصفة المواطنة تبدأ مـع بداية 1830. أي بداية الوجود الفرنسي في الجزائر وليس قبله. وبتعبير آخر، كيـف يمكـن تطبيق احكام الشريعة الاسلامية على الفرنسيين الموجوديـن فـي الجزائـر سواء أكـانوا مـن أصول فرنسية أو من السكان الأصليين ؟ هذه العقبة أثارها زنـاتي حتـى تكـون عقبـة كـأداء لايمكن تجاوزها.

غير أن، في حقيقة الأمـر، مضمـون اللائحـة لايطـرح القضيـة (المسألة السياسـية وعلاقتها بالشريعة الإسلامية) على هذا النحو الذي نظر بـه زنـاتي. فاللائحـة تطـالب مـن جملة ماتطلب الحق في المواطنة (الحقوق السياسـية. أي الحقـوق والحريـات العامـة التـي تخول للمسلمين تسيير الشؤون العامة في الجزائر) مع عدم ترك أحكـام الشـريعة الإسـلامية في قضايا تتعلق بالأحوال الشخصية : الزواج، الميراث. الطـلاق، الصـوم، الزكـاة، الحـج ...إلخ. وبتعبير واضح ووجيز، إن اللائحة تطلب أن يكون المسلمون، "مسلمين فرنسيين".

ثم يدلل زناتي بشـاهدآخر، علـى اسـتحالة الجمـع بيـن الدولـة الفرنسـية وأحكـام الشريعة الإسلامية بإقراره أن الاسلام ليس عقيدة فحسب وإنما هو نظامـا إجتماعيـا، أمـة، ووطن،(1) قد تترتب عنه ثنائية خطيرة تأتي على أركان الدولة الفرنسية نفسها.

وأخير، سجل زناتي موقفه الرافض لنتائج المؤتمر وتداعياته لدى الأهالي والإدارة

---

(1) - راجع ص : 59، حيث أعتبر زناتي أن الإسلام لائكي بطبيعته. دين مطلق ليس له علاقة بالتنظيم السياسي للشعوب. ولايمكن أن يكون مقوما من مقومات الأمم والقوميات لخاصيته العالمية والانسانية والمطلقة.

الفرنسية ذاتها، خاصة بعدما إطلع على جميع اللوائح التي إقترحتها الأطراف التي حضرت المؤتمر، وكذا كُرّاس مطالب الشعب الجزائري (ميثاق المؤتمرين). فكتب *"إن مندوبي المؤتمر، قد خدعوا العوام، عندما وعدوهم بأحلام مستحيلة التحقيق. فلا يمكن الاعتقاد إطلاقا بإمكانية نيل حق الإقتراع العام، لأنه يؤدي إلى إعاقة الهيمنة الفرنسية. كما أنهم خدعوهم مرة ثانية، عندما طلبوا بحق المواطنة مع الإحتفاظ بالنظام الاسلامي للأحوال الشخصية التي ستجعل كل واحد يحمل جنسيتين (إسلامية وفرنسية). وخدعوهم مرة ثالثة، عندما طلبوا بمساواةتامة، لايمكن تحقيقها في الوقت الراهن، وخدعوهم مرة رابعة عندما أعلنوا تمسكهم بتمثيل برلماني لم يحن وقته بعد، وخدعوهم أخيرا، عندما طلبوا بعودة المساجد إلى أموال الحبوس، والعودة إلى النظام الاسلامي السابق على وجود فرنسا في الجزائر، وهو مايعني تقويض أركان النظام التشريعي الفرنسي في الجزائر".(1)*

فقد حدث في المؤتمر ماكان يخشاه زناتي، وهو إنحراط النخبة الأهلية في مهاترات سياسية وسجالات كلامية لاتجدى نفعا. بل قد تُرشّحهم إلى التّرزم والتأثير سلبا على مصير المسلمين. فوضعية السكان الجزائريين -كما يرى زناتي-لاتؤهلهم لخوض مضمارالسياسية وحيلها، وأكثر من ان تستوعبها عقولهم، علاوة على إنعدام تقاليد في إدارة المناقشات والخوض في الجدال السياسي تعصمهم من إلحاق الضرر بمصالح الآهالي. وعليه، فإن إقدام النخبة المسلمة، على عقد المؤتمر، والنجاح الذي لقيه(2) في استقطاب اعداد وافرة من رموز الآهالي والوصول إلى الاتفاق على أرضية مطالب مشتركة يمثل في رأي زناتي، أو هكذا فوجئ، تكتلا ضد السيادة الفرنسية في الجزائر وبداية الشعور بالتمايز.

---

(1) - La voix indigène, n°380, 11 Aout 1936.

(2) - أجمعت أغلبية الصحف على نجاح المؤتمر، وأعتبرته حدثا مميزا في حياة المسلمين الجزائريين

- راجع تغطية : La defense, n° 109, 12 Juin 1936.

- البصائر : عدد 23، 12 جوان 1936، وعدد 24، 19 جوان 1936.

- وأهم دراسة حول المؤتمر الإسلامي، ظهرت لحد الآن :

- C.Collot, le congrès musulman Algerien (1937-1938). Rév. Algerienne, n° 04, 1977, P.P. 71-161.

وبداية من هذا التاريخ، يبدأ زناتي معاركه ضدالحركة الاصلاحية التي رأى فيها شرّا مستطيرا يجب إحتواءه حالا. لأن العلماء (1) ولجوا المجال السياسي ضاربين عرض الحائط بالإطار الذي ألزموا به نشاطهم، في النصوص التأسيسه لجمعيتهم عام 1931. إن دخولهم في هذا المضمار، معناه في المطاف الأخير، منافسة فرنسا في المجال الذي يعود لها حصرا. *"إن الدخول الرسمي "للعلماء" في الميدان السياسي، سيؤدي إلى رد فعل الطرقيين وسيشتد الصراع الديني وسنعود إلى وصاية الطرقيين التي عانينا منها طيلة قرون طويلة. واليوم نجد الآهالي أنفسهم بين بديلين : العودة إلى الظلامية الطرقية، أو الإندفاع الحماسي الضار "للعلماء" الذي يصعب على السلطات الفرنسية التعامل معه"*.(2)

---

(1) - صرح إبن باديس أكثر من مرة، أن حضوره وبعض العلماء كان بصفتهم الشخصية ولايلزم جمعية العلماء في شئ.

(2) - La voix indigene, n°379, 1ère Aout 1936.

الفصل الرابع -

- المشروع الإصلاحي الاسلامي في رأي زناتي :

كان لإنعقاد المؤتمر الإسلامي، الذي دعـا إليـه الشـيخ إبـن بـاديس والنتـائج التـي تمخضت عنه بمثابة العلامة الفارقة في حياة النخبة المسلمة وبالنسبة "لصوت الأهالي" وصاحبها أيضا. فقد عمد زنـاتي إلـى إمعـان النظـر جليـا فـي الحركـة الإصلاحيـة ودورهـا الإجتماعي والسياسي. فما يعتبر حدث سياسي عام، هو في الحقيقة -كما يرى زنـاتي- ثمرة تضافر على إنضاجها تراكم النشاط الثقافي والإجتماعي للحركة الإصلاحية، سواء أكان متمثلا في نشاط جمعية العلماء المسلمين، أو النشاط الإعلامي والفكري الذي قامت به نخبة أخرى من المصلحين، في منابر صحيفة تصدر باللغة الفرنسية : La justice, la voix du peuple. La defense علاوة على مجموعة من كانت تنظر إلى نفسها ضمن الحركة الاصلاحية وكـانت تكتب في صحف، مثل La presse libre, El Idam. والترجمـات التـي تقدمهـا عـن، البصـائر والشهاب.

لقد وعى زناتي الحقيقة جيدا، لدرجة أنه افرد دراسة كاملة عن النشاط الإصلاحـي وخطورته على مستقبل فرنسا في الجزائر. فتجربة ست (6) سنوات مـن نشـاط "العلمـاء"، أمدته بعناصر ومعطيات لكي يكرس سلسلة كاملة عن النزعة الإصلاحيـة الجزائريـة. وبدايـة مـن صيـف 1936، يختـار زنـاتي خطـا افتتاحيـا "لصـوت الأهـالي" "مناهضـا" للحركـة الإصلاحية، وكل دعاة الإصلاح في كل مدلولاته الإجتماعية، الحضارية، السياسية (أنصـار ميثاق مطالب الشعب الجزائري، وأنصار مشـروع فيوليـت وأنصـار شـعار/مبـدأ : المواطنـة الفرنسية مع الإحتفاظ بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية.

إن مغزى تزايد دائرة الإصلاح الإسلامي والعربـي فـي الجزائـر، مـرده فـي جـزء كبير، حسب زناتي -إلى تقاعس فرنسا عن واجبها، وعدم تحملهـا الإلتزامـات الحضاريـة والسياسية التي وردت في بنود معاهدة 05 جويلية 1830.(1)

---

(1) - أنظر نص المعاهدة في : - Code de l'Algerie annoté, librairie de l'academie, Alger, 1896, P.1.

فتقصيرها حيال الآهالي، أدى حتما بأطراف أخرى إلى تغطية هذا التقصير، وملء الفراغ ولو على حساب السيادة الفرنسية. وكانت الحركة الإصلاحية من بين هذه التنظيمات التي سعت خلال النصف الأول من الثلاثينيات إلى تنشيط الحياة الثقافية والاجتماعية وأمتد إلى الحياة السياسية.

فقد أظهرت الحركة الإصلاحية، قدرة فائقة في توعية المسلمين الجزائريين ونشر دعوتها في أوساطهم، ومارافق ذلك -كما لاحظ زناتي نفسه- من إعادة بعث فكرة القومية العربية Le paranabisme، وتعزيز الشعور بالإنتساب إلى العالم الاسلامي، وتوهين وشائج التعلق بالحضارة الغربية المعاصرة. ولعل هذه الحقيقة، كافية ليسلك زناتي منهجا ثابتا في تحليله ونقده للحركة الإصلاحية. فهو يرى، أن تزايد دائرة النزعة الإصلاحية ونفوذها في الحياة الإجتماعية والثقافية للمسلمين، يعود أساسا، ليس إلى عبقرية النخبة المصلحة وإنما إلى إستقالة شبه كاملة للسلطات الفرنسية العامة من حياة الآهالي وتلكؤها عن أسعافهم بالإجراءات الإصلاحية اللازمة.

فزناتي لايسلم إطلاقا بأي ذكاء خارق ولاقدرة عقلية لهؤولاء المصلحين، لأنهم مؤطرون بثقافة قديمة تفتقر إلى رصانة الفكر الحضاري الحديث، ودورهم تقليدي جدا. وعليه، فإن الأهالي الجزائريين لايمكنهم إنتاج خطاب ينافس الخطاب الاستعماري ولايستطيع تجاوزه. فلماذا إذا، نجح المصلحون في إحداث تغيير في الوعي الاجتماعي الأهلي ؟ الجواب، كما سبقت الإشارة إليه، هو تقاعس الحكومة العامة في إدارة المسألة الأهلية بالوسائل الكفيلة بحلها، علاوة على بقاء ظلال الغموض -المعتمد- في حسم مسألة النظام السياسي في الجزائر.(1)

إن الشاهد الجديد الذي إستند إليه زناتي، ليؤكد وجود قطيعة مابين النخبة المصلحة ومشروع الجزائر الفرنسية، هو نداء آخر للشيخ عبد الحميد بن باديس إلى الآهالي بمقاطعة احتفالات فرنسا بذكرى مرور مائة سنة على احتلالها مدينة قسنطينة (2) الذي

---

(1) - La voix indigène.

(2) - جاء في نداء الشيخ إبن باديس، سبتمبر 1937، إلى سكان قسنطينة : نحن الممثلين لجمعياتنا. 14 جمعية إسلامية ===

- حول مختلف المواقف من هذه الإحتفالات، أنظر، أحمد صاري، الإحتفالات بالذكرى المئوية لإحتلال قسنطينة وموقف القسنطينيين منها، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 88، أيار 1997، ص ص. 469-478

أحدث ما أسماه زنـاتي بالمأسـاة العظيمـة، واعتـبره مظهـرا مـن مظـاهر العصيـان ومحاولـة لتكريس عدم التعاون النهائي مع فرنسا. *"إن إمتناع المسلمين عن حضور احتفالات فرنسا بذكرى مرور مائة سنة على دخولها قسنطينة، يؤكـد المأسـاة العظيمـة التـي تعيشـها الجزائر، فالفرنسيون لايقبلون إطلاقا مناقشة مبدأ السيادة، ويرفض الآهالي من جهتهم تغـاضي الإدارة عـن حقوقهـم. فـالحرب إذا، قائمـة صراحـة، بسـبب القطيعـة وعـدم التعاون"*.(1)

كانت إستجابة الآهالي لنداء إبن باديس مؤشرا واضحـا علـى بدايـة الإنفصـال بيـن الإدارة والمسلمين، وتكريس القطيعة بينها، وخاصة أن أسـلوب المقاطعـة أصبـح هـو اللغـة السياسية التي يتعامل بهـا المصلحـون. فقـد دعـا إبـن بـاديس فـي بيـان آخـر المنتخبيـن المسلمين إلى الاستقالة من مناصبهم الإستشارية ومـن المندوبيـات الماليـة،(2) فـي إعقـاب مرور سنة كاملة على تقديم "مطـالب الشـعب الجزائـري"، وعـزوف الحكومـة عـن تحقيـق إصلاحات لصالح الجزائريين.

إن تزايد صور العصيـان، هـو تعبـير سياسـي، واقتحـام لإدارة الشـؤون العامـة فـي الجزائر عنوة، ينم عن عنف وقلة تبصـر مـن جهـة النخبـة الإصلاحيـة، فضـلا أنـه يمـس بصلاحيات السيادة الفرنسية التـي لهـا حـق الإشـراف علـى السـكان والتكفـل بهـم لأنهـم يشكلون ركن من أركان الدولة الفرنسية. لاحظ زنـاتي أن الخطـاب الاصلاحـي أخـذ نـبرة مناهضة تماما لسياسة فرنسا، فكتب : *"إن ثمار الحركة الإصلاحية، كانت متوقعة جـدا، لأنها جرت وسط سكان سذج، لم يتخلصوا بعد من هيمنـة الـتزمت الدينـي الـذي يقـوده أشدّ خصوم فرنسا، علاوة على تنكر قادة الحكومة العامة والسـلطة المركزيـة للأهـالي،*

= = نرى احترامنا لأنفسنا واحتراما لأجدادنا، واحتراما للإنسانية :

– أولا : أن لانشارك في هذه الإحتفالات ولانحضرها. – ثانيا : أن نكون في هدوء تام وعام.

اخواني القسنطينيين ! قد فعل المؤتمر الاسلامي الجزائري واجبه. فأحتج على هذه الاحتفالات في إجتماعه الأخير، وقدم مكتبـه ذلك الاحتجـاج إلى الوالي العام، وقدمه إلى مكتب لجنة قسنطينة إلى مير Maire قسنطينة، وفعلت الجمعيات الاسـلامية القسنطينية واجبهـا بمـا قررتـه فـي قرارها المتقدم. وأخوكم هذا القسنطيني فعل واجبه بشر هذا المنشور عليكم، فما بقـي إلا أن تقوموا أنتـم بواجبكـم" الشـهاب ب، جـ 9، م13، نوفمبر 1937.

(1) - La voix indigene, n° 418. 18 Octobre 1937.

(2) – الشهاب : ج7، م 13، سبتمبر 1937.

ورفض التعامل مع هذه الوضعية الخطيرة بحكمة وتروي".(1)

- **في مدلول الحركة الإصلاحية :**

خصص زناتي، بداية من العدد 422، سلسلة من المقالات في جريدته "صوت الأهالي". للنزعة الاصلاحية الجزائرية Le réformisme algerien كتبها بإسم مستعار "حسان، HASSAN" وإقترح أن يدرس *"مجالا متكفئا على ذاته، وأصل الحركة الإصلاحية، أهدفها، تنظيمها وخاصة كيف سايرت الواقع الجزائري".*(2) نستشف من هذه الفقرة، أن زناتي، سيعالج كل جوانب الحركة الإصلاحية، وسيرورتها التاريخية في أصولها (مدى أصلاتها)، والتعريف بنشاطها، ليس هذا وحسب، وإنما دراستها في حركتيها لمعرفة أثرها على السكان في الجزائر وما إنجر عنه على مستوى التغيير الإجتماعي وما سوف يطرأ على مستقبل العلاقات الفرنسية -الإسلامية. فالقلم الذي يعالج هذا الموضوع ليس لكاتب صحفي فقط وإنما أيضا لمثقف خبير في شؤون البلد وأهله. كتب زناتي : *"ظهر رجال الإصلاح، المعرفون بإسم "العلماء" حديثا فقط (1931). وقد لايحتاج نشاطهم سنوات طويلة ليكسب قيمة معتبرة.(3) فالنجاح الذي أحرزه، منقطع النظير، ولايمكن أن ينكره الأجاحد أو أعمى، ولايمكن الحطّ أيضا من نتائج نشاطهم الثوري الراهن والمستقبلي".*(4)

---

(1) - La voix indigene, n° 420, 29 Aout 1937.
(2) - La voix indigene, n° 422, 12 Novembre 1937.
(3) - إن سرعة إنتشار الحركة الإصلاحية واكتسابها مؤدين وأنصار لدعوتهم يعزى بالدرجة الأولى إلى الحيوية برنامجها المعتمد بالأساس على الإسلام واللغة العربية، وهي الحيوية التي وجدت أرضية تأهب لدى المسلمين أنفسهم. فقد كان هناك نزوع ذهني ووجداني للتعلق بالاسلام وقيمه، فالقيمة المعتبرة التي تحدّث عنها زناتي في هذه الفقرة، متأتية من التلاءم العفوي بين دعوة المصلحين وتطلع المسلمين.
(4) - La voix indigene, n° 422, 12 Novembre 1937.

الملفت للنظر في هذه الفقرة الأخيرة، أن زناتي يصف نشاط العلماء بأنه نشاط ثوري.(1) بمعنى أنه قائم على حركة تغييرية سريعة وعنيفة، وقد لايحتاج الأمر إلى سنوات لكي يمتد إلى تغيير البنية الذهنية للمسلمين أنفسهم، ويصبح يمثل خطرا على راهن الجزائر ومستقبلها. ومن هذا المنطلق وزاوية النظر. يجب فهم سلسلة مقالات زناتي، وإعتبارها خطابا إنذاريا للسلطات الفرنسية العامة. عن كل تغافل منها عن نشاط رجال الاصلاح. فبالنسبة إليه، إن مصطلح النزعة الإصلاحية الجزائرية، لاينطوي على مدلوله الحقيقي، الذي يعني إنتهاج سلوك سنة التدرج. وإلتماس الاعتدال في التطور الإجتماعي، بل على العكس تماما، إن مضمون نشاط "العلماء"، يثوي نشاطا ثوريا حتى ولو تذرع بتسمية "الاصلاحية". فالعبرة، في رأي زناتي، بنوعية النشاط وليس بالتسمية ولابالشعار.

إذا كان أصل الإصلاح، كما جرى تداوله في المشرق العربي، يعني تجديد مفهوم الاسلام في وعي المسلمين المتأخرين عنه، والإجتهاد في إكتساب منجزات العصر الحديث، أي فض معادلة الاسلام والغرب، وربما كان هذا هو مدلوله أيضا لدى "علماء" الجزائر في بداية عهدهم بالجمعية والنشاط الإصلاحي. غير أن تطبيقات وممارسات هذه الأخيرة أوضح بما لايدع مجالا للشك أن نشاطهم ينطوي على إمكانية تقويض المؤسسات المعنوية. تمهيدا لإحداث ثورة سياسية، فما عاينه زناتي عن كثب وماتابعه من نشاطات الحركة الإصلاحية هو عين الثورة الأخلاقية الكبرى.(2)

---

(1) - إن مصطلح الثوري في مرجعية السلطة الفرنسية، ولدى الاندماجيين، مرادف لمعنى العمل التخريبي الذي ينال من النظام العام واستقرار المجتمع.

(2) - غني عن البيان، أن تخوف زناتي من نشاط الحركة الإصلاحية على هذا النحو، متأت من تعلقه الشديد كإندماجي بمشروع الجزائر الفرنسية. أما من الناحية الموضوعية والتاريخية فإن الحركة الاصلاحية الاسلامية في مضمونها الديني والثقافي لها مايوازيها كتجارب متعاقبة ليس من داخل تاريخ الحضارة الاسلامية وحسب، وإنما من تاريخ أوربا أيضا فالاصلاح La réforme في التجربة التي شهدتها أوربا القرن السادس عشر، كانت أهم محدد لتاريخ بداية العصر الحديث، فقد تزعم هذه التجربة القس المعروف مارتن لوثر (M.Luther) الذي أحدث ثورة أخلاقية كبرى في حياة الكنيسة، وصفت على أثرها حركته بالحركة البروتيستانتية (الإحتجاجية). أمتدت تداعيتها إلى باقي مناحي الحياة وخاصة الإقتصادية.

وبناء على تفسير زناتي لنفوذ الحركة الاصلاحية المتزايد في أوساط الأهالي، فإن سؤلا يفرض نفسه هو : هل يمكن لفرنسا، بإعتبارها مسؤولة عن حفظ النظام العام في البلد- أن تسمح لحركة تقوم على زعزعة هذا النظام ؟ سؤال يطرحه زناتي على الحكومة العامة، ويجعلها تنظر إلى حالة إتساع الهوة بين الآهالي والأروبيين كتعبير عن تخاذل وتلكأ السلطات الإدارية في ردم هذه الهوة، وإمتناعها من إتخاذ التدابير لإصلاح الوضع القائم.

ثم يمضي صاحب "صوت الأهالي" في متابعة الحركة الإصلاحية بأوصاف أخرى، يراها تساهم في تحديد طبيعتها وخصوصتيها في الجزائر. *"فأما مايتعلق بموضوع النزعة الاصلاحية الجزائرية فإن حفنة من الرجال تحذوها أفكار وهابية، توحيدية، تسعى إلى تهديم الصرح الديني في هذا البلد، وإقامة نظام آخر محله، أكثر رقيا في الظاهر لكن عنيفا في حقيقته. والتغيير الذي ينشده رجال الأصلاح، لايتحقق في رأيهم، إلا بعد معارك طاحنة، ونزاعات دامية، كما هي عادة النزعات الدينية"*.(1)

ومن هذه الأوصاف الجديدة. التي وصم بها زناتي الحركة الاصلاحية "صفة الوهابية". فالمصلحون الجزائريون متأثرون بأفكار الشيخ محمد بن عبد الوهاب(2) وقد كان هذا الوصف متداولا بكثرة في خطاب الإدارة الفرنسية عندما تشير إلى المصلحين و"العلماء"، وتداوله الخطاب الصحفي الفرنسي، حيث اعتبر المصلحين وهابيين جدد Néowahabistes.(3) واستخدم زناتي هذا المصطلح حتى ينفي عن المصلحين إمكانية إنتاج أفكار أصيلة خارج المشروع الإستعماري أو مرجعية الفكر الفرنسي. فالنزعة

---

(1) - La voix indigene. n°423. 19 Novembre 1937

(2) -

(3) – لم يكن المصلحون الجزائريون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم وهابيون أو ذووا نزعة وهابية جديدة. فهناك مسافة فكرية بين مذهب محمد عبد الوهاب الذي حارب البدعة وإضافات أهل الطرق والتصوف وتصوراتهم للإسلام وبين دعاة النزعة الوهابية الذين جاءوا فيما بعد ؛ قال الشيخ إبن باديس : "كانت غاية دعوة إبن عبد الوهاب تطهير الدين من كل ما أحدث فيه المحدثون من بدع في الأقوال والأفعال و العقائد والرجوع إلى الصراط السوى من دينهم القويم بعد إنحرافهم الكبير وزيفهم المبين (...) إن الغاية التي رمى إليها إبن عبد الوهاب وسعى إليها أتباعه هي التي يسعى إليها الأئمة المجددون، والعلماء المصلحون في جميع الأزمان (...)=

الإصلاحية، في رايه، هي تكرار بليد للنزعة الوهابية التي ظهرت نهاية القرن الثامن عشر، وسادت طيلة القرن التاسع عشر، وقد أشاد زناتي بالنظام السعودي(1) وتجربته في محاولة التوفيق بين الإسلام وحضارة العصر.

ولكن، للأسف الشديد، أن مايدعو إليه المصلحون الجزائريون، بعيدا عن الأثر الوهابي .. *"ليست النزعة الإصلاحية، النزعة الوهابية الجديدة في الجزائر في المطاف الأخير إلا عودة إلى الماضي، حركة سلفية ساذجة، لاتختلف عن كل الحركات المحافظة في تاريخ الاسلام.إنها مجرد إعادة إحياء تطلعات سياسية دينية قديمة، ادت في مختلف العصور، إما إلى تشرذم أو إلى تغيير عائلات الملوك الحاكمة".*(2)

= وإليها يسعى حزب الإصلاح المعتدل الذي أسسه الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ورفع لواءه الشيخ رشيد رضا في مجلة المنار (...).

لم يكن في الوهابين (أنصار النزعة الوهابية الذين جاؤوا من بعده) كفاءة للقيام بتلك الدعوة العظيمة على هاته الطريقة الحكيمة. فخابوا وبقيت مقصورة عليهم (...) إن الوهابيين ليسوا بمبتدعين لا في الفقه ولافي العقائد، ولافي ما دعوا إليه من الإصلاح، وإنما ينكر عليهم الشدة والتسرع في نشر الدعوة ومافعله جهالهم" إبن باديس، النجاح، عدد 181، 07 نوفمبر 1924. ويعد هذا المقال الثالث، من سلسلة مقالات كتبها إبن باديس، تحت عنوان : "من هم الوهابيون ؟ ماهي مكانتهم، وماهي غايتهم السياسية ؟ وماهو مذهبهم ؟ المقال الأول في النجاح، عدد 179، 24 أكتوبر 11924، المقال الثاني، عدد 180، 31 أكتوبر 1924.

(1) - وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن النزعة الوهابية، في ذهن زناتي، تقترن بالدولة السعودية، ومايقوم بها ملكها في ذلك الوقت (الثلاثنيات).

(2) - La voix indigène, n° 424, 26 Novembre 1937.

هناك دائما توكيد على الصفة الوهابية لرجال الإصلاح، ولو بصورة مشوهة، فضلا على أن حركتهم حركة سلفية. فما السلفية في رأي زناتي : *"إن المسلمين، كسائر الشعوب تأخذ عندهم العودة إلى ماضي وإحترام التقاليد والأعراف، مكانة النظام. فقد وجدت الحركات السلفية في مختلف العصور والحقب. وكلمة سلف SALAF،(1) تعني حرفيا الماضي، والإسلام أحرص الديانات دعوة إلى إحترام النص المقدس (القرآن، السنة)، وماكان عليه الصحابة الأوائل، وهو مايفسر تعاقب محاولات العودة إلى السلف أو الماضي".*(2)

وهكذا، فمحاولة "علماء الاصلاح" في الجزائر، تندرج ضمن هذا التعاقب الدوري الذي لازم تاريخ الإسلام في البحث الدائم عن أحياء الماضي. وفي راي زناتي، أن هذه المحاولة، أضرت بالمسلمين أكثر مما نفعتهم، ولعل أفضل شاهد على ذلك ما يقوم به إتباع إبن باديس في الجزائر. فمن الوهم إعادة ماضي إنقرض.

---

(1) - لم يمكن إبن باديس، مثلا، يفكر لحظة واحدة، أن دعوته تهدف إلى احياء الماضي لكونه يحمل قداسة دينية، أو أنه كان ينظر إلى مايدعو إليه هو إمتداد لتقاليد بالية لعصور إسلامية أنقرضت. فإذا كانت الحركة الاصلاحية الجزائرية هي النفي التاريخي للمؤسسة الطرقية، فالمصلحون هم المجددون لمفاهيم العقيدة الإسلامية. وهذا النص واضح و . للشيخ إبن باديس،يحدد فيه الاسلام الذي يدعو إليه : **"هو الإسلام الذاتي، ويعني إسلام من يفهم قواعد الإسلام ويدرك محاسن الإسلام في عقائده وأخلاقه وآدابه وأحكامه وأعماله، ويتفقه حسب طاقته -في الآيات القرآنية والآحاديث النبوية، مبينا ذلك كله منه بقبحه وبطلانه، فحياته حياة فكر وإيمان وعمل، ومحبته للإسلام محبة عقلية قلبية بحكم العقل والبرهان، كما هي بمقتضى الشعور والوجدان".**
الشهاب ، جـ 3، م 14، فيفري 1938

(2) - La voix indigène n°429, 7 Jan. 1938

- في مدى أصالة الاتجاه الاصلاحي :

لم يتردد زناتي، في فقرات سابقة، في نفي اي برنامج أو مشروع أصيل للحركة الاصلاحية في الجزائر، بله، انه نفي عن العلماء صفة المصلحين ذاتها. فمن الخطأ الشائع -في رأيه- أن يطلق هذا الوصف على جماعة "العلماء". لماذا ؟ *"إن مصطلح المصلحين Mouslihines*. الذي إنتحله "العلماء" (1) الجزائريون. خاطئ، لأنهم لايقدمون أي إصلاح يحمل فكرة لتحسين الوضع، بل مايقترحونه، هو نكوص وعودة إلى الوراء، *وإعادة بعث ماضي أنقرض. فقد أدى هذا التضارب في المصطلحات إلى خداع النخبة*(2) *المسلمة الجزائرية، وجعل العلماء يفرضون أنفسهم بهذه الصورة المدهشة. وهم ليسوا مصلحين لابمعنى الفرنسي Reformistes ولا بالمعنى العربي Mouslihines، لأنهم لايصلحون شيئا ولايقترحون شيئا جديدا وأفضلا"*.(3)

وعلى هذا الأساس لايمكن إعتبار العلماء في عداد المصلحين بالمعنى النبيل للكلمة، كما هو الشأن مثلا في المشرق العربي. لابل إنهم يناهضون منجزات العلم الحديث. وبهذه الخاصية الأخيرة يختم زناتي، تحديد ملامح وخصائص الحركة الإصلاحية الجزائرية -كما تراءت له بعد المؤتمر الإسلامي الأول. وقال في هذا المقام : *"تكمن المفارقة في أن هؤلاء العلماء الوهابيين الجدد، في الجزائر يتّجهون ضد أفكار زعيمهم الروحي إبن سعود، ويكتفون فقط بالعودة إلى الماضي، و إحتقار فضائل ومزايا العلم المعاصر، رفض كل*

---

(1) - يرى زناتي أن مصطلح جمعية العلماء ترجمة خاطئة (Societé des savantes).

(2) - المقصود بالنخبة المسلمة، هم المثقفون بالثقافة الفرنسية الذين ناصروا الحركة الاصلاحية، وأصبحوا يدافعون عنها على أنها البديل المقترح على الأهالي ويؤكد زناتي في مقالات لاحقة على الدور البالغ الأهمية الذي لعبه هؤلاء المثّقفون باللغة الفرنسية في زيادة نفوذ "العلماء" والتعريف بالاتجاه الاصلاحي الاسلامي على نطاق واسع في الجزائر.

(3) - La voix indigène, n°424, 26 Novembre 1937.

تقدم، وتحرير العقول، كما يتّجهون ضد المناهج التـي أعتمدها الملك إبن سعود (1) الذي جَهّـز بلـده بآخر الإنجـازات التقنيـة الحديثـة ؛ شقّ شبكة الطرقـات والسـكك الحديدية، و أنشأ محطات إذاعية على النمط الغربي تحت إدارة مهندسين أروبيين."(2)

وغنى عن البيان، أن زناتي في هذه الفقرة الأخيرة قد وضع في مرتبة واحدة العلماء المصلحين ورجال الطرق الصوفية وقادة الزوايا، الذين كتب عنهم مقالات سابقة. فقـد صـار العلماء في رأيه مثل المؤسسة المرابطية، قوة عاطلة. جـامدة لاتقـوى علـى مواكبـة الحيـاة المعاصرة، فخلع عليها خاصية مجافـاة العلـم ووقوفهـا -وهنـا وجـه آخـر للمفارقـة- ضـد الإتجاه الذي تقوده الدولة السعودية (الدولـة الوهابيـة). وينتهـي زنـاتي، إلـى أن الحركـة الاصلاحية لاتنطوي على مضمون سياسي بالمعنى المتعارف عليـه، بـل هـي نزعـة لإحيـاء مؤسسات الإسلام القديمة، وتستمد فلسـفتها مـن المشـرق العربـي، بصـورة خاطئـة ومزيفـة بحيث تحول نشاطها إلى تخريب لمؤسسات الدولة الفرنسية.

---

(1) - قد لايحتاج الأمر هنا إلى التذكير بحقيقة وجه الخلاف بين ماقام به الملك إبن سعود وبين المآخذ التي أخذ بهـا زنـاتي العلمـاء. فعدم إقدام هؤلاء على منجزات العلم الحديث كماهو الشأن في الدولة السعودية، كان بسبب وجود السيادة الفرنسية. فلم يكن المصلحون أحرارا في تصرفاتهم وإنما سعوا إلى محاولة تغطية ماتقاعست عنه الحكومة الفرنسية إزاء الآهـالي المسـلمين، وهـو ماأشـار إليـه زنـاتي نفسه في مقالات سابقة. فالأحرى أن تقوم المقارنة بين ماقامت به الحكومة الفرنسية لصـالح المسـلمين وماقـامت بـه الدولـة السـعودية لصالح شعبها ؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، سنلاحظ لاحقا أن زناتي سيورط نفسه في تناقض صارخ هـذه المـرة، عندمـا حـاول تفسير أسباب نجاح الحركة الإصلاحية واحتلالها لمواقع إجتماعية واسـعة بأنهـا أعتمـدت وسـائل التبليـغ والآليـات العلميـة الحديثـة: النقابات، الإجتماعات، النوادي، المدارس، المنابر الصحيفية، المسيرات ...إلخ. علاوة على أن زناتي نفسه سـبق وأن وصـف الحركـة الاصلاحية في بداية عهدها (راجع نداء إلى العلماء الجزائريين)، بأنها حركة حداثية.

(2) - La voix indigene, n°424, 26 Novembre 1937.

- حول ميلاد وسيورة حركة العلماء :

أخذ زناتي على عاتقه، بعد إقتحام المصلحين مجال السياسة، قراءة أخرى لتاريخ الاصلاح وجمعية العلماء في الجزائر. إن الوضع الذي أنتهت إليه الجزائر بسبب نشاط "العلماء" يفرض ضرورة الوعي الحاد بخطورة الوضع ويجب أن يستدعى السلطات الفرنسية التدخل الفعلي، لأنه إذا ترك العنان للحركة الإصلاحية الخوض في غمار السياسة واعتماد طرق وإجراءات التعبئة والنوعية الحديثة، سوف تنسف كل أركان ومبادئ الجمهورية في الجزائر.

لايذكر زناتي، أي فضل للعلماء المصلحين في تأسيس الجمعية إن على المستوى الفكرة في حد ذاتها أو من حيث المضمون أو المشروع الذي صاغوه عام 1931، أو حتى التحضير العملي لجلسات الاجتماع العام. إن فكرة تأسيس جمعية من الآهالي تنهض بترقية المسلمين الجزائريين ماديا ومعناويا، لازمت أذهان المعلمين المتخرجين من مدارس التعليم العام الفرنسي. فقد كان لهم قصب السبق، عندما عمدوا إلى تأسيس جمعية المعلمين الآهالي، واعتمدوا "صوت المستضعفين La voix des humbles"، منبرا لهم للدعوة إلى التقارب بين الآهالي المسلمين والمواطنين الفرنسيين.

أما عن مضمون البرنامج الذي إقترحه العلماء، فهو لايمت بصلة، كما يرى -إلى المضمون الذي ظهرت به الحركة الإصلاحية في المشرق العربي. فمنذ البداية حملت جمعية العلماء بذور النزعة القومية وفكرة الجامعة الإسلامية التي تنطوي على السعي إلى الافصاح عن مقومات الأمة الجزائرية، وهو توجه إيديولوجي، إستمده العلماء من التيارات الوافدة من المشرق، وخاصة مقررات المؤتمر الاسلامي في القدس الشريف الذي إنعقد عام 1931،(1) وإستمر عبر هيئات نشطت بعد ذلك للدعوة إلى القومية العربية والوحدة

---

(1) - حول علاقة تأسيس جمعية العلماء بالمؤتمر الاسلامي بالقدس (ديسمبر 1931) يرى زناتي أن مقررات المؤتمر لعبت دورا أساسيا في التوجه القومي للعلماء الجزائريين، وكتب عدة مقالات في مناسبات مختلفة محذرا من مخاطره على مستقبل العلاقات بين الدول المستعمِرة والشعوب المستعمَرة. ولكنه لم يستطع أن يقيم الدليل القاطع على وجود هذه العلاقة (فلا يذكر الشخصيات الجزائرية التي حضرته ولامكان الاتصال الذي جرى بين أعضاء المؤتمر وأعضاء جمعية العلماء ولاالشخصيات التي إتصل بها الشيخ الأمين الحسيني،==

الإسلامية وإستعادة السيادة الوطنية : اللجنة السورية الفلسطينية لزعيمها شكيب أرسلان (جنيف)، اللجنة القومية العربية (مصر) مكتب مكة المكرمة، الحزب الدستوري التونسي.

وماهي مرامي العلماء ؟ تنطوي أهدافهم على مناوئة السيادة الفرنسي، وتلتقي في بعدها العملي والمستقبلي مع الأفكار الوافدة من المشرق العربي : *"إن العلماء يضمرون أهدافا مريبة على مستوى نصوص تأسيس جمعية العلماء، أو في الغموض المتعمد لحقيقة إتجاههم الذي كثيرا مايتعارض عند التطبيق مع ما يقولون"*.(1)

== راعي المؤتمر ... إلخ). وكل ماكان يعتمد عليه زناتي هو جملة من القرائن التي استشفها من بنود التوصيات التي تمخضت عن المؤتمر وهي، كما جاءت بقلمه :

1)- إنشاء جامعة عربية بالقدس الشريف لتعزيز الاسلام.

2)- تكثيف الدعاية لصالح الإسلام واللغة العربية.

3)- مضاعفة تكوين المرشدين والدعاة.

4)- البحث الدائم عن الشخصيات التي بإمكانها الإضطلاع بالقيادة الروحية في المجتمعات الاسلامية.

5)- إعداد قواميس اللغة العربية، ونشر الكتب لتعليم مبادئ الدين الاسلامي.

6)- تقديم الدروس والمحاضرات الدينية إلى الجماهير الشعبية عبر الصحف.

7)- إصدار المجلات الدورية باللغة العربية والأجنبية في المجتمعات التي يوجد بها مسلمون.

8)- تكثيف تعليم اللغة العربية في كل أرجاء العالم الإسلامي وبذل المزيد من الجهد من أجل الحصول على موافقة الحكومات لتعليم لغة الدين الاسلامي والثقافة العربية.

9)- الانتقال إلى الدعاية لتعميم اللغة العربية.

10)- إنشاء لجان يتولها مسلمون.

11)- إنشاء شعب للمؤتمر في البلاد الاسلامية، ونشرها في كل الأقاليم.

12)- التحضير لجلسات المؤتمر القادم.

- Cf. la voix indigène. 433. 11 Fevrier 1938.

ثم يعلق زناتي على هذه البنود : "كلما تمعنا في أعمال مؤتمر القدس، كلما أدركنا أنها كانت المصدر الملهم لإنشاء وتنظيم الحركة الاصلاحية الجزائرية".

(1) - La voix indigène. 428. 28 Decembre 1937.

أما الشاهد على خطورة مايدعو إليه العلماء ؛ فيتمثل في رأي زناتي، في الأثر الذي أحدثه نشاطهم في أوساط إجتماعية مختلفة : *"ففي الوقت الذي تقوم فيه منظمة الطرقيين بمحاربة النزعة الإصلاحية، نجد، وهنا وجه المفارقة، متعلمين ومثقفين لائكيين من خريجي المدرسة الفرنسية وشباب مسلم، يساندون الخطاب الإصلاحي ويضعون أنفسهم في مواجهة السلطة الفرنسية، فصار كل من يحلم بإستقلال وهمي، يلتقي معهم ويساعدهم."* (1)

وبشأن التحضير العملي لهيئة العلماء، فإن الفضل كله يعود في رأي زناتي -إلى الشيخ عمر إسماعيل الذي خصص مكافأة مالية لكل من يأنس في نفسه القدرة على إعداد الجلسات التأسيسية لجمعية تضم علماء الجزائر في إطار مشروع ترقية الآهالي المسلمين. فلولا المكانة التي كان يحظي بها الشيخ عمر، لدى الأعيان والسلطات الفرنسية لما كانت تنجح الإجتماعات العامة الأولى ويتم المصادقة على النصوص التأسيسية لجمعية العلماء المسلمين. وإلى الشيخ نفسه -في رأي زناتي دائما. الفضل في إبعاد المؤسسة الطرقية ورجال الزوايا عن المشروع التدميري للحركة الاصلاحية، بعدما إنكشف أمرها إبان الإجتماع الثاني لجمعية العلماء المسلمين (ماي 1932). حيث تكرس الإنشقاق بين الحركة الإصلاحية والمؤسسة الطرقية. *"لقد تولى عمر إسماعيل(2) بجرأة مقاليد جمعية الطرقيين (3) التي أصرت على البقاء وفيه لتقليدها والتعاون مع السلطات الفرنسية"* (4)

وهكذا ينتهي زناتي إلى تقويض المقتضيات والاعتبارات التي إستندت عليها الحركة الاصلاحية عند تأسيسها وهما : -عدم التدخل في السياسة والدعوة إلى تعاليم الإسلام السمحة. وانفصال علماء الاصلاح عن علماء الطرقية، تنكرا لجميل قدموه هؤلاء

---

(1) - Ibid

(2) - حول المساهمة المالية التي قدمها الشيخ عمر إسماعيل، راجع مقال الشيخ إبن باديس، الشهاب، جـ1، م7، 05 نوفمبر 1931. وراجع أيضا، عبد الرحمان إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936)، جـ1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ص : 174-181. وبيان عام، عمر إسماعيل ص : 234.

(3) - حيث إنفردت جماعة عمر إسماعيل بجمعية أطلقت على نفسها "جمعية علماء السنة الجزائريين"

(4) - La voix indigène.

بصورة مباشرة، عندما صادقت الإدارة على القانون التأسيسي لجمعية العلماء بعدما تأكدت من وجود وجوه طرقية ضمن قائمة الإعضاء المؤسسيين، ثم أخيرًا، يُذكّر زناتي، بحقيقة – ولو أنها متأخرة– وهي كيف يمكن لعاقل أن يقبل بتصريح المادة الثالثة من النصوص التأسيسية لجمعية العلماء، علما أنه في ذهن المسلم لايمكن فصل : ***"الدين عن الدنيا، وأن الدين يجمع جوانب مختلفة لايمكن فصم عراها"***.(1)

(1) – إذا كان زناتي، يعتبر هذا مأخذا تؤاخذ عليه الإدارة الفرنسية لقبولها الاعتماد الرسمي لجمعية العلماء، فإن هذا المأخذ أيضا يدين زناتي نفسه، الذي رحب بفكرة تأسيس جمعية العلماء واعتبرها التنظيم الديني والإجتماعي والثقافي الذي طالما إنتظره المسلمون.

- **نشاط الحركة الاصلاحية** :

إعتبارالما آلت إليه الحركة الإصلاحية. ولنفوذها المتزايد على الآهالي المسلمين، عمد زناتي إلى تحليل ونقد المشروع الإصلاحي برمته. واعتبارها حركة منافسة لمشروع السياسة الفرنسية. لأنها تنطوي على فلسفة مناقضة للوجود الفرنسي. وحتى يظهر حقيقة خطر ماتدعو وتعمل من أجله جمعية العلماء، لاذ إلى تشريح النشاط الإصلاحي وكشف عن مضمونه. فقسمه إلى نشاط ديني، ونشاط لغوي وأخيرا نشاط سياسي.

1)- **النشاط الديني** :

تجلى النشاط الاصلاحي أول ماتجلى، في الدين ومؤسساته ورموزه. فقد دعت الحركة الإصلاحية عند ميلادها إلى الدين الصحيح. خاليا من كل ماعلق به من أدران ومفاهيم خاطئة وممارسات فاسدة. والإصلاح هو إصلاح الدين في وعي المسلمين وإعادتهم إلى صفاءه الأول الذي نزل به (عهد السلف الصالح). ولتعميم هذا الفهم للدين، عمد المصلحون الجزائريون إلى الكتابة في الصحف والتعليم في المساجد والمدارس، وإلقاء المحاضرات وإقامة الندوات، وهو ماساعدهم على تبليغ فكرهم الإصلاحي إلى قطاع واسع من العباد.

لقد كان الإسلام في الجزائر، هو مايمثله الطرقيون، وكان يطلق عليه الاسلام الجزائري، l'islam algerien، وهو رأي زناتي أيضا. عند مجئ المصلحين وجدوا المؤسسة الطرقية قد إنتابها العياء واستنفذت كامل قوها، وأفرغت كل مافي جعبتها، وأصبحت لاتقوى على مسايرة الحاضر، الأمر الذي مكن "العلماء" من أخذ المبادرة ونشر دعوتهم على العوام وإكتساب على إثر ذلك مواقع جديدة، ماكان ليحصلوا عليها لو لم تكن المؤسسة الطرقية قد وهنت، كتب زناتي : *"الحقيقة، هي أن الطرقيين قد تسببوا في تشويه بعض الممارسات، وخاصة عندما أرادوا حمل العوام الجهلة على الممارسات الصوفية، وهو ماجعل "العلماء" يستغلون ظاهرة عبادة القديسين المنتشرة بكثرة في البلد لضرب الطرقيين".(1)*

---

(1) - la voix indigène, n° 430, 14 Janvier 1938

إن الدين، عند زناتي، يتمثل -كما سبقت الإشارة إليه الحديث عن مفهومه للإسلام والمسلمين- في المدلول المطلق له فقط، اي يتعلق بالفرد وربه. والآهالي المسلمون، يحتاجون إلى مؤسسات تنظم علاقاتهم الروحية بين العباد والله. والمؤسسات التي تقوم بهذا الدور أو الوظيفة يطلق عليها الاسلام الجزائري.

هذه هي حقيقة الدين عند زناتي. فقد وقف عندها من دون أن يمتد به التفكير إلى الوقوف على الأسباب التي جعلت النظم الطرقية تتراجع في "تسيير العالم الروحي للأهالي" وتنظيم رموزهم ومؤسساتهم . فالبنسبة إليه، يفسر نجاح الاصلاحيين في إرتياد مواقع إجتماعية واسعة وإحتلالهم لنفوذ ثقافي وسياسي، بنكوص الاسلام الجزائري، وتأخره عن مسايرة الواقع التاريخي الراهن فالفقرة الأخيرة السابقة لزناتي، تؤكد من جملة تؤكد عليه هو : إن نجاح الحركة الاصلاحية، كان ليس بما تحمل من فكرة ومنهج وتطبيق وإنما لتراجع النزعة المرابطية.(1)

---

(1) - الملاحظة الأولى : الجديرة بالذكر، هي أن زناتي، لايجرم ولايستنكر إلتماس العوام البركة من القدسيين ورموز الدين وقادة الزاويا ويعتبرها من حياة الشعوب والأمم، وقد شهدتها المسيحية وديانات سماوية أخرى.

- الملاحظة الثانية : وتتعلق بتفكير زناتي حول النزعة المرابطية وممارستها في الجزائر. إن مايسميه زناتي بالإسلام الجزائري، هو جملة من الممارسات الدينية التي إعتاد عليها المسلمون الجزائريون بوحي من رموز الزوايا وأنظمة الطرق الصوفية تحت السيادة الفرنسية (التي عادة ماتقوم بتعيين منهم رجال الدين الرسميين).

فعندما يتوجه زناتي بخطابه إلى السلطات الفرنسية ويطالبها بإجراء إصلاحات في حياة الآهالي، يلوم عليها، إبقاء الأهالي في حالة من الفقر الذهني والروحي وإستغلالها لظواهر الظلامية. لكن لايلبث أن يعتبر هذه الظواهر، شواهد على إحترام فرنسا لحرية التدين عند المسلمين الجزائريين، عندما يتوجه بخطابه إلى من ينددون بالإدارة الفرنسية وطروحاتها للدين الإسلامي، وإحتقارها للجماهير الساذجة الواقعة تحت وطأة الطرقية وكثير ماكان المصلحون هم الذين ينددون بهذا الفعل الفرنسي.

- **النشاط اللغوي :**

لم تشذ مسألة اللغة العربية، هي أيضا، عند زناتي، عن التوظيف السياسي. فقد توسل لعلماء، اللغة العربية من أجل تحقيق الذاتية الجزائرية، والتميز عن الكيان الفرنسي. ووظفوا رؤيتهم للغة العربية من نفس رؤية الحركة الإصلاحية المشرقية، كمقوم من مقومات الشخصية الوطنية، اي أن العلماء طروحها في بداية عهدهم بالإصلاح كوسيلة من وسائل التعبير والإفصاح عن كينونة المجتمع الجزائري. واللغة العربية في اعتبارهم هي لغة لعبادة الله، وقراءة القرآن ومعرفة تاريخ الإسلام وحضارته ومقوم للتنمية والتطور.

غير أن زناتي، بعد التطور الذي لحق المجتمع الجزائري، جراء النشاط الإصلاحي، لم ير في مسألة اللغة إلا وسيلة من الوسائل المساعدة على تنمية الشعور بالإستقلال عن الكيان الفرنسي ولمضاهاة مشروع التعليم الفرنسي في الجزائر. فبعد ست سنوات من العمل الإصلاحي، تأكد لدى زناتي أن وضعية اللغة العربية، تطورت على النحو الذي أوصى به مؤتمر القدس (1931)، الذي إعتبرها دعوة لاحياء الشعور القومي والإستقلال الوطني، ووسيلة من وسائل مقاومة الإستعمار.

إن موضوع اللغة العربية، طرحه العلماء -كما يرى زناتي ليس لذاته، اي تنمية المعرفة باللغة العربية وتطورها لحاجات العصر، وإنما هو السعي الحثيث على تداولها على نطاق واسع لإلحاق الهزيمة بالحضارة الغربية. كتب زناتي : *"لقد أحتاج العمل في هذا المجال (اللغة) إلى جهد مضني في الجزائر، حيث تدهورت الثقافة الإسلامية منذ أمد طويل، وبدأت تحل محلها اللغة الفرنسية التي إكتسحت الجماهير المسلمة. فكان من الضروري بمكان ، فرض اللغة العربية وآدابها حتى يتسنى للبلد أن يساير حركة النهضة الإسلامية ويكون في مستوى المغرب الأقصى، تونس ومصر، فيجب إلحاق الهزيمة بالحضارة الغربية والإصرار على منافسة اللغة الفرنسية"*.(1)

---

(1) - la voix indigène. n° 431. 26 Janvier 1938.

وقد تمثل النشاط اللغوي في تنقية و*"ترقية اللغة العربية في الجزائر، بعد ماكانت مجرد لهجة هجينة فقدت كل صلة بلغة القرآن... فقد إستغل التراث الأدبي واللغوي والعلمي للعرب، وقدم للأهالي، محاطا بهالة من التبجيل الروحي، وكأنه هو الحقيقة التي مابعدها حقيقة"*.(1)

وللإضطلاع بمهمة التعليم، نذرت جمعية العلماء مجموعة من المعلمين والمدرسين للقيام بتعليم اللغة العربية، كان أغلبهم قد تخرج من جامع الزيتونة بتونس، وصاروا اليوم – كما قال زناتي– يسيّرون المدارس الحرة.

إن النشاط اللغوي للمصلحين ليس بريئا، ولايمكن أن يعتبر نشاطا ثقافيا أو علميا صرفا. هكذا –كان ينظر إلى نشاطهم في هذا المجال، بل يعتبره عائقا للمد اللغوي الفرنسي والحضارة الأروبية في الجزائر. والعلماء يعون هذا تماما، ثم يخلص زناتي إلى كشف حقيقة النشاط اللغوي للحركة الإصلاحية الجزائرية، وهي : *"ترغيب العربية وإستعمالها في كل مكان وإقصاء بقية اللهجات الأخرى، وحرصهم الشديد على اللغة العربية، جعلهم لايفرطون في أي صغيرة من أجل الوصول إلى أهدافهم القومية. وجهودهم اليوم، منصبة على تكوين الشباب القومي القادر في يوم قادم على الإنبراء والوقوف في وجه الحضارة الغربية"*.(2)

---

(1) - Ibid
(2) - Ibid

- **النشاط السياسي** :

لم ير زناتي في نشاط العلماء إلا جانبه السياسي، حتى ولو إتسم هذا النشاط أو ذاك بطابع لغوي أو ديني أو علمي، أما بعد دخولهم في صراع مع الإدارة الفرنسية وسلسلة بياناتهم وإحتجاجاتهم حول السياسة الفرنسية، وبعد مشاركتهم في المؤتمر الإسلامي الأول. فقد كان الدليل القاطع في تحول الحركة الإصلاحية إلى حركة سياسية قادرة على تغيير الأوضاع المادية والمعنوية للأهالي المسلمين لصالح مشاريع وإستراتيجية أخرى تقف على النقيض ماتسعى إليه الدولة الفرنسية أو هي مناقضة تماما للإندماج والوحدة النهائية بين المسلمين والمواطنين الفرنسيين. ولعل هذا جعل زناتي يخصص صفحات طويلة للخطر الاصلاحي.

ولقد كان كل نشاط الحركة الإصلاحية، تعبيرا عن السياسة بمعنى من المعاني. كتب زناتي : *"العلماء الجزائريون، يمارسون السياسة، السياسة العليا، بصورة فجة، وفي أحيان أخرى مثيرة رغم تصريحاتهم المنافية لذلك، ورغم المادة الثالثة من قانونهم الأساسي"*.(1)

فرغم قصر باعهم في السياسة، بالمعنى الإصطلاحي وكما يحترفها رجال السياسة، فإن "العلماء" -دائما في رأي زناتي- كثيرا ماإستغلوا المناسبات وقدراتهم الذاتية من أجل نشر أفكارهم وتوسيع رقعة نفوذهم الاصلاحي، وقد أبدوا قدرة فائقة في إستغلال ظروف ومقتضيات لصالحهم، ليس أقلها الدعوة إلى المؤتمر الإسلامي الأول،(2) وإنشاء جمعية العلماء المسلمين (1931). وقد إغتنى سجلهم التاريخي بالمواقف الإيجابية، زادت من مصداقيتهم : لقد تأخر المصلحون إلى الإنضمام إلى لجنة المندوبين الممثلة للأهالي لتقديم

---

(1) - La voix indigène, n° 432, 03 Fevrier 1938

(2) – قال زناتي : "عادة مايتهم الشيوعيين، بأنهم كانوا وراء التحضير للمؤتمر الإسلامي. لاغالمبادرة تعود برمتها إلى رجال الإصلاح. وقد كانت إستجابة لمقررات مؤتمر القدس لعام 1931 الذي أوصى بانشاء شُعب ولجان للدعاية في كل مكان".
- La voix indigène, n° 434, 22 Fevrier 1938.

مطالبهم إلى السلطة المركزية في باريس حيث رفض الوزير شوطان Chautemps إستقبالهم، علاوة على أن المصلحين ظهروا في غالب الأحيان ضحايا لمعاملات الحكومة العامة وأجهزتها الإدارية(1) أدى إلى تعاطف المسلمين معهم والمثقفين باللغة الفرنسية أيضا وأدى في المطاف الأخير إلى كشف مؤيدين للحركة الإصلاحية ومتعاطفين جدد من المتخرجين من المدارس الفرنسية *"وقعوا في نفوذ القومية العربية الناشئة"*.(2)

إن مايؤكده زناتي عن الدور المتزايد للعلماء في المجال السياسي والحياة العامة في الجزائر، حقيقة، لاريب فيها : فلم يكن المصلحون سواء بإسم الجمعية، أو بإسمائهم الشخصية من إبداء أرائهم في المسائل وقضايا تتعلق بأحوال الآهالي وعلاقتها بالإجراءات الإدارية، وكثيرا ماكانوا يدخلون في صراع معها، وتراكمت مضاعفاته إلى أن صارت الحركة الإصلاحية، الطرف الذي لايمكن الإستغناء عنه. ولعل الشاهد الذي أفصح عن ذلك، هو مقال الشيخ عبد الحميد إبن باديس، تحت عنوان "كلمة صريحة"،(3) في معرض رده على منشور ، فرحات عباس "فرنسا هي أنا".(4)

---

(1) - خاصة القرارات التي إستهدفت منعهم من إرتياد المساجد وإلقاء الخطب فيها، توقيف الصحف، والاعتراض على رفض منحهم رخص فتح المدارس الحرة، اعتقالات لأعضاء جمعية العلماء.

(2) - Bul de l'Afr, Juillet, 1937, P

(3) - جاء في مقال إبن باديس : "لا ياساداتي ! [ممثلي الأهالي في الهيئات الاستشارية والمالية.]، نحن [العلماء]، نتكلم بإسم قسم عظيم عن الأمة (...) نقول لكم، إنكم من هذه الناحية لاتمثلوننا ولاتتكلمون بإسمنا، ولاتعبرون عن شعورنا وإحساسنا. إننا فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة، كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا، ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، ولها وحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها الخاصة، وعوائدها وأخلاقها، بما فيها من حسن وقبيح، شأن كل أمة في الدنيا." الشهاب، جـ 1، م 12 أفريل 1936.

(4) - La défense, n° 95, 28 Fevrier 1936.

وكتب زناتي معلقا على مقال إبن باديس : *"وكما نرى، فإن إبن باديس لايخفي تفكيره اليوم، إعتقادا منه أن الوقت مناسب جدا لإثارة مسألة الإستقلال(1) في الجزائر، خاصة وأن الحركة الاصلاحية فرضت نفسها على المثقفين المتخرجين من المدارس الفرنسية ومايؤسف له حقا هو عدم وجود رد فعل لحد الآن من قبل هؤولاء الذين يعيشون بفضل فرنسا ولغتها الفرنسية. إن ماينتظرهم حال مغادرة فرنسا الجزائر هو العودة إلى الرداءة والبؤوس".*(2)

---

(1) - إن السياق الذي وردت فيه مسألة الاستقلال في مقال الشيخ إبن باديس جاء كما يلي : **"لكن خصومنا، كما أرادوا أن يفهموا من كلامنا أننا نريد الإستقلال ورأوا أنهم يحرجوننا إذا وضعوا الإستقلال على بساط البحث حتى إذا زل بنا القدم فوق هذا البساط الأملس إستنزلوا علينا نقمة الحكومة وطلبوا أن نعامل معاملة الثائرين المهيجين وأن نذهب ضحية قوانين روني Regnier وما سبقها".**

هكذا كان خصوم الحركة الاصلاحية يلوحون بفكرة الاستقلال قصد تحريش السلطات العامة على كل من يثيرها أو يطالب بها. أما رأي الشيخ إبن باديس في مسألة الاستقلال، فقد أورده على هذا النحو : **"إن الاستقلال حق طبيعي لكل أمة من أمم الدنيا. وقد استقلت أمم كانت دوننا في القوة والعلم والمنعة والحضارة ولسنا من الذين يدعون علم الغيب مع الله، ويقول أن حالة الجزائر الحاضر ستدوم إلى الأبد، كما تقبلت الجزائر مع التاريخ فمن الممكن أنها تزداد تقلبا مع التاريخ. وليس من العسير، بل أنه من المؤكد أن يأتي يوم تبلغ فيه الجزائر درجة عالية من الرقي المادي والأدبي، وتتغير فيه السياسية الاستعمارية عامة والفرنسية خاصة، وتسلك فرنسا مع الجزائر مسلك أنكلتر مع أستراليا وكندا وإتحاد جنوب أفريقيا، وتصبح البلاد الجزائرية مستقلة، إستقلالا واسعا، تعتمد عليها فرنسا إعتماد الحر على الحر".** الشهاب. جـ3. م 12 جوان 1936.

(2) - La voix indigène. n°431. 3 Mars 1938.

إن طرح الحركة الإصلاحية المسألة الأهلية، والخوض فيها لآبد وأن يفضي -كما يرى زناتي- إلى البحث من جانب السلطات الفرنسية عن مصادر تفكير قادة الاصلاح ونفوذه من الخارج. ولايلبث أن يحدد الشاهد على هذا النفوذ الأجنبي، وتورطهم في النزعة القومية العربية : *"لقد إجتمع ممثلون من الجزائر والمغرب وتونس عند الزعيم الفلسطيني عوني باي عبد الهادي وصاغوا على إثره مشروع الميثاق العربي وقدموه إلى المؤتمر"*.(1)

ثم ينتهي زناتي تحليلاته للنشاط الإصلاحي إلى أن الحركة الإصلاحية، كما تبدو في الوقت الراهن (1938) ليست في التحليل الأخير إلا الرديف لما يجري في العالم العربي والإسلامي من الدعوة إلى الوحدة وإحياء الإسلام واللغة العربية، واعتمادها لبناء الأمة العربية والاسلامية. ومهمة المصلحين، هي إعادة الجزائر إلى النطاق الجغرافي والحضاري للإسلام وتعزيز الوحدة العربية مع بقية الشعوب العربية. وقد تعاهدوا -يقول زناتي- أن يُنَفِّذوا ماورد في الميثاق العربي. ولتوضيح الدور القومي الذي رافق نشاط العلماء يجب تحديده والبحث عنه في نطاق الحركة القومية العربية على النحو التالي :

1)- " تمثل البلدان العربية وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة. ولايمكن قبول مايوجه لها قصد تفتيتها وتفريق الأمة العربية.

2)- إن تسعى كل الجهود، داخل البلدان العربية إلى هدف واحد : الاستقلال التام والوحدة. ومحاربة كل إتجاه إقليمي.

3)- محاربة الاستعمار بكل أشكاله لأنه لايتماشى مع كرامة الأمة العربية ومع الأهداف السامية التي تسعى إليها".(2)

---

(1) - La voix indigène, n° 435, 03 Mars 1938.

(2) - Ibid

- خلاصة القسم الأول -

رابح زناتي (1892–1952)، مثقف وكاتب صحفي جزائري تعلق منذ أن وعى العالم من حوله بفرنسا ومشروعها الحضاري في الجزائر. كتب في جريدته صوت الأهالي "La voix indigène" التي أسسها عام 1929 في كل مايهم الآهالي المسلمين، والفرنسيين. فقد دخل العمل الثقافي والسياسي من موقع المحلل الإجتماعي والسياسي مؤطرا بالمرجعية الغربية/الأروبية. التي عالج من خلالها قضايا المجتمع الجزائري.

جرى التوكيد في هذا القسم الأول على توضيح أهم المقولات الفكرية التي إستند إليها فكر زناتي وهي الإندماج كوسيلة وغاية وخلاص لوضع المجتمع الجزائري، ومقولة فرنسا. ثم مفهوم الاسلام عنده كدين بدون سلطة سياسية أو تشريعية لوجود سلطة وسيادة فرنسا في الجزائر. ومن هذا المنطلق عالج قضايا الحركة الإصلاحية، أي ضمن إشكالية : مدى تأثير الحركة الاصلاحية في مدلول السيادة الفرنسية. وقد افصحت مقالاته في هذا الموضوع عن جوانب كثيرة من فلسفته الأصلية : الإندماج كحل للمسألة الجزائرية.

لقد مثلت الحركة الاصلاحية ابان تأسيس جمعية العلماء المسلمين، مؤسسة مرجعية طالما إنتظرها المسلمون الجزائريون لأنها سوف تسير شؤونهم الدينية وترشحهم أكثر إلى التوفيق في الجمع بين المدنية الأروبية والحياة الروحية للإسلام. فقد توسم زناتي خيرا في جمعية العلماء لأنها إستطاعت أن تستقطب عناصر من شيوخ الطريقة ورجال الدين واللغة العربية، خاصة أن الدعوة الى عقد الإجتماع التأسيسي جاءت من الشيخ عمر إسماعيل الذي رصد قيمة مالية تشجيعية.

إن العلماء مدعوون –في رأي زناتي– إلى الارتقاء بالمسلمين إلى الفهم السليم للإسلام في بعده اللائيكي أي فصل الدين عن الدولة (السياسة)، إقتفاء بأثر الدعوة الكمالية في تركيا والإبتعاد عن كل خلافات فقهية مدرسية مرهقة. وعدم اقتحام السياسة والانخراط في صدام مع الدولة الفرنسية ومشروعها الحضاري في الجزائر. النأي بالآهالي عن كل الدعوات الأصولية والأفكار الشيوعية وقومية، وعرقية.

لكن مع إنعقاد المؤتمر الإسلامي الأول 1936، تغير موقف زناتي تماما من الحركة الإصلاحية، واعتبارها قوة تدميرية لمشروع فرنسا في الجزائر، بسبب ولوجها الميدان السياسي، وهو مايعني أنها تنكرت لمبادئ جمعية العلماء، ومنافيا لطبيعة وظيفتها، ولأنه من جهة أخرى يعد إختراقا لمجال السيادة الفرنسية التي تحتكر سلطة إقرار حقوق المواطنة للسكان. فقد عقب زناتي على دعوة الشيخ ابن باديس وأعتبرها من حيث المبدأ مقبولة ومعقولة لأنها صدرت من شخصية أهلية يخول لها مركزها الإجتماعي والأخلاقي إمكانية التكفل بالمسألة الدينية في الجزائر. غير أن صدور ميثاق مطالب الشعب الجزائري ونوعية اللوائح التي عرضت فيه، دعا زناتي إلى إعادة النظر جذريا في الحركة الإصلاحية ووجهتها بعد ماتأكد لديه أن رجال الاصلاح يتكلمون عن وجود أمة ومقومات الأمة وشعب ومطالب سياسية وإجتماعية تسمح لهم بتفذية الشعور بالاستقلال الأخلاقي والإجتماعي للآهالي عن الوجود الفرنسي. فمع صدور ميثاق المطالب، بدأت مرحلة خطيرة من حياة الجزائريين تحت السيادة الفرنسية. فالمشروع الذي رفع لواءه المصلحون هو نفي لمشروع فرنسا ويقف على نقيضه تماما. فالحركة الاصلاحية، حركة سلفية، ماضوية، ليست لعلمائها أي صلة بالعلم وإنجازته، مذهبهم مستمد من المشرق العربي بصورة مزيفة ومشوهة، حركة وهابية جديدة، لايمكن أن تدعي أية أصالة.

وهكذا، صار عند زناتي، أن نشاط الحركة الإصلاحية هو نشاط سياسي بالضرورة حتى ولو كان في تعبيراته الإجتماعية أو الثقافية أو اللغوية، لأنه يؤدي في نهاية المطاف إلى بلورة الوعي الأهلي بقسماته وخصائصه الذاتية، ولعل قوة التأثير للحركة الإصلاحية هي التي جعلت الإدارة الفرنسية تتعامل معها كقوة سياسية وأعتبرت حركتهم "حزب العلماء" .Le parti des Oulémas.

القسم الثاني

قضايا الحركة الإصلاحية عند محمد الأمين العمودي

- الفصل الأول -

محمد الأمين العمودي، حياته وآثاره .

محمد الأمين العمودي، شخصية مغمورة (1)، لم تنل حظها من الدراسة إلى اليوم، ولم تدرج ضمن الثقافة التاريخية الوطنية، رغم المساهمة الفكرية والسياسية التي قدمها العمودي للوطن وللشعب.

فقد تلازمت عنده الدعوة إلىمقومات الأمة الجزائرية التي وعاها وعيا تاما، وتعامل مع معطيات الواقع الجزائري والإستعماري على أساس وجود هذه المقومات إلى جانب الدعوة إلى قيم الحداثة والعصر. فكل أثاره التي خلفها (كتابات وأعمال)، تؤكد هذه الحقيقة التي إرتفعت عنده إلى أسلوب الحياة ونمط العيش والتفكير.

إن شخصية العمودي هي حصيلة لتراكم الثقافتين العربية والفرنسية. وغلبت عليها الطابع العملي، عبرت بشكل أمين عن تيار الحركة الإصلاحية في جانبها السياسي والحركي، حتى ليبدو *"العمودي الناطق بإسم المذهب السياسي الثقافي للحركة الإصلاحية"*.(2) فقد كان الوحيد تقريبا الذي عبَّر عن هذا التيار السياسي للحركة الاصلاحية، حتى وهو خارج جمعية العلماء المسلمين.

ولد العمودي، بوادي سوف (الجنوب الشرقي الجزائري)، عام 1890، تعلم في البداية بالكتَّاب القرآني، ثم دخل مدرسة التعليم العام عام 1902 (حسب السجل)، ولعل وظيفة والده (3) كخوجة (ساعي إداري)، ساعدته على التسجيل في هذه المدرسة الوحيدة في ذلك الوقت.

---

(1) - تحت عنوان شخصيات منسية، كتب الشيخ الراحل، حمزة بوكوشة، وكان من رجال الاصلاح، مقالا حول الأمين العمودي، في مجلة الثقافة (الجزائر)، عدد 6، جانفي 1972، وهو أول مقال يتذكر فيه الكاتب، شخصية وحياة محمد الأمين العمودي (ص، 42 - ص، 62).

(2) - افرد الأستاذ على مراد صفحتين لشخصية محمد الأمين العمودي (111 - 110)، أكد فيهما على الجانب العملي كملمح بارز في شخصية العمودي "فهو مناضل بالمعنى الحركي، ومربي إجتماعي، صحفي محلل ومنظر، إنصرف إلي تحقيق المطالب الأهلية وليس الحلم بها أو الحنين إلي ماضي إنقرض".

- A.Merad, le reformisure musulmane.

(3) - نشأ العمودي يتيما، توفي والده، وهو صغير، راجع : أحمد بن ذياب، الثقافة عدد86، 1985، ص، 224.

وفي السادس عشرة من عمره إلتحق بالمدرسة "الفرنكو ـ إسلامية، بمدينة قسنطينة. ذات التعليم المزدوج العربي والفرنسي والمتخصصة في إعداد قضاة ووكلاء شرعيين ومترجمين ملحقين بالمحاكم.(1)

لم يستطع العمودي إتمام دراسته، وإكتفى بمستوى وكيل شرعي. عين في مطلع العقد الثاني من هذا القرن في بلدية "فج مزالة"، حيث إلتحق بها كوكيل شرعي، ثم بعدها إلى بلدية "عين الماء" كترجمان شرعي، وإنتهى به المقام أخيرا بمدينة "بسكرة" كوكيل شرعي.(2)

لقد مكنته مهنة القضاء، الدُنو أكثر من عالم الأهالي المسلمين والإطلاع على خصوماتهم وقضاياهم. ولعل هذا ماساعده على إدراك وسبر غور المجتمع الأهلي في ظروفه الصعبة وفي معاملته اليومية ومعاناته أيضا. ومن بعض القصائد التي نظمها العمودي في تلك الفترة، نستشف حالة من التشاؤم ترسم علامة إستفهام كبرى حول المستقبل. فقد رافقته حالة من الإنقباض النفسي منذ أن كان في المدرسة بقسنطينة. يقول في قصيدته "نار عصية التلهاب" :

في قسنطينة، قضيت شبابي في عناء ومحنة وعذاب
وخطوب تحل بعد خطوب ومصاب يجئ بعد مصاب.(3)

وماتكشفه هذه القصيدة وغيرها، أنه عنيد، عصابي، لايروم الإستكانة إلى القدر. يواسي نفسه بالصبر والدوام عليه، لايدع اليأس يتطرق إليه إطلاقا، فنفسه كبيرة، ولاتتعب

---

(1) – يستفاد من الترجمة التي قدمها العمودي عن نفسه إلى صاحب كتاب "شعراء الجزائر في العصر الحاضر"، تونس، ج2، 1927، حيث يقول : "أما حياتي، فحياة كل مسلم جزائري، حياة بلاغاية ولاأمل، حياة من لايأسف على أمسه، ولايغتبط بيومه ولايثق بغده .. تلك حياتي من يوم عرفت الحياة، وهاقد دخلت السابعة والثلاثين من عمري، ولم أظفر بمقتد مع الدهر." راجع الترجمة كاملة في شعراء الجزائر في العصر، (ص، 19-20). بينما ورد في سجل المدرسة التي تعلم بها في وادي سوف، أن ميلاده كان عام 1892، رقم التسجيل 730، ووالده هو الأمين بن يوسف العمودي.

(2) – هكذا يتذكر حمزة بوكوشة حياة الأمين العمودي خلال فترة مابين 1910، 1920، المرجع السابق .

(3) – شعراء الجزائر في العصر الحاضر، ص، 23.

إرادته من إرتياد المكانة التي تشرئب إليها.(1) يقول في قصيدته، "الشكر للنعمى موفرها".

بالصبر أدفع جحفل الحدثان عن نفسي وليس يروعني الحدثان

فلقد ترى الإنسان دوما ذائقـــا سوط العذاب ويصبر الإنسـان

فإذا صبرت على إحتمال مصيبة يوما تولى أمرها الديـــــان

وأجعل من الإيمان قوتك كلـــه ماخاب من في قلبه الإيمـــان.(2)

لقد تخرج العمودي من مدرسة قسنطينة، وهـو مالكـا لناصيـة اللغـة العربيـة واللغـة الفرنسية، ساعدته على التطلع إلى بيئة حضارية يستطيع أن يوظف فيها معارفه ويستغلها لفائدة الأهالي الذين لازمهم في قضاياهم ومرافعاتهم، أكتسبته خـبرة إجتماعيـة بـأحوالهم وواقعهم. فلم يهدأ له بال، إلا بعد أن حل إلى مدينة بسكرة وأستقر بها حينا من الوقـت، التي كانت مرتعا لرجال الثقافة العربية الإسلامية، مدينة تدب فيهـا بعـض مظـاهر الحيـاة المعاصرة : نـوادي، صحـف، مؤسسـات إداريـة، طـرق، مواصـلات بينهـا وبيـن تونـس، قسنطينة ومدينة الجزائر.

- العمودي، الكاتب الإجتماعي :

كانت الصحافة هي مـلاذ المثقفين الجزائريين من أدباء و شعراء، لأنها تمثل أقصى مايمكن أن ينالوه للتعبير عن أفكارهم وإبـداء مواقفهـم. و"بسـكرة" فـي مطلـع العشـرينات، كانت تمثل واجهة ثقافية وحضارية إلى حـد مـا،تصـدر فيهـا صحـف عربيـة مثـل صـدى

---

(1) - راجع دراسة د.صالح خرفي، لقصائد العمودي، في كتابه : الشعر الجزائـري الحديـث. ويعلـق علـى مسحه التشـاؤم، والرؤيـة السوداوية عند شعراء الجزائر الذين ضمهم كتاب السنوسي : "وإذا ولدت المأساة هذه السوداوية عند الشعراء، فمن الإنصاف أن نقول، أنها، إن كانت سوداوية خانقة، فلم تصل بها المأساة لتجعلها قاتلة، فسرعان مـا تولـدت عنهـا ردود فعـل إيجابيـة، تصـاعدت مـع تباشير الإصلاح، والإهاصات الوطنية واستطاعت مع مر الأيام ووضوح المعالم، أن تفجر من السـواد إشـراقا ومـن الضيـاع إقدامـا ومـن الإستكافة تطاولا على الأحداث". صالح خرفي، للشعر الجزائري الحديث، الجزائر، م.و.ك، 1984، ص، 18 - 19.

(2) - شعراء الجزائر في العصر الحاضر، ص، 23.

- لم يكن العمودي ينظر إلى نفسه كشاعر، يقول : "إنني لست شاعرا كما تظن (الحديـث توجـه إلـى صـاحب الكتـاب)، ويظن الذيـن قرؤوا لي شيئا مما نظمت في رثاء حالي وبمائي لما حل بي من مصاعب ونكابات لما عصفت بي عواصف الحوادث، وصب على الدهر من أنواع البؤس والشقاء ماحرك لي ساكن وأنطقي مرغما". شعراء الجزائر، ص، 19.

الصحراء (1925)، (1) وجريدة الإصلاح (1927–1929–1930).(2)

لقد تَمَّت كتابات العمودي في صحف بسكرة على أنه صاحب فكرة ورؤية، لم يلبث أن دافع عنهما، ولم يكف عن شرحها والدعوة إلى الأخذ بهما. فقد كانت الفكرة التي دعا إليها هي تحسين شروط حياة الأهالي (نساء ورجال)، والرؤية هي الرؤية الإصلاحية، كما تبلورت في المشرق العربي. لكن الخاصية التي برزت من خلال مقالاته في الصحف، خاصة جريدة الإصلاح هي السمة الإجتماعية في معالجة قضايا الأهالي. وقد كانت هيئة تحرير هذه الصحيفة توصفه بالكاتب الإجتماعي الكبير.(3)

الحقيقة أن هذا الوصف، يعبر تعبيرا أمينا عن شخصية العمودي الثقافية، نظرا للقضايا التي كان يتناولها في مقالاته : مسألة التجنس، (4) مسألة المرأة الجزائرية، الدعوة إلى تنظيم هيكلي لتأطير المسلمين لشرح قضاياهم وترقيتهم معنويا وماديا. فقد انفرد بأسلوب جديد، عالج به المسائل الأهلية في علاقتها بالوجود الفرنسي، يعد هذا الأسلوب إصلاحا للكتابة العربية في ذلك الوقت، حيث ابتعد عن الإنشاء والإستطراد والتمهيد المطنب والخطاب الديني، وأبقى على الكلام الذي يحمل الفكرة واضحة ومايعتقده هو فعلا، مع إمكانية تحقيقه على أرض الواقع. مما جعل أراءه تحظى بإهتمام الكُتَّاب والشخصيات المعنية بقضايا الأهالي من الفرنسيين والمسلمين على *السَّواء*، في مختلف مواقعهم وتياراتهم

---

(1) – صدى الصحراء، أحمد بن العابد العقبي، بسكرة، 1925.

(2) – الإصلاح (1927–1929– 1930)، لصاحبها الشيخ الطيب العبقي.

– ثم عاودت الظهور مرة أخرى، عام 1940، وكتب فيها العمودي مقالين – بماذا إقتبل المصلحون، عدد 21، 5 أفريل 1940. – إجتماع الخيرية العظيم عدد 22، 20 أفريل 1940.

(3) – راجع مقالاته في الاصلاح، مع تعريف بالجريدة، وأهمية قلم العمودي في : محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية 1847، 1939، (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 85–91.

(4) – لقد أثار هذا المقال، رد فعل التيار الاندماجي، وخاصة صحيفة "الصوت الأهالي". La voix indigène,

حيث عقب عليه رابح زناتي ناقدا، راجع :

- La voix indigène, n° 23, 14 Nov 1929, n° 24, 21 Nov 1929, n°25, 28 Nov 1929, n° 26, 05 Dec 1929, n°27, 12 Dec 1929.

ومستوياتهم السياسية والإجتماعية، (1) رشحته هذه التجربة إلى أن أختير أمينا عاما لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931–1935)، ورئيسا لودارية الوكلاء الشرعيين في نوفمبر 1932، (2) ثم نائبا لرئيس المؤتمر الاسلامي (1936)، ورئيسا لشباب المؤتمر الاسلامي (1937).

- العمودي وتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

كان العمودي، كاتبا إجتماعيا ومثقفا عمليا، ملما بناصية اللغة العربية واللغة الفرنسية معا، وخبيرا بقضايا الآهالي وشؤونهم، ومطلعا على عالم الإدارة الفرنسية، متابعا لقوانينها وإجراءاتها. فقد كان من النخبة الأولى التي إنضوت في إطار الحركة الإصلاحية مع جماعة "الشهاب"، و "الإصلاح"، وهي الجماعة التي كانت تتعرف على نفسها من خلال البرنامج الذي طرحته جريدة "المنتقد" بقلم الشيخ عبد الحميد بن باديس، العدد الأول.(3)

في شهر سبتمبر 1930، تقدم العمودي، بمقال إلى جريدة "الإصلاح"، رسم فيه ملامح جمعية دينية،(4) يلتقي عندها لفيف من علماء الجزائر، قصد بسط أرضية مشركة

---

(1) – كانت حياة العمودي المهنية والإجتماعية، تظهره على أنه شخصية عامة، تلجأ إليه العامة والمحتاجون إلى إرشادات قانونية ونصائح إدارية، فضلا على كتاباته في الصحف سواء أكانت تصدر بالعربية أو الفرنسية (الاصلاح) مثلا، والاقدام /L'Ikdam، مع بداية الثلاثينيات. وقد كان أفضل من عبر عن مفهوم المثقف الذي تلتحم ثقافته مع هموم وقضايا المجتمع عضويا. راجع في هذا الصدد، شهادة الأستاذ محمد الصالح رمضان ؛ التي يبرز فيها صفات العمودي، مرشدا، ناصحا ، كاتب عموميا. محمد صالح رمضان، الأديب الشهيد، محمد الأمين العمودي كما عرفته، الثقافة، عدد43، فبراير، مارس، 1978.

(2) – حول ماأثير حول هذه الودادية، وما دبر ضد العمودي، راجع.

- El Ikdamn l'affaire Lamoudi. par sadek dandan. N° 54. 15 dec. 1933. N°55, 28 dec. 1933.

– راجع أيضا، الصراط : نقل العمودي إلى آفلوا، بقلم الشيخ الزاهري، ع،14، 18 ديسمبر1933. وقد كان هذا التعيين،عقوبة للعمودي

- La voix du peuple n°07. 15 Decembre 1933.

- L'Ikdam, N°53, 5 dec 1933.

(3) – وقد جاء في هذا البرنامج : "نحن قوم مسلمون جزائريون في نطاق مستعمرات الجمهورية الفرنساوية ولأننا مسلمون نعمل على المحافظة على تقاليد ديننا التي تدعوا إلى كل كمال إنساني (...) نقاوم كل معوج من الأخلاق وفاسد من العبادات، ونحارب على الخصوص البدع التي أدخلت على الدين الذي هو قوام الإخلاص فأفسدته (...) ننتقد الحكام والمديرين والنواب والقضاة والعلماء وكل من يتولى شأنا عاما" المنتقد، ع 1، 2جويلية 1925.

(4) – الاصلاح، عدد 14، 25 سبتمبر 1930. والمقال تحت عنوان : الجمعية الدينية، وقد كتبه العمودي، بناء على دعوة إلتمسها منه الشيخ صوفي (إسم مستعار) في مقال حول نفس الموضوع نشر في عدد 4 سابقا. وللعمودي ايضا مقال آخر تحت عنوان، الحركة الإصلاحية، الإصلاح، عدد 4، 3 أكتوبر 1929.

للعمل الإصلاحي. وقد جاء المقال في صورة مشروع برنامج قابل للانجاز والتحقيق مع مستوغات تمهيدية.

بداية، لماذا جمعية إصلاحية ؟ يجيب العمودي ببيان واضح، ينم عن فهم سليم وبَيِّنٌ لروح ذلك العصر، يقول : *"نحن بلاريب ولا خلاف أمة دينية قبل كل شيئ، وماسبب إنحطاطنا وتقهقرنا إلا إنحرافنا عن الدين الصحيح ومخالفتنا لتعاليمه الصحيحة والأعراض عن تطبيق قواعده الصحيحة (...) وكوننا أمة دينية قبل كل شيئ وكون سبب إنحطاطنا في أمور ديننا والإصرار على فعل ماينهى عنه، حقيقتان متفق عليهما جميع العقلاء والبصراء، الذين لهم إطلاع على أحوالنا والإلمام بالوسائل والشؤون التي تتعلق بنا"*.(1)

إن مرد الداء كله، يعود إلى تشرذم المسلمين إلى طوائف وشيع تفهم الدين على شاكلتها وتحارب في ذات الوقت الآخرين إعتقادهم. ولم يكن يجر هذا على مستوى العوام فقط، وإنما طال الأمر النخب، وهو عين البلاء. ثم تضيف العمودي : *"تلك هي الفوضى بعينيها، ولا أعلم ضررا أكثر ولا مصيبة أعظم على الإسلام والمسلمين من الفوضى في الدين ولا طمع في إصلاح هذه الأمة والنهوض بها إلا بعد أن يعود الإسلام إسلاما واحدا، وأن تحسم مادة الفروع التي فرعتها تلك الطوائف ولا سبيل إلى إدراك هذه الغاية الجميلة إلا تأسيس جمعية دينية، تكون لها اليد العليا والكلمة الفاصلة في جميع المسائل التي لها مساس بالدين والعقائد والأحكام وغير* ذلك."(2)

وهكذا تحدد علاقة تأسيس الجمعية بوظائفها الإصلاحية على النحو التالي الإسلام هو جوهر كيان الأمة الجزائرية هناك -> مرض في فهم هذا الجوهر -> ولمعالجة هذا الداء يجب العودة إلى أصل الإسلام -> والوسيلة إلى ذلك : تأسيس جمعية دينية.

ثم ينتقل العمودي إلى الحديث عن الإجراءات العملية، فيبين الإعتبارات والشروط

---

(1) - الإصلاح، عدد 14، 25 سبتمبر 1930.

(2) - المرجع نفسه

وكيفية تحقيق الجمعية، وهي مسألة على جانب كبير من الأهمية ويحددها على النحو التالي: شروط تتعلق بالأشخاص الذين يحضرون الإجتماع التأسيس : أن يكونوا من ذوي الكفاءة العلمية، والغيرة الدينية و الشهامة الوطنية (أمثال هؤلاء : عبد الحميد بن باديس، أبو يعلي الزواوي، مبارك الميلي، الطيب العقبي)... (العلم، الدين والوطن) . يواصل العمودي ويؤكد على ضرورة تبيان الغرض الذي من أجله تؤسس الجمعية عند ماتوجه دعوات الحضور إلى الإجتماع العام، عملا بالرؤية الواضحة، تفاديا للنوايا السيئة التي قد تبيتها الإدارة الفرنسية، وأخيرا، وضع القانون الأساسي للجمعية، وتعيين لها هيئة إدارية تحصر النقاط التنظيمية، ويكون لها أمر الحكم الباث فيها. "***وأعظم نقطة كما لايرغب يغرب على بال كل مسلم -يقول العمودي- هي وضع حد بين الإسلام الصحيح والدخيل في أصول الدين وقواعده***".(1)

يكاد يكون مقال العمودي هذا، الوحيد من بين الذين أدلوا بدلوهم في موضوع تأسيس جمعية إصلاحية، الذي حَفَزَ حقيقة على إمكانية تأسيس جمعية إصلاحية، بعدما رسم ملامحها بهذه الصورة.(2) ولعل توسم الإجتماع العام يوم 5 ماي 1931، في شخص الأمين العمودي الكفاءة العلمية والعملية هي التي حدت بأعضائه إلى ترشيحه والشيخ أبي يعلى الزواي – وهما معا من خريجي المدرسة الفركو -إسلامية- لإعداد القانون الأساسي لجمعية العلماء فقد كان الرجلان، علاوة على إلمامهما بالثقافة الدينية والعربية، ضالعين

---

(1) – المرجع نفسه.

(2) – الجدير بالملاحظة، أن جمعية العلماء المسلمين، قد تأسست عام 1931، وفق هذه البنية التي إقترحها الأمين العمودي في هذا المقال سبتمبر 1930.

- جمعية العلماء ..... جمعية دينية.
- المجلس الإداري ..... الهيئة الإدارية
- العاملون في المجلس الإداري ..... الذين تتوفر فيهم معايير العلم، الدين والوطن.
- القانون الأساسي لجمعية العلماء ..... القانون الأساسي للجمعية الدينية.

– هذا، وإذا كان العمودي قد شدد في النقطة الأخيرة على ضرورة وضع حد بين الإسلام الصحيح والدخيل في أصول الدين وقواعده، وهي إيماءة إلى وجود المؤسسة الطرقية، فإن جمعية العلماء، قد ضمت في عامها الأول رجالا طرقيين وأهل الزوايا، لكن سرعان ماغادروها في العام الموالي 1932، بعد إستحالة وجود تيارين ضمن مؤسسة إصلاحية بالأساس، الأمر الذي وضع حدا بين الإسلام الصحيح والإسلام الدخيل.

في قضايا الإدارة الفرنسية، وبعدها عهد إلى العمودي، الكتابة العامة في لجنة صياغة القانون الأساسي، وترجمته إلى الفرنسية.(1)

ويمثل هذا الدور الذي إضطلع به العمودي، قرينة على مشاركته الفاعلة والفعلية في تصور وإعداد القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

- العمودي الصحفي :

كانت الصحف، افضل وسيلة للوصول إلى الجمهور القارئ. فقد اعتمدت عليها الحركة الإصلاحية منذ أن نشأت في منتصف العشريئيات، عندما تأسست الجماعة الأولى "المنتقد" ثم "الشهاب" عام 1925، فجميع الوجوه التي تبنت المنهج الإصلاحي، لاذت بالكتابة في الصحف العربية والفرنسية، وهو أقصى ما تستطيعه بسبب القوانين الاستثنائية التي فرضتها الإدارة الفرنسيةعلى المسلمين الجزائريين، فقد كان مركزهم الإجتماعي والقانوني دون المواطن الفرنسي الذي يتمتع بالحريات العامة والتي تمنحها القوانين الجمهورية.

فقد كان لزاما على النخبة الإصلاحية أن لاتخاطب الآهالي بدعوتهم إلى الإسلام الصحيح فحسب وإنما التصدي أيضا إلى كل الإجراءات الإدارية التي تعيق وتضيق من مجال حياة المسلمين الإجتماعية والدينية و "السياسية" صدرت الصحف الإصلاحية (الإصلاح الإسلامي) باللغة العربية، بإستثناء جريدة "الإقدام" التي صدرت بالفرنسية مع بعض الوريقات باللغة العربية وكانت تتبنى النزعة الإصلاحية بمعنى الدعوة إلى مشروع فيوليت في الثلاثينيات وأستمرت منذ العشرينيات في المطالبة بالمواطنة الفرنسية مع ضرورة الإحتفاظ بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية.

أما أول تجربة في حقل الصحافة الإصلاحية الصادرة باللغة الفرنسية ومن قبل عضو في المجلس الإداري لجمعية العلماء، فكانت جريدة الدفاع La défense، لصاحبها محمد الأمين العمودي عام 1934. كانت للعمودي، بحكم ثقافته وشخصيته، علاقات مع أكثر من

---

(1) - راجع تغطية الإجتماع التأسيس لجمعية العلماء في الشهاب حـ، 6، م. 7 ماي 1931، النجاح، عدد 1157، 22 ماي 1931.

طرف من الأطراف التي كانت تساهم في الحياة الثقافية والإجتماعية والسياسية ومن جملة هؤلاء بعض الشخصيات الفرنسية، خاصة أولائك الذين كانوا يدافعون عن الأهالي المسلمين Indigénophiles، ولهم دراية وتجربة بعالم النشر والصحافة، أمثال فكتور سبيلمان Victor Sp ielman، (1) الذي كان يملك دار نشر Trait-d'union، ساهمت بخدمات سخية بالتعريف بقضايا الأهالي والنخبة المسلمة. ففي هذه الدار، كانت تصدر جريدة الإقدام للأمير خالد، ثم جريدة صوت الشعب La voix du peuple، والعدالة La Justice. كما وجد العمودي يد المساعدة من فرنسي آخر مسلم، هو جو غلاريت Juglaret (محمد الشريف) الذي كان صاحب الأمتياز الجريدة "الدفاع" La défense، وكاتبا صحافيا فيها وفي غيرها. وهناك هنري بيرنيه Henri.Bernier (توفي 1936)، وكان يكتب بإنتظام وصاحب فكرة الدعوة إلى إنشاء حزب إسلامي جزائري. ومن أصدقائه أيضا محمد بن حورة الذي كان يوقع مقالاته بإسم مستعار ABOU El Hack. وقبل أن يؤسس العمودي، "الدفاع"، كتب العمودي في بعض الصحف الأهلية يرد فيها على طروحات رابح زناتي،(2) ولحسن لحمق (3) وخاصة كتاب هذا الأخير رسائل جزائرية Lettres Algeriennes. (4)

تعد جريد الدفاع منبرا للرأي وتعبير عن مواقف إصلاحية، إستطاع العمودي، علاوة على عضويته في جمعية العلماء كأمين عام، أن يحتل مكانه إجتماعية هامة، رشحته إلى

---

(1) - Spilmann victor, inparcours, n°12, mars 1990, P.P. 89-98.

(2) - La Voix Indigène. cf. p. 180

(3) - El Ikdam, Une réplique nécessaire, N° 10, 15 Sept 1931.

- " " " , N° 11, 10 Oct 1931.

- " " " , N° 13, 11 Nov 1931.

- " " " , N° 14, 15 Nov 1931.

- راجع أيضا الترجمة العربية التي كتبها العمودي في جريدة النجاح . جواب لابد منه، عدد 1212، 30 سبتمبر 1931، عدد 1213، 2 أكتوبر 1931.

(4) - Hesnay Lahmek, lettres Algeriennes Paris Jonnes, 1931, 180 P.

- Pourquoi j'ai écrit les lettres algeriennes, voix des humbles, N° 104, Oct 1931 : - انظر أيضا

لعب دور سياسي(1) في حدود ماكانت تسمح به القوانين الفرنسية، خاصة في إبداء الرأي في قضايا الآهالي المسلمين، لابل، لقد آنس في نفسه ضرورة إبداء المواقف من واقع الإلتزام بالدفاع عن حقوق وحريات المسلمين الجزئريين كما ورد في شعار جريدة الدفاع نفسها، التي صا.رت الجريدة السياسية للحركة الإصلاحية، خلال فترة مابين 1934–1939.

- برنامج جريدة الدفاع :

الدفاع La défense، منبر صحفي لسان حاله : الدفاع عن حقوق ومصالح المسلمين الجزائريين. وتهدف إلى العمل على رفع المستوى المادي والمعنوي للشعب الجزائري المسلم، وتسعى إلى : *"المحافظة على التراث الأخلاقي الثمين الذي تركه لنا أسلافنا. ومن أجل الحصول على الحقوق السياسية التي تتماشى مع صفتنا الإسلامية، لأننا بصراحة مسلمون ونصر أن نبقى كذلك"*.(2)

لقد جاءت إفتتاحية العدد الأول من "الدفاع"، تحت عنوان "برنامجنا". وقد كُبنته كمشروع لتحقيق مطالب الجزائريين في علاقتهم بالإدارة والدولة الفرنسية. وهو المشروع –كما جاء في الافتتاحية– الذي يتوق إلى تحقيقه أغلب الشعب الجزائري. ويمكن إختصار مضمونه : *"هو توسيع إطار الحريات ومنحنا الحقوق السياسية، وإجراء إصلاحات حقيقية، تمكننا من الحريات الكريمة، والتطور في إطار نظامنا الإسلامي وتقاليدنا وحضارتنا"*.(3)

ومن خلال بعض المصطلحات التي وردت في فقرات هذه الإفتتاحية/البرنامج، يمكننا تحديد المجموعة البشرية التي نصب العمودي نفسه الدفاع عنها والتعبير عن

---

(1) – يقول محمد الصالح رمضان : "كان العمودي سياسيا ملتزما غير محترف، خاض المعارك السياسية والخصومات الحزبية وناضل في صفوف المصلحين ضد مختلف النزعات الحزبية والطرقية والتيارات الأجنبية التي تناوئ الإتجاهات الوطنية، وتحارب الشخصية الجزائرية ومقوماتها من لغة، ودين وقضاء..." الثقافة، عدد 43، فبراير، مارس 1978، ص، 9.

(2) - La défense, n°01, 26 Janvier 1934.

(3) - Ibid

– لاحظ، أن العمودي يطالب بالحقوق السياسية، رغم عضويته في المجلس الإداري جمعية العلماء التي حظرت على نفسها الاشتغال بالسياسة تحت أي عنوان، فبرنامج الدفاع، يعد من هذا المنظور، تطورا نوعيا في مسار مطالب الشعب الجزائري من خلال تعبير النخبة المثقفة عنه

مطالبها. هي أولا، شعب، على خلاف من كان ينظر إليه مجرد آهالي. وهذا التحديد له مدلوله الآني والمستقبلي من حيث تشخيص وتحقيق المطالب ثم الترقية الإجتماعية والسياسية للمسلمين والدولة الفرنسية والجمهورية أيضا. ثانيا : هو شعب مسلم، يعرف بالاسلام، ويتعرف على نفسه من خلاله، سواء في جانبه الديني (العبادات والعقائد) أو في جانبه الحضاري الذي تسعى الصحيفة إلى المحافظة على تراثه وتقاليده الإجتماعية.

إن تحديد الشعب الجزائري المسلم على هذا النحو، معناه، أنه يأبى الإندماج التام في الكيان الفرنسي، وأن مايرومه من الدولة الفرنسية : مجموعة من الحقوق السياسية تجعله في مصاف المواطنين الفرنسيين أنفسهم. وبتعبير آخر، المواطنة مع المحافظة على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية.

هل هناك تناقض في هذا الموقف -كما لاحظ زناتي (1) ؟ لا، يجيب العمودي، فقد لازم هذا الوضع غموض كبير مقصود نال من وضعية الأهالي المسلمين. ومنبر "الدفاع" جاء ليزيل هذا اللبس ويوضح الرؤية بشأن المسألة الأهلية. يقول العمود : ***"لنعالج بموضوعية هاذين الإتجاهين : الاتجاه الاندماجي والاتجاه الذي يرمي إلى تحقيق المواطنة مع التمسك بنظام الشريعة الإسلامية، وسنفتح أعمدة الصحيفة لكل من يرغب في التعاون معنا، بإعطاء رأيه مشفعا بأدلة مقنعة حول قضية إخواننا المسلمين".***(2)

ويعتقد العمودي، أن صدور صحيفة إصلاحية باللغة الفرنسية،(3) سيساهم،

---

(1) - كان زناتي يرى دائما الموقف الإصلاحي الداعي إلى تحقيق المواطنة الفرنسية مع ضرورة الاحتفاظ بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية، تناقضا صارخا لايمكن التوفيق بينهما.

(2) - La defense , N°1, 26 jan 1934

(3) - إن صدور جريدة الدفاع باللغة الفرنسية، هو محاولة لتخطي عقبة الإدارة الفرنسية التي عمدت في ذلك الوقت إلى ملاحقة الصحف العربية وخاصة صحف جمعية العلماء. ففي سنة واحدة أوقفت ثلاث جرائد هي الشريعة، السنة، الصراط. جاء في قرار منع جريدة الصراط : "وزير الداخلية -نظرا للمادتين 15 و 69 من قانون 29 جويلية 1881، والمادة الأولى من قانون 22 جويلية 1895 المتعلقة بالصحافة. -نظرا إلى أن جريدة "الصراط ومديرها السيد عبد الحميد بن باديس، وصاحب الإمتياز فيها السيد أحمد بوشمال، الصادرة بقسنطينة بالمطبعة الجزائرية، على العنوان : 33، شارع آليكس لومبير (Alex Lambert). -واعتبارا، إن هذه الجريدة، أفصحت عن إتجاهات مناقضة للنظام العام، وسط الأهالي في الجزائر. وبإقتراح من السيد الحاكم العام في الجزائر ومجلس الوزراء، قرر : المادة الوحيدة : يمنع نشر، بيع وتوسيع الجريدة العربية "الصراط"، يمتد هذا المنع إلى كل جريدة تصدر بنفس اللغة والاتجاه وتأخذ في الجزائر مقر إدارتها، حتى ولو كان صاحب الإمتياز فيها شخصا آخرا، وطبعت في مطبعة أخرى".

- راجع القرار في : - La défense, n°01, 26 Janvier 1934

بلاريب، في توضيح وتقديم مطالب الشعب الجزائري دونما واسطة (منتخبي فيدرالية المسلمين، موظفي الإدارة الحكومية، خاصة كتاب مديرية شؤون الأهالي)، التي طالما عملت على تشويه المطالب وتسببت في سوء تفاهم بين الحكومة العامة والنخبة المسلمة. وإذا كان القرار المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865، قد إعتبر الأهالي المسلمين " فرنسيين"، فإن الفقه والقضاء لم يعملا على تطوير هذا المركز القانوني نحو الإعتراف بحقوق المواطنة الفرنسية، بل كرّسا التفاوت العنصري والإثني، أدت في الثلاثينيات من هذا القرن إلى منعطف خطير. فلم يعد يحتمل حالة تزايد الوعي بحقيقة الوطن والشعب، مع وجود قوانين وقرارات وممارسات تناهض وتناقض تماما هذا الوعي الجديد، فلا مناص، إذا، من رؤية واضحة في طرح المسائل الأهلية وفي معالجتها، إحتاجت في بداية الأمر إلى تأسيس منابر حرة مستقلة تعبر عن صلب اهتمامات الشعب ونخبته.(1).

- تجربة منبر صحفي :

لم يرد العمودي لجريدة الدفاع أن تكون جريدة إخبارية لإعلام "الرأي العام" عن نشاط الحركة الإصلاحية في دعوتها إلى الإسلام واللغة العربية، وإنما حرص منذ البداية أن تكون La defense، منبرا للرأي، يعتني بآراء النخبة المسلمة والصديقة للأهالي. فقد إتسعت صفحات الجريدة إلى العديد من الأقلام الإصلاحية بالمدلول الإسلامي، وبالمعنى الذي يشير إلى ضرورة إصدار قرارات إدارية لصالح الآهالي. كما حث العمودي المتعلمين والمثقفين باللغة الفرنسية على الكتابة فيها. ونشر فيها مجموعة من المقالات مترجمة عن شيوخ جمعية العلماء، وعَرَّف بالنشاط الإصلاحي وشخصياته.

كان العمودي، يكتب معدل مقال واحد كل أسبوع، يَرِد، عادة في صورة، إفتتاحية، يعبر فيها عن قضايا جزائرية عن وجهة نظر مصلح جزائري، بأسلوب واضح، ينم عن ثقافة فرنسية رصينة تجمع بين القانون، السياسة والإجتماع، تمحورت كلها حول

---

(1) - صدرت La défense، في 26 جانفي 1934، في شكل طابلويد، Tabloid، أسبوعية (كل يوم جمعة) بمدينة الجزائر، رئيس تحريرها : محمد الأمين العمودي، صاحب الإمتياز جوغلاريت Juglaret المدعو محمد الشريف، عنوانها، 186 Bis، - Avenue Maréchal foch, Alger .

- شعارها : الدفاع عن حقوق ومصالح المسلمين الجزائريين.

مطالب تحسين الوضع الجزائري العام ورفع مستوى الأهالي إلى مستوى المواطنين الفرنسيين. إكتسبت La défense، منذ إصدارالعدد الأول مصداقية، ورحبت بها دوائر مثقفة ولقيت صدى لدى المهتمين بشؤون الأهالي، وخاصة الإدارة الفرنسية والسلطات الأمنية.(1) حيث كانت تتابع مقالات العمودي وتعدها ضمّام .لقياس درجة الوعي الإجتماعي والسياسي لدى المسلمين ونوعية مطالبهم.

لم يحفل العمودي بما كان يجري في العالم، ولم يشر إليه إلا لِمَامًا. فقد تعلق بالوضع الجزائري وإلتحم بقضايا المسلمين إلتحام مصيري لأن إلحاح الواقع -كما كان يرى- أكبر من أن يترك لمثقف جزائري مجالا للخوض في مسائل بعيدة عنه لايستطيع أن يقدم فيها أفضل من أهلها. والفرصة الوحيدة التي كتب فيها العمودي عن خبر دولي كبير، كان بداية الحرب العالمية الثانية حول مشكلة السويدت Sudetes في إعقاب مؤتمر ميونيخ، ومع ذلك لم يُفوِّت عليه الفرصة ليقارن حال سكان هذا الإقليم الواقع تحت السلطة التشيكية رغم الأصول الألمانية لسكانه. وكانت تعاملهم الحكومة التشيكية معاملة إنسانية مثلهم مثل بقية المواطنين التشكيين. أما السكان الجزائريين -يرى العمودي- لم يحظوا بمثل هذه المعاملة في ظل السيادة الفرنسية، لابل، تمارس ضدهم الظلم إن على مستوى العلاقة الإنسانية أو في الممارسة السياسية، حيث تجردهم من أخص خصائصهم الذاتية التي يعرفون بها (الإسلام، اللغة العربية).

إنتظمت جميع مقالات العمودي، تحت عناوين الدفاع عن حياة المسلمين، تقديم الحجج والأدلة على شرعية مطالب الشعب (2)، الدفاع عن الشخصية الوطنية (3)، الحق في المواطنة الفرنسية مع الاحتفاظ بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية (4)، التعليق على قرارات الإدارة الفرنسية سواء التي تصدرها الحكومة العامة، أو حكومة المتروبول، الرد على

---

(1) - Bulletin de rensignement des questions musulmanes Etat major de l'année (1934-1939).
- Bulletin mensuel d'information concernant la politique indigène dans les departements d'Alger. Constantine, Oran, (1934-1939).

(2) - La défense, la question religieuse (1), n°149, 14 Mai 1937
- la question religieuse (2), n°151, 28 Mai 1937
- la question religieuse (3), n°154, 18 Mai 1937

(3) - La défense, n°14, 27 Avril 1934, 16, 11 mai 1934, n°17, 18 Mai 1934, n° 20, 08 Juillet 1934.

(4) - La défense, n° 80, 18 Octobre 1935.

أفكار ومواقف بعض الشخصيات الفاعلة من الحياة السياسية (1) والإجتماعية، الدفاع عن الخط الإصلاحي وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين،(2) رفض المؤسسة الطرقية والفهم الغيبي للإسلام، وتنفيد طروحات التيار الإندماجي ...(3) إلخ.

تعتبر تجربة منبر إصلاحي بالفرنسية، تجربة رائدة، ساهمت في بلورة وعي النخبة المسلمة والصديقة للمسلمين، نحو تصور واضح ومشترك لقضايا الأهالي والتعبير عنها في خطاب محكم حيال الإدارة الإستعمارية. فقد إستقطبت جريدة الدفاع جل التيارا الإصلاحي في مدلولاته السياسية والدينية والإجتماعية، وساهمت فيه خاصة النخبة المتعلمة في المدارس الفرنسية، ولعل أهم مبادرة قامت بها الجريدة في هذا الصدد، هي الدعوة إلى تأسيس حزب سياسي إسلامي،(4) وعرضها لمجموعة آراء بعض الشخصيات المسلمة. تحت عنوان مطالبنا.(5)

عاصرت "الدفاع"، أهم الأحداث السياسية في جزائر الثلاثينيات، ولعل أهمها :

– أحداث قسنطينة التي عرفت في الخطاب الصحافي الفرنسي بأحداث مناهضة اليهود، 05 أوت 1934، خصص لها العمودي سلسلة من المقالات، (6) أظهر فيها إمكانيات صحيفة، كمحقق، ومحلل، وصاحب رأي، قل نظيره في ذلك الوقت في وسط الأهالي.

– المؤتمر الإسلامي الأول، 07 جوان 1936، الذي غطته صحيفة الدفاع بإسهاب واسع، حيث يمكن الاعتماد عليها كوثيقة تاريخية نادرة وثرية، لمعرفة فكرة المؤتمر بسيرورته، ثم النتائج التي تمخضت عنه، حيث نشرت أراء وأفكار حول المؤتمر لمختلف

---

(1) - La defense, n° 158, 16 Juillet 1937, n°160, 30 Juillet 1977.
(2) - La defense, n° 137, 19 Fevrier 1937, n°176, 02 Fevrier 1938.
(3) - La defense, n° 140, 12 Mars 1937.
(4) -
- la defense, n° 80, 18 Octobre 1935.
(5) – بداية من عدد
(6) - La defense, La tragédie, Constantinoise (1), n° 29, 24 Aout 1934.
La tragédie, Constantinoise (2), n° 30, 14 Sept 1934.
La tragédie, Constantinoise (3), n° 31, 28 Sept 1934.
La tragédie, Constantinoise (4), n° 32, 05 Oct 1934.
La tragédie, Constantinoise (5), n° 33, 12 Oct 1934.
La tragédie, Constantinoise (6), n° 35, 26 Oct 1934.
La tragédie, Constantinoise (7), n° 36, 02 Nov 1934.
Concluons à propose des evenement de Constantine, n° 01 Decembre 1934.

الإتجاهات الفكرية والتيارات السياسية من الأهالي والفرنسيين.(1) ورصدت لكل التدخلات التي جرت أثناء اللقاء التاريخي الأول وتحدثت عن الإجتماعات واللوائح واللجانوالبيانات التي صدرت عنها تابعت تداعيات وأصداء المؤتمر لدى الأوساط الأهلية، وسعت جاهدة إلى التشبث بتجربة المؤتمر وحث المسلمين على الاعتصام لمطالبه، حتى وإن تطلب الأمر في بعض الأحيان الرد ودحض كل من حاول النيل من هذه المطالب والتشكيك في جدواها، مثل نجم شمال إفريقيا/حزب الشعب الجزائري.(2)

– ثم مناصرتها لقضايا الأهالي وما حل ببعض رموزهم : قضية الطيب العقبي وإتهامه بتدبير إغتيال المفتي إبن دالي 02 أوت 1936، (3) وإعتقال الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي،(4) والملاحقات القضائية التي تعرض لها مصالي الحاج وجماعته، وتوقفت بالنقد والنقض لمحاكمة محمد الأمين العمودي نفسه وزميله جوغلاريت بعد إتهامهما بنشر مقالات تحريضية ومغرضة تمس بالأمن العام والإخلال به.(5)

توقفت الجريدة "الدفاع" (6) على غرار الصحف الإصلاحية (الشهاب، البصائر...في خريف من عام 1939، بسبب الحرب العالمية الثانية والمشاكل التي وضعتها الإدارة الفرنسية. وأودع العمودي السجن في هذا الوقت بالذات بسبب محاضرة ألقاها في بسكرة حول "الإسلام والحياة المعاصرة". ولم يفرج عنه إلا في شهر جانفي 1940.(7) سارع بعدها إلى تقديم إستقالته من شباب المؤتمر الإسلامي. وغاب أثره، بعدها وسط إصداء الحرب العالمية الثانية والأحداث التي أعقبتها...إلى أن عثر عليه جثة هامدة يوم 10 أكتوبر 1957 قرب سكة الحديد ببلدية البويرة.(8)

---

(1) – راجع La defense، بداية من العدد 109، 12 جوان 1936.

(2) - La défense, Une mise au point de l'étoile nord africain, n°131, 01 Janv 1937.
- Le dernier avertissement au nationaliste Messali et apppel P.P.A. n° 158, 16 Juillet 1937.
- Precision, un dernier mot à Messali, n° 160, 30 Juillet 1937.

(3) - La défense, n° 218, 20 Juin 1938.

(4) -

(5) - La défense, n° 217, Juillet 1939, n° 221, 19 Juillet 1939.

(6) – كان آخر عدد، 222، جويلية 1939.

(7) – خلاف ما ذهب إليه البعض من أن العمودي بقي في السجن طيلة الحرب العالمية، راجع، محمد الأخضر السائحي، محمد الأمين العمودي، م.و.ك، الجزائر، ص : 28.

(8) - La dépêche de constantine, n°16061, 15 Octobre 1957.

- الفصل الثـــاني -

- أراء ومـــواقـــــف -

1)- العمودي والتجنس :

من جملة القضايا الجوهرية والمصيرية التي عرضـت علىالنخبـة سواء التـي كـانت تكتب باللغة الفرنسية أو بالعربية، قضية التجنـس،(1) Naturalisation : أي طلـب الأهـالي المسلمين الحصول على الجنسية الفرنسية، تسمح لهم بممارسـة الحقـوق والحريـات العامـة كما تقضي بها القوانين الفرنسية.

وقد تباينت الأراء والمواقف حول قضية التجنـس بيـن التـأييد المطلـق (زنـاتي)(2) والرفض المطلق (مصالي الحاج)(3) وبينهما كانت مواقـف رجـال الحركـة الإصلاحيـة،(4) وجماعة فيدرالية المنتخبين. والرأي عند العمودي منذ البداية وقبل تأسيس جمعية العلمـاء، هو التجنس الجماعي الذي يشمل الأمة بأسرها وليس التجنس الفردي.(5)

فموضوع التجنس كقضية، طرحت في إطار إشكالية عامة، وعتها النخبة المصلحة، وجعلتها عنوانا من عناوين مشروعها الإصلاحي. وكانت الإشكالية ؛ هـي : حـق المواطنـة

---

(1) - La defense, n° 140. 12 Mars 1937.

(2) - راجع كتابات زناتي ملحق -I-.

- (3)

(4) - راجع موقف العلماء من التجنس، أحمد صاري - A Sari, Op. Cité . P.P 199 . 200

- تعرضت اصحف الإصلاحية التي صدرت بالفرنسية إلى جملة من الإجتهـادات، واسـتندت إلى الفقـه والقضـاء الفرنسـيين، قرارقـت مجلس الدولة الفرنسية، بقصد توضيح مسألة "النظام الآهالي الجزائريين/Le statut des indigens algeriens"، وذلك في أفق تشكيل حزب إسلامي جزائري. جاء في جريدة الدفـاع : "مع مجئ الجمهوريـة عـام 1870/ صـارت السـيادة الشـعبية هـي اسـاس الدستور. فبداية من هذه اللحظة، أصبح كل طفل يولد فوق التراب الفرنسي ويسجل في سجلات الحالة المدنيـة، فرنسـيا تباعـا، أي أنه صار جزءا لايتجزء من الشعب السيد، مصـدر السـلطة، وبدايـة مـن هـذه اللحظـة أيضـا، لـم يعـد فرنسـيو المتروبول، وحدهـم فرنسيين، وإنما الموجوديين في الجزائر أيضا، الأرض الفرنسية، وصاروا هم أيضا مواطنيين مباشرة". ثم يضيف المقال في موضـع آخر شهادة/قرار مجلس الدولة الصـادرة في 14 جـانفي 1935 : "إعتـبر مجلـس الدولـة، أن كـل الأهـالي الموجوديـن فـي الجزائـر والمستعمرات، مواطنيين فرنسيين، خلافا لآهالي البلدان الواقعـة تحـت حمايـة أو الأقـاليم التـي تحـت الإنتـداب، الذيـن يمكنهـم الحصول على الجنسية إلا بالتجنس".

- La defense, n° 95. 28 Fevrier 1936.

(5) - La defense, n° 140. 12 Mars 1937.

مع الإحتفاظ بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية (المواطن المسلم). ولمعالجة هذه الإشكالية، تطلب الأمر من رجال الإصلاح الخوض في قضيتين، بإعتبارهم جهة مرجعية للدين والمجتمع. القضية الأولى هي البحث في مدى تقبل القوانين الفرنسية (النظام الفرنسي الجمهوري) لمتطلبات الأحوال الشخصية الإسلامية، أي هل بإمكان المسلمين الجزائريين أن يصيروا مواطنين فرنسيين كاملي الحقوق تحت السيادة الفرنسية مع بقائهم على ديانتهم الإسلامية. والقضية الثانية، وهي قضية فقهية صرفة، وتعد من إختصاص العلماء، وتبحث في مدى شرعية الأخذ بحقوق المواطنة الفرنسية من ناحية الشريعة الإسلامية (القرآن، السنة...)، وهو مايعني ضرورة البحث والإجتهاد في نصوص الشريعة الإسلامية وفقه القضاء الفرنسي أيضا.

وقد آنس العمودي في نفسه، إمكانية الإدلاء برأيه، في هذه المسألة لإلمامه بالثقافة القانونية والإسلامية، التي إكتسبها من دراسة في المدرسة الفرنكو إسلامية وعمله في القضاء الشرعي.(1)

في مقال له حول "التجنس والمتجنسين"، كتب العمودي حول هذه القضية/ المشكلة، بمناسبة عودة النقاش والسجال حولها عام 1937، في اعقاب الطلب الجماعي الذي توجه به المتجنسون التونسيون بالجنسية الفرنسية، إلى باي تونس ورئيس الجمهورية الفرنسية، يطلبون العودة إلى كنف العائلة المسلمة. في هذا المقال طرح العمودي رأيه بصورة براغماتية، عملية، بعيدا عن كل نبرة إقصائية، أراد من خلال عنوان المقال، التعرض إلى مشكلتين، مشكلة التجنس في حد ذاتها ومشكلة أخرى تتعلق بالآهالي المسلمين (النخبة المفرنسة)، الذين إكتسبوا الجنسية الفرنسية في ظل أوضاع غامضة ومريبة، إذالم تكن قاهرة، توفر لهم جانب من الاعذار والظروف المخففة، لإنصراف إرادتهم إلى خدمة الشعب المسلم.

---

(1) – إلى مثل رأي العمودي ذهب شيخ آخر، إشترك مع العمودي في نفس الثقافة، ابو يعلى الزواوي، حيث شجب التجنس الفردي الذي رأى فيه أنه يمس الدين الإسلامي وشعائره وأحكامه. والواجب، هو إعطاء المسلمين الحرية المطلقة في شؤونهم الدينية عملا بالمبادئ الجمهورية الفرنسوية المؤسسة على قاعدة التسامح وحرية الضمير. الإصلاح، عدد 14، 25 سبتمبر 1930.

كيف عالج العمودي مشكلة التجنس ؟ سبقت الإشارة إلى أن العمودي تناول موضوع التجنس والجنسية كمشكلة من المشاكل التي أفرزها الفعل الإستعماري في الجزائر. فإذا كانت القوانين الفرنسية التي سرت على الأقليم الجزائري، أعدت لحل مستجدات الوجود الفرنسي في الجزائر ومنها القوانين المتعلقة بطلب الجنسية، فإنها بالرغم في ذلك، أفضت (القوانين وتطبيقاتها) في واقع الأمر إلى بروز مراكز إجتماعية وقانونية صارخة، كانت عائقا كبيرا في وجه ترقية الأهالي المسلمين وتطورهم. ومن هذا المنظور طرق العمودي هذا الموضوع، بإعتباره قد خلّف وضعا سلبيا، ثم صار مشكلة تتعلق بوجود المسلمين والفرنسيين على سواء. فالذين إكتسبوا الجنسية الفرنسية في السابق قبل الثلاثينيات، لم يصيروا فرنسيين حقيقتين، علاوة على فقدانهم لأصولهم. والمشكلة : إنهم صاروا بين بين.

عموما، كان موقف العمودي في هذه المشكلة منذ البداية، هو موقف الحركة الإصلاحية منذ الثلاثينيات، والرامي إلى المطالبة بالمواطنة الفرنسية، مع ضرورة الإحتفاظ(1) بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية. وقد فصل الخطاب في هذه المسألة في صحيفة "الإصلاح" بالعربية، وصوت الأهالي La defense.(3)

إن منطلق العمودي في مسألة التجنس، هو الرفض القاطع لطلب الجنسية والحصول عليها بشكل فردي، كما تقضي بذلك القوانين الفرنسية. فالمسألة برمتها، يجب أن تعالج بصورة نهائية وشاملة لأنها تتعلق بمصير شعب، ولأن ماكرسته القوانين الفرنسية لحد الآن -الثلاثينيات- هو تفتيت شمل الآهالي وتنصيبهم أعداء بعضهم لبعض، عندما أقدمت السلطات العامة على منح البعض منهم دون البعض الآخر، الجنسية الفرنسية، ولاعتبارات لاتمت بصلة إلى الاستحقاق الحقيقي،(4) وإنما تخدم العقليةالإستطائية والقائمين على

---

(1) - الاصلاح، عدد 6، 24 أكتوبر 1929.

(2) - La voix indigène.

(3) - La défense, n° 140, 12 Mars 1937.

(4) - من الأمثلة لم يكف العمودي عن الإستشهاد بها، كلما تطلب المقام ذلك، هو أن السلطة الفرنسية تمنح الجنسية لبعض الشخصيات الأهلية لاتربطهم أي صلة بالحياة الأروبية : كالقياد، زعماء الطرق، باش أغا، بعض الأعيان الذين لايملكون ناصية اللغة الفرنسية وقيمها الحضارية .... شيوخ القبائل ....إلخ.

سياستها في الجزائر. يقول العمودي : *"إن هذا النوع من التجنس المسمى بالتجنس الفردي لايعود بالخير العاجل والآجل على الأمة. وإني من ألد أعداء التجنس الفردي، لأني أسئ الظن بكل من إلتجأ إليه وأحسبه خادما لأغراضه الشخصية، صارفا نظره تماما عن مصالح إخوانه في الدين والوطن، بل يجب عليهم أن يبحثوا في التجنس لياقته وحليته أو حرمته ومنافعه ومضاره، من حيث تعميمه وتطبيقه على سائر الشعب"*.(1)

في هذه الفقرة، يقر العمودي بحقيقة لايطالها ريب، وهي أنه من الرافضين لأي دعوة للتجنس الفردي لماذا ؟ لأنها تتعارض وكيان المجتمع الجزائري ومقوماته (يستخدم العمودي مفاهيم : الأمة، الوطن، الشعب) التي تؤطر فكر رجال الحركة الإصلاحية. ولأن هذا النوع من التجنس يولد حالة وجود مسلمين بجنسيتين مختلفين فوق وطن واحد !! مفارقة صارخة. وقد نبذه ايضا لأنه يغذي العنصرية والتفرقة داخل المجتمع الواحد (الأهلي المسلم)،(2) علاوة على تشجيعه على زيادة الهوة بين المسلمين والأروبيين بإحداث مركز إجتماعي غريب هو المتجنس الفرنسي غير مواطن. فالتجنس الفردي، عامل تشرذم، تزداد خطورته مع الأيام وتعاقب الأعوام. ويوضح العمودي هذه النقطة : *"الحقيقة وعندما يطلب الأهلي التجنس، سيجد نفسه غريبا عن بلده، وهو مايعني مسا خطيرا بكرامته، وتبنيه لنظام مختلف عن أقرانه، فإن الأهلي سيقطع صلاته الطبيعية والقانونية التي هي مبرر وجوده أصلا، وسر وجوده أصلا، وسر قوة الجماعة"*(3).

---

(1) - الإصلاح، عدد، 6، 24 أكتوبر 1929. قارن مع جاء في مقالة الشيخ عبد الحميد بن باديسي : الجنسية القومية والجنسية السياسية. الشهاب : جـ12، م12، فيفري 1937.

(2) - مايجدر ذكره في هذا الصدد، أن العمودي كتب هذا المقال، حول التجنس والتفرنج مع نهاية العشرينيات، وجاء بنبره تعاتب دعاة الإندماج التام والتجنس المتدرج الفردي (جماعة زناتي)، إلا أن مقال العمودي حول نفس الموضوع الذي كتبه عام 1937، أي بعد المؤتمر الإسلامي الأول، وتصريح فرحات عباس، أكد على رفضه المطلق للطريقة الفردية للحصول على الجنسية الفرنسية، لكنه أشفع للمتجنسين السابقين، جملة من الحيثيات والاعتبارات لاتقصيهم عن دائرة العاملين على ترقية الشعب الجزائري. والسبب واضح -في مانرى- هو حالة التوق العام والعارم، الذي إنتاب النخبة المسلمة نحو تحقيق "مطالب الشعب الجزائري، التي سادت عام 1937.

(3) - La defense, n° 140, 12 Mars 1937.

لكن اليوم (1937)، لم يعد هناك مايبرر إقدام الآهالي (وخاصة النخبة المفرنسة) على طلب التجنس، بعد توحيد خطاب مطالب الشعب الجزائري، وتبلور رؤية واضحة في مسألة المواطنة مع النظام الإسلامي للأحوال الشخصية. حيث يذهب جانب من الساسة الفرنسيين إلى إمكانية الجمع بين مبادئ الجمهورية والنظام الإسلامي (مشروع فيوليت).(1)

هذا مايراه العمودي بالنسبة لمن يطلب التجنس في سياق الظروف والمقتضيات الجديدة التي أفرزها المؤتمر الإسلامي الأول. لكن موقف العمودي بالنسبة لحاملين الجنسية الفرنسية من النخبة المسلمة(2) فيجب أن لايخلع عليهم وصف المرتدين أو المارقين، لأن مثل هذا الحكم، غير إجرائي، ولايخدم القضية الأهلية إطلاقا، لابل يعمل على إعاقتها. وقد إلتمس العمودي لبعض هؤلاء العذر ، لأنهم لم يكونوا ينظرون إلى أنفسهم مرتدين ولاتاريكي الدين، ثم أن الكثير منهم أقبل على الجنسية الفرنسية مجبرا، ولم يكن لهم خيارا إذاهم أرادوا خدمة المسلمين، فلابد من إرتكاب أخف الأضرار، يقول العمودي في

---

(1) – في بعض رده على المناوئين لمشروعه، خاصة في النقطة المتعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين وتعارضها المزعوم مع القانون المدني الفرنسي، يقول فيويت : "**هل منع النظام الاسلامي أمما مثل روسيا أو يوغسلافيا أو تركيا من إستقبال متزايد للمسلمين ؟ وهل منع فرنسا من إستقبال أهالي أفريقيا الغربية ؟ وهل منع هذا النظام تجنيد الآهالي إبان الحرب الكبرى ؟ وهل طلب منهم (الأهالي) ما إذا كانوا متزوجين بأكثر من إمرأة وما إذا كانوا يأخذون بنظام التطليق أم لا ؟ وهل يحتكمون في نظام الميراث بالشريعة الاسلامية أو القانون المدني ؟**

- Le defense, n° 134, 29 Janvier 1937

(2) – من هؤلاء مثلا العقيد حاج قاضي Hadj-Gadi، الذي كان يكتب أيضا في جريدة صوت الأهالي La voix indigène ، ونورد هنا موقفه من الحضارة الفرنسية بإعتباره فرنسي متجنس ومسلم. فقد كان يعتقد راسخا أن الوجود الفرنسي في الجزائر، نعمة إلهية، وفرصة تاريخية –قلما توفرت للمسلمين للخروج من تخلفهم. فقد كان الحاج قاضي ضابطا ساميا في الجيش ويكتب في شؤون الإسلام وتاريخه. فالبنسبة إليه لاضير، إطلاقا في الحصول على الجنسية الفرنسية كما تمليها القوانين الفرنسية والبقاء على الدين الإسلامي، لايوجد وجه للتعارض البتة. ولم يعد هناك أي مسوغ لتطبيق النظام الإسلامي للأحوال الشخصية، كما يطالب به البعض، لإنتفاء الشرط الذي يستدعيه : عدم وجود حاكم مسلم في الجزائر، فالحاكم الحالي هو السيد رئيس الجمهورية الفرنسية، وعلى هذا الأساس، يرى الحاج قاضي، أن الحصول على المواطنة الفرنسية بسيطة جدا : **1/- التخلي عن نظام تعدد الزوجات La polygamie**

2/- التخلي النهائي عن نظام الأحوال الشخصية الحالي الذي سبق وأن بينت عدم صلاحيته (...) فالنظام الاسلامي ليس إلا بدعة سخرت من أجل حرمتنا وابقائنا متفرقين عن بقية الأمة". وفي نفس المقال يؤكد الحاج قاضي، أن الدين مسالة شخصية،==

هـذا الصـدد : *"وتعـرض بعـض مـن المتجنسـين إلـى المضايقـات (قبـل حصولهـم علـى الجنسية) لسبب وحيد : كونهم كانوا يناضلون من أجـل القضيـة الأهليـة، وقـد رؤوا أن أفضل وسيلة لمواصلة النضال الحر والأقل خطورة، هو نيل الجنسية الفرنسية"*.(1)

ومـن خـلال هـذه الفقـرة الأخـيرة، نـرى أن النقـاش الـذي جـرى حـول التجنـس والمتجنسين، تم في إطار إشكالية المواطنة وممارسة الحقوق السياسية والإجتماعية دونما تنكر للدين الإسلامي، وقد إجتهدت صحيفة الدفاع في البحـث عـن صيفـة تنفـي إمكانيـة التعارض بين المواطنة الفرنسـية والشـريعة الاسـلامية، خاصـة بعـد مـاتزايد الوعـي بحـدة المشكلة التي أصبحت لاتحتمل التأجيل.(2)

== علاقة بين الانسان وربه. ويمكن لرئيس الجمهورية أن يعتنق الديانة الاسلامية. لكن الحاج قاضي، لم يجب عن السؤال الذي يـترتّب عن إعتناق رئيس الجمهورية الدين الإسلامي هل يتبع ذلك فورا إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية في الجزائر.

- La voix indigene, n°22, 07 Novembre 1929

(1) - La defense, n°140, 12 Mars 1937.

(2) - من المفارقات التي أصبحت لاتطاق هو الوضع الإجتماعي والقانوني الذي أصبح عليه المتجنسون. أشار الكاتب الصحفي الفرنسـي هنري بيرنيه H.Bernier إلى أن المحسوبين على الإندماج، لايحسد مركزهم الإجتماعي الجديد بعد تجنسهم، لأنهم صـاروا فرنسـيين غير مواطنين، فقدوا على إثره إمتيازات نظام المواطنة الفرنسـية ومزايـا النظـام الإسـلامي (فـي أحوالهـم الشـخصية الـزواج، مـيراث...) ولتفادي كارثة حقيقية، يقترح الكـاتب، علـى السـلطات الفرنسية، إصـدار مرسـوم علـى غـرار مرسـوم كريميـة Cremieux (الخـاص باليهود)، لحل مشكلة المسلمين.

أما نظام تعدد الزوجات الذي يلوّح بـه دائمـا السـلطات الإداريـة الفرنسـية علـى أنـه مخـالف ومنـاقض لمبـادئ الجمهورية والقانون الإداري، فإنه في حقيقة الأمر، ماهو إلا ذريعة لحرمان المسلمين من حقوقهم السياسة، وهي ذريعة تشهر في وجـه النخبة التي تطالب في إطار نضالها السياسي بالحقوق والحريات العامة، لأن زواج الفرنسيين لايـزال يخضـع فـي حـالات كثـيرة إلـى شروط دينية. ولأن حالة تعدد الزوجات تتعلق بفئة صغيرة مـن المجتمـع، ولأن نظـام تعـدد الزوجـات يمكـن تضييـق دائرتـه بالترقيـة الإجتماعية والسياسية والعلمية للمسلمين، وأخيرا وليس آخرا، إن نظام تعدد الزوجات، أهون بكثير من الزنا، والفسوق، والدعـارة التـي تنظمها القوانين المدنية الفرنسية.

- La defense, n°142, 26 Mars 1937.

2)- العمودي والمسألة الطرقية :

عالج العمودي المسألة الطرقية بإعتبارها قضية أهلية Quéstion indigène، أي تتعلق بعالم الأهالي المسلمين، ولها إرتباط مصيري بحياتهم الروحية والمعنوية. وإذا كانت الحركة الإصلاحية، في إطارها العام، قد وضعت نصب إهتماماتها الأساسية تحرير الفرد الجزائري من غائلة الجهل وتخليصه من الآفات الإجتماعية الضارة، بأنها رأت أن السبيل إلى ذلك يتم من خلال تحريره من العقائد الفاسدة التي تكلّست في شرايين الجسد الإجتماعي. والطرقية، كما جرى التعبير عنها في الثلاثينيات هي صورة مشوهة عن حقيقة الإسلام، أو الإسلام الصحيح كما يطلق عليه رجال الاصلاح.(1)

لقد كان مبرر وجود الحركة الإصلاحية، والدعوة إلى النهضة، هو في الأصل محاولة تجاوز المؤسسة الطرقية في مختلف تعبيراتها، خاصة في الريف، وفي فترة هي أحرج فترات تاريخ الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، العشرينيات والثلاثينيات، حيث وجدت المؤسسة الطرقية نفسها ضمن إحتواء إداري فرنسي وفي خدمة الاستراتيجية الإستعمارية. وكان هذا في رأي رجال الاصلاح، يمثل عائقا كبيرا في سبيل تنفيذ المشروع الاصلاحي (الترقية الإجتماعية والعلمية والسياسية للأهالي المسلمين)، اي تخطي ماعرف في ذلك الوقت بالإسلام الجزائري (الإسلام الطرقي – الإستعماري).(2)

كتب العمودي سلسلة من المقالات حول المسألة الطرقية،(3) أراد من خلالها حسم الجدل والنقاش فيها بصورة نهائية بإعتبارها (الطرقية) وضعا منافياً لتاريخ الإسلام

---

(1) – أنظر مادار بين الشيخ الطيب العقبي، والكاتب الصحفي لويس روبان Louis Rouban، حول الإسلام الصحيح والاسلام الدخيل.

– L'Ikdam, n°50, 01 Novembre 1933

(2)– شرح ابو الحق (محمد بن حورة)، هذه المسألة، في معرض الرد على المؤرخ الفرنسي E.F.Goutier الذي كان يرى في دعوة الشيخ الطيب العقبي، صدى للحركة الوهابية في المشرق، وأن الشيخ يمثل الأزهر في الجزائر...تساءل أبو الحق عن هذه الحملة المسعورة ضد الشيخ الطيب العقبي (1934): "إن الإدارة الفرنسية تتغاضى عن ممارسات الطرقي لأنه يعيش من إستغلال الأهلي، وأن الحاكم العام، يعيش، وإلى اليوم من إستغلال الطرقي"

- La justice, n°1, 31 Octobre 1934

(3) – كتب العمودي سلسلة من المقالات، تحت عنوان : Le maraboutisme aux abois -

- Cf. La defense, n°03. - 09 Fevrier 1934. - n°04. - 14 Fevrier 1934. - n°05. 23 Fevrier 1934

وجوهره. وتعد هذه المقالات، دراسة، قل نظيرها في ذلك الوقت حـول موضـوع : تـاريخ، وتطور الفكر الطرقي وممارساته في الجزائر، والحالات التي مرّ بها عبر العصور.

ويعرض العمودي لتاريخ المرابطية ونظمها وبنيتها وإنتشارها في الجزائر، وحضورها الديني والثقافي والإجتماعي في صفوف المسلمين الجزائريين، إلى آخر مرحلة وصلت إليها في العشرينيات والثلاثينيات عندما صارت "التعبير الرسمي" عن إسـلام الإدارة الفرنسـية : الإسلام الذي أرادته الدولة الفرنسية للمسلمين الجزائريين. ولعل هذه "الحالـة المؤسسـاتية" للدين الإسلامي. هي التي حثّت برجال الإصلاح إلى محاولة تخطي هذا الواقع المثبط لكل حركة تطورية إجتماعية وسياسية لفائدة المسلمين الجزائريين.

كانت "المرابطية" كما كتب عنهـا العمـودي. مـن أهـم الجوانـب التـي تسـتدعيها إشكالية "المسألة الدينية"(1) في الجزائر، أو هي "المشكلة الكبرى"(2) كما أطلق عليها هو أيضـا. فالنزعـة الطرقيـة LE MARABOUTISME، كمـا جـرى الاصطـلاح عليهـا فـي الدوائـر الحكومية، وفي خطاب الصحافة الفرنسية. هي مجموعة من النظم والطقوس والتقـاليد فـي الدين والمعاملات الإجتماعية، أرستها الزوايا، كأسلوب حياة للمسلمين الجزائريين. فهـي إطار مرجعي للدين الإسلامي في الجزائر. والطرقية هي الطـرف الـذي تتعـامل معـه الإدارة الفرنسية في مسألة الأحوال الشخصية للمسلمين وشؤون عبادتهم.

وبسبب هذه المكانة التي صارت عليها "المؤسسة المرابطية"، ونفوذها المتزايد فـي الإدارة الفرنسية. فقد وجد رجال الإصـلاح أنفسـهم فـي وضـع -لامنـاص منـه- مـن أجـل محاربة أهل البدع والخوارق والتصرف الفاسد ... كعامل من عوامل النهضة والتطـور. وكـان أفضل سبيل إلى تحقيق التقدم المادي والمعنوي (شعار جريدة الدفاع) هو تحديـد وتعريـف

---

(1) - كتب العمودي سلسلة من المقالات تحت عنوان :

- La question religieuse (1). La defense. n° 149. 04 Mai 1937.
- La question religieuse (2). La defense. n° 115. 28 Mai 1937.
- La question religieuse (3). La defense. n° 1 . 18 Juin 1937.

(2) - كتب العمودي سلسلة من المقالات تحت عنوان : - Le grand Problème

- La dèfense. n° 14. 27 Avril 1934
- La dèfense. n° 16. 11 Mai 1934
- La dèfense. n° 17, 18 Mai 1934
- La dèfense. n° 20. 08 Juin 1934.

الإسلام الصحيح ودعوة المسلمين إلى الإمتثال إلى تعاليمه وتوجيهاته وحثّهم على الإحتكام إلى نصوصه المتعلقة بأحوالهم الشخصية (زواج، ميراث...) ومعاملتهم الإجتماعية والأخلاقية.

إن أول ماينبغي القيام به في رأي العمودي، هو طرح المسألة الدينية على بساط البحث والنقاش العام، كمقدمة لمعرفة الإسلام الصحيح، وبالتالي إعادة "المرابطية" إلى مضمونها الحقيقي بعد سحب الغطاء الديني عنها. فقد إكتسبت "المسألة الدينية" (علاقة الإدارة بالإسلام الطرقي)، مشروعية الحديث عنها وحجية معالجتها في إعقاب الإجتماع الثاني لجمعية العلماء المسلمين، كمؤسسة مرجعية. لكل مايتعلق بشؤون المسلمين الدينية.

يقول العمودي : *"لم تكن الطرقية، في بداية الأمر، إلا جملة من بقايا معتقدات وممارسات، ظهرت على حساب الاسلام الصحيح، وفي حقبة زمنية، كان الجهل والفوضى ضاربين أطنا بهما في شمال أفريقيا"*.(2) ثم يواصل العمودي، أن نظم الزوايا والطرق، أصبحت مؤسسة قائمة بذاتها، بفعل عوامل سياسية، أكثر من أي إعتبارات أخرى، أي أنها لم تكن بفعل تطور الطريقة نفسها. وإنما إكتسبت دورها المتزايد من خلال ماتحصلت عليه جراء تشرذم العائلات الملكية وتشتتها السياسي، وانحسار نفوذها السياسي والإجتماعي، بدأت نفقد صلتها بالسكان، بل عمد هؤلاء إلىإيلاء وجهتهم نحو جهات أكثر إيمانا وأئتمانا على مصيرهم ... إلى دور العبادة : الزوايا، خلوة المتصوف، والزاهد، الفقهاء في المساجد، وكل من لهم سلطة روحية ودينية. وبسبب هذا التحول زاد تأثير رجال الطرق وتحوّلوا إلى مؤسسة "مرابطية"، ذات نظم وهياكل تستوعب القادمين إليها. تؤطرهم من الناحية الروحية والعلمية. ثم إمتدت صلاحيات الزاويا ونظم الطرق إلى صلاحيات سياسية، حيث عادت إليهم بعض الشؤون الزمنية، الوضعية (Temporels) التي فقدها الأمراء.

---

(1) - راجع هذا الخلاف وأسبابه في : - A.Merad, Le Reformisme.P.P. 54-57

(2) - La defense, n°3, 09 Fevrier 1934.

فلم يعد الطرقي رجلا مقدسا فقط، بل صار معبده، وزاويته ملاذا للمستضعفين الفارين من سطوة الحكام، لابل أن هؤلاء هبوا إلى فض منازعاتهم والتماس النصائح من رجال الطرق أنفسهم. فقد تطورت إقامة المرابطي، و *"إكتسبت الزاوية قوة كبيرة، واصبحت ذات جدوى، بسبب التعليم الديني الذي يقدمه مجانا شيوخ أكفاء، إلى المئات من الشباب المسلم الوافد إليهم من كل حدب وصوب"*.(1)

وهكذا، يهتدى العمودي إلى مايشبه القانون التاريخي، عندما يستخلص أن المؤسسة الطرقية تتطور طردا مع تردي الأوضاع السياسية للأسر الحاكمة وسقوطها في بلدان المغرب العربي وبلاد الأندلس. وهو مايشجع الطرقي نفسه، على الإنغماس في صلب الحياة السياسية، وطلب الإمارة والولاية والحكم، على غرار مايرمى عليه أصحاب الجاه والرئاسة والنفوذ، أي *"إستغلال حالة من انفلات الشراهة"* على حد تعبير العمودي.

في هذه الفترة التاريخية التي جمعت فيه المؤسسة الطرقية السلطة الروحية والسلطة الزمنية، بدأت مرحلة تاريخية حملت كثيرا من الويلات والأزمات، كان القرن الخامس عشر هو ذروة "السلطة المرابطية" وتأثيرها العظيم، وكانت هذه المرحلة إيذانا *"ببداية حقبة من الغموض، وسوء الفهم، أفضت إلى أزمات وويلات من كل نوع"*.(2) بناء على هذا التحليل، يرى العمودي، أن إقتحام الطرقية لمجالات الإمارة والحكم السياسي، هو اقتحام مكلف جدا، لأنها لم تكن مؤهلة له، ويتنافى تماما مع ماهية الزاوية واهتمامها بعالم الدين والضمير. هذا من حيث إختراقها للمبدأ، أما السبب الثاني لأزمة الطرقية، يضيف العمودي، هو أن زعماء الطرق قد استغلوا السلطة الزمنية بصورة سلبية جدا. فلم يعرف عنهم إنهم تصدوا لهجوم أجنبي عن الجزائر. فالعثمانيون، لم يكلفهم دخولهم إلى الجزائر إلا إحترام الهيبة المعنوية للطرقية ونفوذها على السكان، والاحتراز من عدم المساس بإمتيازاتهم في الدوائر والمناطق التي يحكمونها، ثم أخيرا وليس آخرا، مما زاد من تفاقم الأوضاع في المناطق الجزائرية الواقعة تحت نفوذ الزوايا وأهل الطرق، هو

---

(1) - La défense, n°3, 09 Fevrier 1934
(2) - Ibid

دخول الزعماء الدينيين في صراعات داخلية، تغذيها الرغبة الجامحة في الاستحواذ على أراضي جديدة، ولو أدى الأمر إلى الإستنجاد بالعثمانيين الوافدين. ولم يختلف الأمر أيضا مع قدوم الفرنسيين إلى الجزائر. فقد كانت الطرقية ثالث ثلاثة قوى في الجزائر : السلطة المركزية (الأوجاك)، وأصحاب الجاه والأعيان، ثم السلطة الطرقية التي كانت باسطة هيمنتها على الأغلبية من السكان *"فقد كانت الطرقية (المرابطية) عند ماجئ الفرنسيين، عبارة عن منظمة سياسية دينية تسيطر على الجميع وتفرض نفسها على كل شيئ، وشُعَبِها ممتدة في كل مكان"*.(1)

يشير العمودي في هذه الفقرة الأخيرة، إلى أن أهم قوة وجدها الفرنسيون في الجزائر، هي القوة الطرقية. فقد ذاع إنتشارها في صفوف السكان الجزائريين وإستحكم نفوذها فيهم وهو ماراهن عليه القادة العسكريون في تنفيذ مشروعهم الإستعماري. فقد آزرتهم الطرقية كرافد مساعد لتحقيق المشروع الفرنسي، وتطورت هذه العلاقة إلى درجة أضحت فيه الطرقية ممثلة "للإسلام اجزائري".

فقد كان على القادة العسكريين الفرنسيين، وضع القوة الطرقية موضع الإعتبار لبسط نفوذهم على الجزائر. فلم تكن معاهدة الإستسلام مع الداي حسين كافية، ولإحلال الموظف الفرنسي مكاف موظف "الأوجاك" لكي تكسب فرنسا الإقليم الجزائري. بل احتاح الأمر، وبصورة أساسية إلى الإستعانة واستشارة قادة الزوايا، والتعامل مع سلطتهم بحكمة وروية، مقتفين اثر الأتراك، اي إحترام إمتيازات القادة الدينيين والإبقاء على الوضع القائم. يوضح العمودي، ذلك التحول على هذا النحو : *"الذين (الطرقيون) تحولوا إلى سلاطين حقيقين، يمارسون سلطة روحية وسلطة زمنية، محترمين، مرهوبي الجانب. وعليه، فالدور السياسي الذي إضطلع به هؤلاء المقدسين، غداة الإحتلال، كان حاسما"*.(2)

لقد كان هذا الدور حاسما بالفعل، عندما راحت السلطة العسكرية تغدق على شيوخ الطريقة بالامتيازات وبعض الوظائف الإدارية كإجراء آمن لنجاح المشروع الإستعماري.

---

(1) - La défense, n°04. 16 Fevrier 1934
(2) - Ibid

فمنطق الممثل الجديد، كما يقول العمودي، لسان حاله "كل شئ بمقابل". وكان هذا المقابل، *"تحول المرابطيين إلى مجرد أعوان إداريين، تسخرهم الإدارة لتحقيق مآربها والقيام بكل مهامها المستجدة نظير الامتيازات الإدارية الممنوحة لهم"*.(1)

أدى هذا الدور الجديد للمرابطيين، إضافة إلى سلطتهم الدينية، في العهد الفرنسي، إلى تغيير في الصورة التي عهدها السكان المسلمون فيهم. فالوقار والاعتبار والحظوة والنفوذ وكل معاني الإحترام، بدأت تتراجع في وعيهم وبدأت صورة أتباع الشيخ الصالح، الوالي، المرابطي تتدنس بسبب مزاحمة صورة حملت وجهين متناقضين، وهذا ماأدى -في رأي العمودي- *"إلى تذمر المسلمين من هذا الوضع، دون أن يكون بوسعهم الثورة عليه، لأن السلطة الطرقية مافتئت تتعاظم، خاصة وأنها معززة بقوة من طرف الإدارة الجزائرية (الفرنسية)"*.(2)

وقبل أن يختم العمودي مقاله الثاني حول "المرابطية"، وقف عند الصورة التي أضحت عليها الطرقية. صورة بوجهين : وجه الزعيم الديني، صاحب النفوذ والتأثير، والخدم. والأتباع، ووجه الموظف الطبع للسلطة العسكرية الفرنسية. ففي سعيه إلى مزيد من النفوذ، مالبثت صورة الطرقي أن تشوهت إلى النقيض تماما لما كانت عليه أصلا. أدى تراكم الصلاحيات والامتيازات لدى الطرقي، علاوة على ماكسبه إبان الحكم التركي، إلى حصول تنافر فاضح بين صلاحياته زمن الدولة العثمانية وبين صلاحياته وإمتيازاته مع الحكم الفرنسي. هذا التنافر عبرت عنه طبيعة الوجود الفرنسي (الكافر، المسيحي، الغربي، المحتل...في ذهن السكان والنخبة المسلمة)، وهو مالم يكن يشعر به الطرقي ولا السكان في ظل الحكم الاسلامي، للدولة العثمانية. بينما لم يتفطن الطرقي (المرابطي) في تعاونه مع المحتل الفرنسي، إلى أنه يتعامل ويتعاون مع سلطة غريبة، ولاتمت إليه وإلى المسلمين الجزائريين ولو بصلة واهية.

---

(1) - Ibid
(2) - Ibid

وهكذا، أدى إنسياق المؤسسة الطرقية إلى تدنيس المكانة الرمزية للشيخ والزاوية، استحصت على السكان قبولها. فقد تدافعت خطى الطرقية نحو الامتيازات الجديدة، ولم تتفطن إلى التغيير الذي طرأ على صورتها إلا بعد مالاحظت تذمر واستنكار "الرعية" لها.

لم يكن موقف الإدارة العسكرية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، حيال المؤسسة الطرقية هو استمالتهم إلى خدمة المشروع الاستعماري بتوسط أهل البلد،وإنما كان علاوة على ذلك، طريقة، تبرهن بها الإدارة الفرنسية على إحترامها لمعاهدة الإستسلام التي قطعت فيها على الالتزام بإحترام "الديانة المحمدية" (1) بمحاباة السلطة الطرقية، وهو تعبير منها على الوفاء بالعهد الذي قضى به الجنرال قائد القوات الفرنسية.(2)

ويوضح العمودي هذه المسألة على هذا النحو : *"ونعتقد أن الإدارة الجزائرية (الفرنسية)، عندما عمدت إلى المحافظة وتعزيز قوة وهيبة الطرقيين، لم تحرص فقط على تحقيق مصالحها. وإنما كانت ترغب في أن تبرهن للمسلمين على أنها تحترم ديانتهم، وأن أفضل طريقة لهذا، هو الإغداق لحد الإسراف على الطرقيين كل أصناف الخيرات وإحاطتهم بكل الاعتبارات، لأنهم كانوا يمثلون وحدهم، فكرة الإسلام".*(3) وليس هذا فحسب، في رأي العمودي، فقد جعلت فرنسا من مجموعة من المعتقدات البالية

---

(1) - إشارة إلى الفقرة الواردة في نص معاهدة 05 جويلية 1830 بين الجنرال القائد العام للقوات الفرنسية والداي حسين : "إن العمل بالدين المحمدي سيكون حرا، وصناعتكم لن تخرق، وأن نساءكم ستحترم" -*راجع النص المترجم بالعربية في، سعد الله، أبي القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، جـ2، ص : 445. - قارن مع النص الفرنسي في :*

- Algerie annotée code de l'Algerie.... P. ...

(2) - كان زناتي في معرض الرد على الذين ينتقدون وستنكرون قلة احترام الإدارة الفرنسية والسلطات العامة، للديانة الاسلامية، يستشهد بنوعية العلاقة بين المرابطية والسلطة الفرنسية والرعاية والتسامح التي تتلقاها الديانة المحمدية ورجال الدين من جانب فرنسا.

(3) - la defense, n°05, 23 Fevrier 1934.

والطقوس "المتكلّسة" التي تداولتها النظم الطرقية، هو الاسلام الجزائري"،(1) بينما مايطلبه الشعب –الثلاثينيات– هو عدم محاباة الطرقيين على حساب الدين الصحيح. لأن الطرقية هي نفي للإسلام في صفائه الأول، بل هي تراكم من البدع والإضافات الفاسدة التي رانت على عقل المسلم قرابة الخمسة قرون (بداية إنحطاط الدولة الموحدية). وبناء عليه، فقد تطلب من المصلحين عندما هبوا إلى ردم العلاقة بين السلطة الفرنسية والطرقية إلى التصدي كَرهاً إلى السلطة الفرنسية أيضا. وكانت حيلتهم إلى ذلك هو إلتماس مطلب الإسلام واللغة العربية من خارج الدائرة السياسية (المجال السياسي) والسعي إلى إنشاء جمعية علماء المسلمين الجزائريين، كإطار وحيد يسمح لهم بنشاط إجتماعي، تهذيبي، ديني، ثقافي، لأنهم كانوا مجرد رعايا، لامواطيين.

عنون العمودي مقالاته حول الطرقية بـ Le maraboutis me aux abois، وهو مايعني أن النزعة المرابطية دخلت مرحلة حرجة جدا، أو بداية الاحتضار الحقيقي لها مما حفز رجال الإصلاح، على ضرورة الإقدام على الحسم النهائي في المسألة الدينية في جانبها المتعلق بالطرقية. يقول العمودي : ***"يجب أن يترك لنا السبيل إلى القضاء النهائي على المرابطية وتخليص الجزائر منها"***.(2)

---

(1) - يرى أوغستن بيرك A.Berque : "أن تاريخ النزعة المرابطية خلال حقب زمنية طويلة، هو تاريخ جزأرة (Algerianiser) الإسلام، حيث أضفت السمة البربرية، (Berberisme) وخلعت عنه الطابع الشرقي. فقد إعتنت بتشجيع النزعة الطائفية وتفتيت الاسلام إلى جملة من المصليات والملاجئ الروحية المتعددة والمستقلة. (..) وهو خلاف، ماذهبت إليه الحركة الإصلاحية، التي عملت على إعادة صلة الاسلام بالشرق والتقرب منه ومحو الخصوصيات الكلامية والفقهية من أجل ترقيته إلى العالمية في إطار تنظيم ديني دولي يمتد من الرباط إلى جزيرة جاوا"

- A.Berques, écrits sur l'Algeric (pré.Jacques Berques. (Post-face de. J.C.vatin) édisud. Aix-en provence, 1986, P.97.

(2)- La défense. n°05. 23 Fevrier 1934.

ثم ينهي العمودي، سلسلة مقالاته، إلى التنديد بهذا الموقف الفرنسي من المؤسسة الطرقية. ويعتبره مفارقة لايمكن أن تطول. ففرنسا بما تمثله من مبادئ الجمهورية، الحرية. الإخاء، والمساواة ونظام مركزية السلطة السياسية. تشجع النظم الطرقية القائمة على منطق التعدد. والانكفاء والجهوية ورغم *"إبتعاد 9/10 من السكان المسلمين عن عالم الطرق والخرق، وصاروا يعتبرونهم في حكم الطفيلين والأفاكين وخوانه الدين"*.(1)

وهكذا. إذا. وجد الفكر الإصلاحي نفسه يعالج منذ البداية قضايا معقدة، ومرتبطة لايمكن فصلهما عن بعضها. فقد إنطلق من إشكالية واضحة. سمحت له من التقدم في تحليل المسائل والمشاكل التي واجهته. ومنها مسألة الطرقية. كما عالجها العمودي، حيث إستدعت الحديث عن المسألة الدينية في الجزائر، في جانبها المتعلق بمبدأ فصل الدين عن الدولة (قانون 1905).

لماذا تتدخل السلطة الفرنسية في الدين الإسلامي ؟ ماهو مبرر تدخل فرنسا المسيحية في الدين الاسلامي دين الشعب الجزائري ؟ ولماذا تعلق القوانين الفرنسية حصول الأهالي المسلمين على الجنسية الفرنسية ثم المواطنة، على ضرورة تخليهم على نظامهم الاسلامي للأحوال الشخصية ؟ كل هذه الأسئلة وجدت في صلب عناصر الإشكالية العامة التي عالجتها الفكر الإصلاحي منذ أن صاغ مشروعه.

لقد كانت المناسبة التي أثيرت فيها قضية علاقة السلطة السياسية بالدين الاسلامي، في الجزائر، عندما أصدر والي مدينة الجزائر قرارا بإسناد رئاسة المجلس الإستشاري لشؤون العبادات الإسلامية La commission consultative du culte musulman، الأمين العام لولاية الجزائر بدلا من الشيخ إبن الصيام. وقد جاء هذا القرار المتعلق بتعديل نصوص الجمعية الاستشارية (قرار 23 فيفري 1933)، وطريقة تسيرها، بعد قرار آخر يتعلق بتضييق نشاط الحركة الإصلاحية في الجزائر.(2)

---

(1) - Ibid

(2) – قرار 16 فيفري. وقد جاء في أعقاب الاقبال الكبير الذي حظيت به دروس وخطب الشيخ الطيب العقبي في المساجد.

أعتبر العمودي تعيين السيد فريديك ميشال وهو شخص موظف، مسيحي على رأس هيئة إسلامية، مسًا خطيرا وصارخا، وذروة الاستخفاف بعقيدة المسلمين. كيف تجرأ الإدارة الفرنسية على الإقدام على مثل هذا الفعل ؟! الحقيقة، أن ما يفضي إليه منطق التحليل الإصلاحي -حسب العمودي- هو أن الطرقية دخلت حالة الاحتضار النهائي، وتراجعت عن العصر تماما، ولم تعد تستطع مواكبة الحياة الجديدة في عهد إتسعت فيه دائرة الحركة الإصلاحية في المشرق العربي والجزائر. فبعد الانتشار السريع للتيار الاصلاحي في أعقاب الاحتفالات الكبرى المائوية. وانخراط عدد من المثقفين بالعربية والفرنسية في المشروع الإصلاحي وتعاطف اتجاهات أخرى معه، كل هذا، حمل السلطة الفرنسية على اليأس من المؤسسة الطرقية، وتولت هي نفسها المسألة الدينية في الجزائر.

لقد بحث العمودي قضية تعيين فريدريك ميشال، الأمين العام لولاية مدينة الجزائر، على رأس هيئة إسلامية، ليس من جانبها الفقهي، وإنما عرضها من جانبها السياسي والإجتماعي واعتبرها إمتدادا للحروب الصلبية التي اعتقد الأحرار والانسانيون، أنها ولت دون رجعة.... *"أنها حرب صليبية، أقل عنفا ودعوية. صليبية علمانية -إذا جاز التعبير، تسعى إلى نفس الهدف وموجهة إلى نفس وجهة الحروب الصليبية."*(1)

إنها المحنة الكبرى، هكذا وصف العمودي حدث التعيين الجديد. لأن مضاعفاته خطيرة جدا على حياة الفرنسيين والجزائريين مستقبلا. ولتفادي هذا الخطر ؛ *"يجب أن يعهد أمر تسيير مساجدنا وتعيين أئمتنا إلى التنظيم الأكثر أهلية، وهي جمعية شؤون العبادات الإسلامية La cultuelle musulmane، إليها فقط يعزى تسيير المؤسسات الدينية وتعيين القائمين عليها."*(2)

أما السبيل إلى تخطي هذه المحنة فيقدمها العمودي على التفصيل التالي :

---

(1) - La défense, n° 154, 18 Juin 1937.

- هذا المقال هو حلقة من سلسلة من المقالات كتبها العمودي تحت عنوان : المسألة الدينية La question réligieuse، في سياق الحديث عن مطالب الشعب الجزائري، والمؤتمر الإسلامي، مشروع فيوليت (Viollette).

(2) - La défense, n°151, 28 Mai 1937.

1)- إن المسلمين أعرف خلق الله من غيرهم، بتسيير شؤونهم الدينية، وهذه حقيقة لايمكن أن يماري فيها إلا معاند، مثل الإدارة الفرنسية.

2)- إن المساجد، هي أماكن للعبادة، مفتوحة للجميع (عامة)، ويمكن أن يدخلها حتى أعوان الإدارة لكي يراقبوا مايجري فيها، وتقييد تقارير حول مخالفات وتجاوزات لرسالة المساجد (أي أنه يتدرج ضمن صلاحيات الإدارة المحافظة على النظام العام).

3)- ثم، لماذا أقدم والي العاصمة على إصدار القرارين 16، 23 فيفري 1933 من دون أن يستند على رأي الجهة المخول لها، إصدار مايفيد الإخلال بالنظام العام داخل المساجد، وهي جمعية إبن الصيام،(1) الذي عرف عنه الموالاة التامة للإدارة وإخلاصه لها.(2)

فالمسألة الطرقية، تستحضر بالضرورة مسألة أعم منها، وتستدعي مناقشتهافي إطارها، وإلا فقدت مدلولها، وبالتالي تستعصي على الحل. فالمسألة العامة هي المسألة الدينية التي يجب أن تعالج في إطارها الطرقية وعلاقة السلطة الفرنسية بالدين الإسلامي. هكذا طرح العمودي الموضوع برمته، حتى يجرد السلطة الفرنسية من كل الذرائع التي توسلتها لتتدخل في شأن يتعلق بدين المسلمين *"الذين يتعلقون بشدة بعقيدتهم وتقاليدهم"*.(3)

إن الاسلام، حقيقة يعيشها الشعب، لأنه يتعرف على نفسه ويعرفه الغير بهذا الاسلام : *"إن المسلم الجزائري، يقول العمودي، يحرص دائما على الاحتفاظ بحرية ممارسة شعائره الدينية بصورة مطلقة وكاملة، ولايقبل اي رقابة على أماكن العبادة، كما يحرص على أن يلقن له مبادئ الاسلام الحقيقية مسلمون مثله، أختارهم هو. بينما يرفض ويحتقر اسلاما رسميا أعده غير مسلمين لأغراض سياسية لاتخفى على أحد"*.(4)

(أ) - يعترف العمودي بإستقلالية الشيخ إبن الصيام، رئيس جمعية شؤون العبادات، قبل قرار عزله، وأدانه المشرف لصلاحياته داخل الجمعية في إطار القوانين السارية. يذكر طريقة إجتماع الجمعية وتعينها للأئمة والخطباء على النحو التالي : "يجتمع مجلس إدارة الجمعية بدعوة من رئيسها، ويتولى دراسة مختلف الطلبات والملفات المقدمة ليتم إختيار الأكثر إستقامة أخلاقيا ومهنيا للخطابة في المساجد". ولعل الرخصة التي منحت للشيخ الطيب العقبي لإلقاء خطب في مسجد العاصمة، ومإستقطبته من جمهور هو الذي كلف إبن صيام منصبه.

- La défense, n°154, 18 Juin 1937

(2) - Ibid

(3) - La défense, n° 27, 27 Juillet 1934.

(4) - Ibid.

3)- العمودي وأحداث 05 أوت 1934 :

شهدت قسنطينة، احداثا خطيرة،(1) طالت العلاقة بين المسلمين واليهود، وإستدعت تدخل السلطات الفرنسية. وقد إحتفظ التاريخ أن هذه الأحداث شكلت بداية وعي جديد لدى النخبة المسلمة من حيث تعاملها مع القضايا والشؤون العامة السياسية والإجتماعية. فقد كانت هذه الأحداث، تعبيرا صارخا عن فساد تطور مسار حياة السكان المسلمين والطوائف الأخرى في ظل السيادة الفرنسية.

فبسبب هذه الأحداث، طفت إلى السطح عدة حقائق، لعل أهمها، أن مدينة قسنطينة كانت منقسمة ديموغرافيا إلى ثلاث مناطق منفصلة إجتماعيا :

1)- السكان اليهود، وكانت نسبة الزيادة السكانية لديهم مرتفعة مع تزايد الإمتيازات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

2)- المسلمين، حيث كان إرتفاع نسبة الزيادة الديموغرافية يتزامن مع تراجع مستمر في الحقوق والحريات العامة.

3)- الأروبيين، الذين كانوا يتمتعون بحريات وحقوق واسعة جدا، رغم ضآلة نسبهم العددية، وتنامت مع التطور الإقتصادي العام في فرنسا قبل الثلاثينيات.

لقد نجمت هذه الوضعية عن تطبيقات ضالمة لقوانين وإجراءات إدارية عنصرية. فعلاوة على وجود المسلمين الجزائريين تحت السلطة الإستعمارية التي جعلت من إمتيازات ومصالح المستوطنين، مصدرا لصياغة سياستها في الجزائر، فزادت على ذلك، وأصدرت مرسوم كريمية (Cremieux 1870) وهو المرسوم الذي منح حق المواطنة الفرنسية إلى اليهود في الجزائر، ثم أعقبته بقانون آخر 20 جوان 1889 ومنحت بموجبه حق المواطنة إلى أغلبية

---

(1) - راجع بعض الوثائق التاريخية حول هذه الأحداث في :

-E.Vallet,les événements de constantine. 05 Aout 1934 ,quelques documents. Baconnier. Alger. Sd. 55 p.

(2) - يقول روبير أطال : "لقد كان التجنس الجماعي ليهود الجزائر، حلقة في سلسلة العملية الاندماجية التي إكتملت بصدور قانون 20 جوان 1889. الذي منح الجنسية الفرنسية لأغلبية الأجانب المولودين في الجزائر. بينما أبعد المسلمون من هذه العملية، والأدهى من هذا، فقد تولد لديهم شعور بأنهم أجانب في بلدهم. وهكذا جرى تشويه مبدأ نبيل عن التطبيق، ترك بصمات مميزة في تاريخ الإصلاحات الإستعمارية " R.Attal, 5 aout 1934. les emeutes de constantine Masson. Paris. 1985. P.14.

الأجانب الأروبيين في الجزائر. الأمر الذي ضاعف من الشعور بالغبن الإجتماعي والتذمر والسخط لدى الأهالي المسلمين (أجانب في وطنهم).

بعد أن هدأت أيام العاصفة، كتب العمودي سلسلة من المقالات، تحت عنوان مأساة قسنطينة La tradigie constantinoise، (1) إستند في كتاباتها على تقارير في مختلف مصادرها : اليهودية، الإدارية، تحقيقات الشرطة، الصحافة الأهلية والفرنسية، شهادات شهود عيان... فقد ظهر المقال الأول بعد مرور عشرين يوما من الحدث الذي هز قسنطينة. وهي مسافة زمنية، اعتقد العمودي أنها كافية للأقراب أكثر من الحقيقة والمعالجة الموضوعية لما جرى فعلا في ذلك اليوم وخلفياته وكيفية تجاوز أثاره.

بداية، كشفت سلسلة مقالات العمودي، عن قدرة صحفية، كان الكاتب يتمتع بها، سواء من حيث اسلوب الكتابة وفي مقابلة الحقائق ووجهات النظر. فقد عهد من البداية إلى عدم إتهام أي طرف، وترك الرُوايات والتقارير تقدم ظروف وملابسات الأزمة وإستغلال نتائج الأزمة في ضوء محاولة احتوائها، وعدم الانسياق إلى التطرف والموالاة.

والقراءة المتأنية والمتبصرة لهذه المقالات حول مأساة قسنطينة، تكشف عن حقائق ضافية وأسلوب حيادي إلى أبعد حد، لما جرى يوم 05 أوت 1934، ومابعده وقبله،(2) ولم يجار العقلية المناهضة لليهود، ولم يركب موجه الطعن والدعوة إلى اضطهاد اليهودومعاداة السامية،(3) وهو الخطاب الذي عادة ماتستغله الدوائر اليهودية ومن يقف مع مصالحها

---

(1) كتب العمودي تغطية كاملة، الأحداث 05 أوت 1934، من منطلق الصحفي المعاين للأحداث عن كتب :

- La tragédie constantine (1) La defense, n°29, 24 Aout 1934.
- La tragédie constantine (2) La defense, n°30, 14 Spt 1934.
- La tragédie constantine (3) La defense, n°31, 28 Sept 1934.
- La tragédie constantine (4) La defense, n°32, 05 Oct 1934.
- La tragédie constantine (5) La defense, n°33, 12 Oct 1934.
- La tragédie constantine (6) La defense, n°35, 26 Oct 1934.
- La tragédie constantine (7) La defense, n°36, 02 Nov 1934.
- Conclusions; à propos des évenements de constantine, la defense, n°41, 1 Décembre 1934.

(2) - إدرج العمودي مقالين للكاتب الفرنسي روبير-جان كونقي Robut-Jean conguet سبق وأن نشرهما في جريدة "Maghreb"

راجع : - La défense, n°39, 23 Novembre 1934 - n°40, 30 Novembre 1934

(3) - راجع ترجمة العمودي لمقال السعيد الزاهري تحت عنوان :

- Entre les arabes et les juifs, Ikdam, n° 38, 01 Juillet 1933

لإستعطاف الرأي العام لصالح مطامحهم. وقد كانت الطائفة اليهودية في مدينة قسنطينة ذات إعتبار، وتسللت إلى مراكز مؤثرة في صنع القرارات لصالحهم، وخاصة في عهد السيد مورينو Morinaud، رئيس بلدية قسنطينة.

لقد سادت مقالات العمودي نبرة الدعوة إلى التآخي والتآلف والوفاق، لأنها تمثل قدر السكان كلهم. والأهم من كل الذي جرى يوم 05 أوت 1934، وتداعياته هو القدرة على إستخلاص الدروس البليغة لصالح السكان الجزائريين، مشيرا إلى مسؤولية الإدارة الإستعمارية في الأزمة. وضرورة البحث عن سياسة أخرى للتعايش الإجتماعي بين اليهود والمسلمين وبقية الأروبيين.

أجمعت كل التقارير الرسمية والكتابات الصحافية والروايات الشفوية، على أن الحدث الكبير، يعود في اصله، إلى تصرف طائش لليهودي عليا وخليفة Aliaou khalifa (وكان في إجازة عسكرية)، إزاء جماعة من المسلمين الذين كانوا يتوضؤون تأهبا لصلاة العشاء يوم 03 أوت 1934. فتحت تأثير الخمر إمتد به اللغو إلى السب والقدح والتجديف في دين الإسلام.

كل شيئ كان سينتهي بسلام، لأن المسلمين. قدموا شكوى تظلموا فيها من عربدة عليو خليفة ومساسه بالدين. لكن بعض ممثلين الطائفة الإسرائلية، ويورد العمودي أسماءهم: لولوش H.Lelouche،(1) سلطان Sultan، و طوبيانا Tobiana(2) (المحامي)، عمدوا يوم 1934/08/04 إلى تأجيج الغيظ اليهودي ضد المسلمين وتأليب السلطات العمومية على الأهالي ... *"ونحمد الله، يقول العمودي، على أننا لم ننساق إلى هذه السابقة الخطرة التي أقدم عليها إخواننا الساميين، بحيث لم نستدرج إلى الضغينة والتعصب"*.(3)

ثم يؤاخذ ممثلي الطائفة الإسرائلية، عدم سعيهم منذ البداية إلى تطويق نار الفتنة، واحتواء الأزمة قبل إستفحالها، وكأن الجريمة كانت مقصودة في حد ذاتها لتمرير مآرب

---

(1) - راجع تقريره في :

- La défense, n°30, 14 Septembre 1934.
(et) in - R. Attal. Op. Cit. P.52.

(2) - Ibid. P.59.

(3) - La défense, n° 31, 28 Septembre 1934.

خفية. وهو ماجعله ينصرف مباشرة إلى اليهود الجزائريين ليطرح عليهم جملة من الأسئلة تحدّد موقفهم من ممثليهم :

1)- "هل تؤيدون مايكتبه الذين يتحدثون بإسمكم ؟

2)- *في حالة الإجابة بنعم، فكيف يمكنكم إذا ، الجمع بين هذا الإتجاه الذي يعمل على تأييد وتأبيد المحنة وسوء التفاهم بينكم وبين المسلمين الجزائريين ؟*

3)- *في حالة الإجابة بلا ، لماذا لاتنددون علانية ، بمن كانوا وراء هذه الفتنة ، الذين تسببوا بتصلفهم، وغطراستهم في مأساة ، 05 أوت ، ويبحثون اليوم، لغايات ستكتشف لاحقا ، النيل من وضعيتكم ومستقبلكم ؟*

4)- *إلا يكفيكم، الدرس البالغ القساوة للأحداث الأخيرة من أجل تحديد ، وبصورة نهائية ، أفضل سبل التعامل مع المسلمين الجزائريين ؟*

5)- *أتنسون الخيرات التي غمركم بها أسلافكم (المسلمون) ، ايام ماكانوا سادة هذا البلد ، وفي وقت كانت كل شعوب العالم تطاردكم وتضطهدكم شر إضطهاد ؟* ".(1)

صاغ العمودي هذه الأسئلة من وحي التقارير والبيانات التي صدرت عن ممثلي الطائفة اليهودية ، وأعادها إلى صلب المسألة : تعايش العناصر السكانية في الجزائر ؟ لأن الأحداث الأخيرة، في حد ذاتها ، كانت ستمر بصورة عابرة، لولا أن ممثلي اليهود ضخموها بدعاية صاخبة ، بحيث تظهر كمظهر من مظاهر معاداة السامية ، في سيان تاريخي يساعد على ذلك ، وهو المد النازي.(2)

تلقي العمودي بعض الإجابات عن هذه الأسئلة وأختار منها عينة للشاعر اليهودي الشاب Kouby ، الذي قدمه إلىقرائه : إنه شاعر شاب ، على دماثة من الخلق وطيبة

---

(1) - Ibid

(2) - يقول روبير أطال R.Attal : "تندرج أحداث 05 أوت المناهضة لليهود، في مرحلة من التاريخ إتسم بالأيديولوجية النازية فمعداة السامية وجدّ صداها في الجزائر ، وسط سكان لم يتوصلوا إلى حل تناقضاتهم ويعانون العنف في ذروته القصوى".

- R.ATTAL, Op. Cit. P.128.

سريرة، يتحرى الحقيقة بقدرما تسمح به إمكانياته. وقد حقق بنفسه في أحداث 05 أوت، وقدم تقريره في الصحافة، ثم كتب رسالة/نداء يدعو فيها إلى الهدوء والهدنة والتسامح بين المسلمين واليهود في جريدة الدفاع.(1)

وفي مقال له عمّا دار بينه وبين الشاعر، عرض العمودي ما ذهب إليه كوبي Kouby: إن الثلاثة الذين ذكرهم في جريدة الدفاع (لولوش، سلطان، طوبيانا) لايمكن اعتبار رأيهم في أحداث 05 أوت، بأنه يعبر عن أغلبية اليهود، لأن هؤلاء كثيرا مايجمح بهم خيالهم إلى التنطع والتهكم على المسلمين. كما رفض وصف المسلمين بالمناهضين للسامية لأنهم هم أيضا ينحدرون من أصل سامي.

رغم حسن طوية الشاعر كوبي : وسلامة سريرته، فقد سارع العمودي إلى التوكيد، إلى أن موقف الشاعر لايمثل للأسف، الموقف اليهودي الرسمي، لأن البيان الصادر عن النشرة الفيدرالية للجماعات اليهودية في الجزائر، هو دعوة صريحة إلى الحرب ضد المسلمين.(2)

وواضح من الأسئلة السالفة، أن العمودي، لم يكترث للأحداث في حد ذاتها،(3) وإنما صرف اهتمامه إلى الذين يريدون استغلال الأحداث وتوظيفها لتمرير نوايا سيئة تضر بوجود السكان في تعددهم العرقي.

لقد أراد ممثلو الطائفة الإسرائيلية وانصارهم، تحريف النقاش نحو المركز الإجتماعي والقانوني للمسلمين. حيث ساد خطاب يدعو إلى تجريدهم من ممارسة بعض الحقوق وبقايا الحريات وأخبار السلطات العامة إلى ضبط في شأنهم قوانين وإجراءات تمنعهم من معاودة إرتكاب جرائم ضد اليهود. يرى العمودي، أن من جملة ما أفرزته أحداث 05 أوت، هو أن

---

(1) - La defense, n°28, 10 Aout 1934.
(2) - Bulletin de la fédération des sociétés juives d'Algerie. Cf la defense, n°32, 05 Octobre 1934.

(3) – وهذا ما تأكد في مابعد، أن الحادث كان عارضا، ولم يجر ترتيبه من قبل.كتب أجرون Ch.R.Agéron، "إن الدراسة المتأنية لوقائع الأحداث كما أوردتها لجان التحقيق الرسمية وغير الرسمية، تسمح بالتوكيد إلى الحادث (تجديف اليهودي للمسلمين داخل المسجد) كان تلقائيا... لم تكن هناك مؤامرة سابقة، كما ذهب إليه الأعيان الإسرائيون، ولا إستفزازا إداريا كما إدعى المحققون الشرعيون، ولم تكن هناك خلفيات سياسية كما إعترف بذلك الدكتور إبن جلول".
- R.Ageron, Op. Cit. P.426.

الطائفة اليهودية كانت مسلحة (تحمل أسلحة نارية تحسبا لأي إعتداء من المسلمين)، وهو ماضاعف من الشعور بالدونية لدى المسلمين، كتب العمودي : ***نطالب بتجريد الجميع من السلاح وبتطبيق نظام واحد على جميع سكان الجزائر، بدون تمييز في العنصر أو في الدين***".(1)

ينتهي العمودي، في مقاله السادس . أن المأساة، ناجمة عن تراكم لعلاقات إجتماعية فاسدة على طول إمتداد تاريخ الوجود الفرنسي في الجزائر، فمن تداعيات مرسوم كريميه Cremieux إنه لم يرفع من شأن اليهود إلى درجة المواطنة وحسب، وإنما وضع المسلمين الأهالي في مرتبة دونيا، أدت في المطاف الأخير إلى إتساع البون إجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا بين الأهالي المسلمين والطائفة الإسرائيلية، التي كانت مجرد رعية تماما كالمسلمين قبل مرسوم 24 أكتوبر 1870.(2)

وهكذا، فمسألة قسنطينة، جاءت لتكشف تناقضات، وتعبر عن أزمة متعددة الأبعاد. فيجب أن لاتمر، كما يرى العمودي، من دون استخلاص الدروس منها. فيقع على السلطة الفرنسية إعادة ترتيب العلاقة السكانية في الجزائر. وإعادة صياغة مشروع إجتماعي – إداري جديد ينظم حياة الطوائف الموجودة في الجزائر. يقول العمودي : "***لقد دلت التجربة أن السلام والوفاق بين سكان طوائف وأجناس متعددة، وفوق أرض واحدة، لايمكن أن يتم مادامت كل الحقوق وجميع المصالح يستفيد منها عنصر واحد فقط، وأن العنصر الآخر ليس له إلا أن يتحمل الأعباء والمسؤوليات وتحرير الشكاوي وذرف الدموع***"(3) كما يقع على عاتق الطائفة الإسرائيلية، أيضا أن تعيد نظرتها إلى المسلمين بعيدا عن الدونية والإحتقار. فإذا كانت قد إستفادت من إمتيازات إقتصادية، إجتماعية وسياسية، على حساب المسلمين، بفعل السلطة الإستعمارية، فإنها لايمكن أن تستمر العيش في هذا الجو الذي يشجع التباين وتوسيع الهوة بين السكان. "***فالعلاقات الإنسانية مهمة جدا في إرساء جو الوئام والوفاق بين المتعايشين فوق أرض واحدة***".(4)

---

(1) - La défense, n°33, 12 oct. 1934
(2) - La défense, n°35, 26 Oct 1934.
(3) - La defense, n°41, 07 Dec 1934.
(4) - Ibid

- الفصل الثالث -

- العمودي والمؤتمر الإسلامي الأول (جوان 1936) :

شهد شهر جوان 1936، أول تجمع للمسلمين الجزائريين في تاريخهم تحت الحكم الفرنسي. فقد كان هذا الحدث السياسي التاريخي، أول تجربة لمحاولة توحيد خطاب المطالب حيال الإدارة الإستعمارية. واستطاع ممثلو الشعب مع تباين أفكارهم ومشاربهم الثقافية والسياسية(1) أن يناقشوا طيلة يوم 7 جوان، أهم القضايا السياسية والإجتماعية *"التي تتعلق بمصير الشعب الجزائري"*(2).

ويعد هذا التجمع، الصيغة التي طالما كان يحلم بها العمودي منذ أن بدأ يكتب في قضايا وشؤون المسلمين وعلاقتهم بالإدارة الفرنسية. فقد كتب مثلا عن الدعوة إلى تجمع يرمي إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف الجزائرية وتوحيد خطابهم : *"فإن كان في وسع أحد أن يوفق بين فكرتي باديس والزناتي، وبين مذهبي العقبي وأيت قاسي وبين رأي الزاهري وساطور، فلا يستحيل على أنا أن أكون كفيلا بمستقبل زاهر"*.(3)

وتوكيدا لهذا الإتجاه، كان العمودي يرى. أن مستقبل الحركة الإصلاحية، التي انخرط فيها منذ البداية، يجب أن تنهض وتضطلع بها النخبة المتنورة، المتكونة في الجزائر من المثقفين باللغة العربية والفرنسية. *"الحركة الإصلاحية (في مدلولها العام)، في كل قطر وفي كل زمن تديرها النخبة المتنورة من الأمة، ولا يمكن أن تقوم بها الأمة قاطبة، وغير خاف أن النخبة المتنورة بالقطر الجزائري تشمل على الشباب المتخرجين من المدارس الفرنساوية الآخذ ين حظا من العلوم العصرية، الجاهلين جهلا تاما ما*

---

(1) - حول تغطية الشيوعيين الجزائريين للمؤتمر، راجع

- La lutte sociale n°53, 15-30 Juin 1936

(2) - La défense, n° 109, 12 Juin 1936.

(3) - الإصلاح، عدد 4، 3 أكتوبر 1929.

يتعلق بالعلوم الدينية الإسلامية وتشمل أيضا على الشباب الذين تعلموا العلـوم العربيـة وتربـوا تربيـة إسـلامية وتخلقـوا بـأخلاق إسـلامية مـع مراعـاة الواجـب والمقتضيـات العصرية".(1)

أما أول دعوة صريحة لعقد مؤتمر إسلامي يضم جميع ممثلي ورموز الأهـالي فكـانت على صفحات جريدة "الدفاع" من طـرف عبـد الحميـد بـن بـاديس،(2) الـذي كـان رئيسـا لجمعيـة العلمـاء. ولقيـت هـذه الدعـوة إسـتجابة عريضـة وسـط الأهـالي وممثليهـم وبعـض الشخصيات المستقلة الليبرالية، لما لشخصية إبن باديس من نفوذ ومصداقية. وقد سـاعدت شخصيته والتيار الذي يمثله، كثيرا على إمكانية عقد المؤتمـر، حيـث لـم تكـن الجمعيـة، خاضعة لأي تأثير حزبي فرنسي،(3) ولا تحت نفوذ الإدارة الفرنسية،(4) بل شقت لنفسها منذ البداية طريقا أصيلا، مستقلا عن الأجواء السياسية والمشـاحنات الكلاميـة التـي كثـيرا ماشوهت مطالب الشعب الجزائري ونالت من نوايا الأطراف الأهلية.

بإسـتثناء المماحكـات والسـجلات بيـن العلمـاء والطرقيـين، بعـد الإجتمـاع الثـاني لجمعية العلماء، لم يكن للمصلحين خلافات مؤثرة أو خصومات عائقة لكل وفاق أو مصالحة أو توحيد لخطاب المطالب. وإذا كانت الحركـة الإصلاحيـة، تعتـبر نفسـها نفيـا تاريخيـا للمؤسسـة الطرقيـة، فإنهـا إضافـة إلـى ذلـك تشـترك مـع بقيـة الأطـراف الأخـرى فـي المدلـول السياسـي والإجتمـاعي للاصـلاح (La reforme)، الـذي

---

(1) - المرجع نفسه

(2) - La défense, 03 Jan 1936.

(3) - مثال ذلك، الحزب الشيوعي الجزائري، الذي لم يتخلص في ذلك الوقت من وصاية الحزب الشيوعي الفرنسي، رغم ما أوصى بـه المؤتمر العالمي (XII)، للأممية الشيوعية (موسكو/ أوت 1935)، بضـرورة اسـتقلال الأحـزاب الشـيوعية الموجـودة فـي المسـتعمرات والدول المستعمرة. يقول عمار أوزيقان (الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائـري) فـي كتابـه Le meilleur Combat، **"لـم نسـتطع المشاركة في هذا المؤتمر الأممي، ولا قيادة الحزب، وخوض الصراعات، لأننا لم نحقق بعـد تنظيمـا مسـتقلا لحزبنـا الـذي كثـيرا ماكان يبدو كحزب أروبي مستورد، يتعاطف مع مطالب العمال الجزائريين"**. أنظر

- J.Juquet, la revolution nationale algerienne et le parti communiste francais (T.2. Paris. le centenaire. 1974, P.341.

(4) - مثال ذلك، فيدرالية المنتخبين المسلمين، التي كانت تضم أعضاء في الهيئات النيابية والمجالس المحلية والوظـائف الإستشـارية والمندوبيات المالية.

كان يعني في ذلك الوقت : الحق في المواطنة الفرنسية مع المحافظة على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية، والتماس إجراءات وقرارات إدارية من أجل تحسين وضعية الأهالي، الإنتصار المبدئي لمشروع فيوليت Violette من بين المشاريع المعروضة لحل المسألة الأهلية.

والحقيقة أن منهج الاستقلال (عدم الوقوع تحت نفوذ أطراف أخرى) والنشاط الأصيل (المستوحي من مقومات الأمة الجزائرية) قد لازم الحركة الإصلاحية منذ نشأتها الأولى. وأفضل من عبر عن هذه الحقيقة بالصيغة السياسية الجادة هي الصحف الإصلاحية التي صدرت باللغة الفرنسية. فقد سبق لصحيفة "الدفاع" بعد أربعة شهور من تأسيسها، أن دعمت بقلم ابن حورة (الذي كان يكتب بإسم مستعار Aboulhak)، إلى تأسيس حزب سياسي مستقل كمخرج وحيد للمسألة الأهلية(1). ومن جهته كتب العمودي سلسلة من المقالات عام 1934، تحت عنوان "واجب الساعة الراهنة". شرح إبن حورة طبيعة هذا الحزب على النحو التالي : *"إن الحزب الذي ندعو إلى تأسيسه، لابد أن يسعى إلى التربية المدنية للشعب بتنمية الشعور بواجباته السياسية، ولايكون تحت رحمة أي جهة، رائده الوحيد هو الوصول إلى وضعية مثلى، متوسلا العقلانية وقوة التفكير، وهدفه، هو تجديد عقلية الجماهير بوعيها لحقها في حياة كريمة. وينصرف نشاطه إلى إعداد خطة إقتصادية، إجتماعية وسياسية، قادرة على إثارة الحيوية والحماس، التي لامناص منها من أجل بعث مجتمع عانى طيلة قرون من سطوة إيديولوجية، تنبذها الأخلاق وينكرها الاسلام"*.(2)

إنقطع العمودي طيلة السداسي الأول من سنة 1936، بعدما عرض دعوة إبن باديس في جريدة الدفاع، إلى الأعداد للمؤتمر. فقد تولى الإتصال والتنسيق مع الجهات التي تبنت فكرة المؤتمر. ترأس الإجتماع الذي ضم الشيخ إبن باديس، وإبن جلول يوم 17 ماي 1936، الذي تقرر على إثره إنشاء لجنة لإثارة "الرأي العام"، والجماهير. وضبط تاريخ المؤتمر/بحر

---

(1) راجع ما أثارته دعوة إبن باديس :

- L'union par le parti. L.Tahrat La défense. n° 90. 17 Janvier 1936.
- H. Bernier, la defense n° 89. 10 Janvier 1936

(2) - La defense. n° 12. 13 Avril 1934.

شهر جوان 1936، وحددت الخطوط العامة لبرنامج الإصلاحات التي تعرض على السلطات الفرنسية.(1)

لقد رافق الإعداد إلى المؤتمر الإسلامي. نقاش كبير، جرى تحت عنوان كبير "المسألة الوطنية" التي أثارها فرحات عباس،(2) وكانت لها تداعيات وأصداء في جريدة الدفاع نفسها. وأنتهى النقاش، في نهاية المطاف، إلى مايشبه الإجتماع بناء على أرضية مشتركة، ضرورة قبول فكرة المؤتمر الإسلامي.(3) ثم قيض لإمكانية تحقيق فكرة عقد المؤتمر وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا.

أسفر المؤتمر الإسلامي الأول عن حملة من النتائج، صيغت في ميثاق مطالب الشعب الجزائري، الذي رفعه وفد المؤتمر في شهر جويلية، إلى حكومة السيد بلوم. وجاءت المطالب ضمن ثلاثة عنوانين :- إلحاق الجزائر رئسا بفرنسا، المحافظة على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية، فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، وإعادة الأوقاف والمعاهد الدينية إلى المجموعة الإسلامية. حرية تعليم اللغة العربية وحرية الصحافة. ومما جاء في المطالب الإجتماعية والإقتصادية: إجبارية التعليم للجنسين. - إنشاء مرافق إجتماعية،مستشفيات ومصحات، مطاعم شعبية، المساواة في الأجر في مقابل نفس العمل، العناية بعالم الفلاحة والفلاحين.أما في ما يتعلق بالمطالب السياسية: العفو

---

(1)- La Défense, n°108. 4 juin 1936

(2)- La Défense. n° 95, 28 fev 1936

(3) - إستعرض الأستاذ محفوظ قداش، جملة تدخلات الأطراف المسلمة والفرنسية حول فكرة المؤتمر والمسألة الوطنية، وانتهى إلى هذه الخلاصة : "لقد قبل المنتخبون والأعيان والعلماء ووطنيو نجم شمال أفريقيا، فكرة المؤتمر. في مالم يكن للشيوعيين والإشتراكيين أنصار "جبهة شعبية - إسلامية"، إلا أن يرحبوا ويؤيدوا هذا الرأي أيضا. لكن بقيت الصعوبة فقط في إعداد برنامج مشترك. فأنصار الجبهة الشعبية، لم يكن بوسعهم إلا قبول جملة من الإصلاحات، بينما المنتخبون لم يكن بمقدورهم تجاوز بشئ من الحذر الحدود المفروضة عليهم، بقي العلماء والوطنيون الذين يتعلق بهم نجاح المؤتمر، لأنهم يمثلون القوة الحيوية في البلد : الإيمان والوطن".

- M.Kaddach, Histoire du nationalisme. OP. Cit A. 426.

السياسي، توحيد هيئة المنتخبين (Collége)، حق الانتخاب والترشح.(1)

هذه هي مجمل المطالب التي وردت في كراس ميثاق مطالب الشعب الجزائري، وكان العمودي، واحدا من محرريها، وعليه، فهو يعرف تماما مدلولات المصطلاحات والمعاني التي تحيل إليها نصوص المطالب. فمن الواضح أن هذه المطالب، تبدو وكأنها تريد أن تحقق مطالب كل الأطراف التي ساهمت في المؤتمر، بمعنى أن كل فقرة جاءت تقريبا لتعبر عن إرادة طرف معين. فمطلب إلحاق الجزائر بفرنسا هو تحقيق لسعي فيدرالية الناخبين المسلمين،(2) والمطالب الإقتصادية وبعض الفقرات السياسية إضافة إلى حرية ممارسة الشعائر الدينية، والاحتفاظ بالقانون الإسلامي بلأحوال الشخصية والحريات السياسية العامة، فعبرت أكثر عن جهة نظر "العلماء".(3)

---

(1) – راجع النصوص الكاملة لهذه المطالب في "الشهاب"، عدد جويلية 1936، ص : 236، 237 و "البصائر"، عدد 30 جويلية 1936، وقد وردت في سياق مقال للشيخ الطيب العقبي وهي نصوص غير رسمية. أما النص الفرنسي، الكامل، يمكن العودة إليه في - La defense, n° 111, 26 Juin 1936.

(2) – صحيح أن كل فقرات الميثاق تلزم كل الأطراف التي شاركت في المؤتمر، وأنها بالتالي تكون وافقت عليها، رغم ذلك يجب الوقوف على حقيقة هذه المطالب مع المشروع الذي يسعى إليه كل طرف بنية "تفعيل" الحياة السياسية العامة، حتى ولو تطلب الأمر نوع من المقايضة السياسية، بناء على مبدأ : لأمرر مطالبك حاول أن تمر مطالبي أيضا.

يورد الأستاذ المؤرخ، أجرون Ageron، فقرات من تصريحات لبعض الأعضاء "المنتخبين المسلمين" مثل طاهرات، ومارسيل ريجي، حول مدلول الفقرة الثانية من المطالب : "إلحاق الجزائر رسما بفرنسا" صرح مارسيل ريجي الذي عين حديثا (1936) نائبا في مجلس مدينة الجزائر، أنه يجب إلحاق مقطعات الجزائر الثلاث، بالمتروبول، إلغاء الحكومة العامة، المجالس الجزائرية، وقف العمل بالبلديات المختلطة، ونظام المتصرفين الإداريين Administrateurs، ونظام القياد Les Caids، منح تمثيل برلماني للجزائريين المسلمين في إطار هيئة إنتخابية واحدة "Collége unique".

- CH.R. Ageron. L'Algerie algérienne", de Napolion III à de Gaulle, sindbad, Paris P.126 et 147.

(3) – أنظر، نص اللائحة التي تقدم بها العلماء إلى مكتب المؤتمر، رئيس جمعية العلماء (الأعمال التحضيرية)، وجاء فيها :

أ)– تعتبر اللغة العربية، لغة رسمية مثلها مثل اللغة الفرنسية، بحيث تكتب بها جميع المنشورات الرسمية، وتعامل صحفها مثل الصحافة الفرنسية، وتعطي الحرية في تعليمها في المدارس الحرة مثل اللغة الفرنسية.

ب)– الديانة . تسلم المساجد للمسلمين مع تعيين مقدار من ميزانية الجزائر لها، يتناسب مع أوقافها، وتتولى أمرها جمعيات دينية، مؤسسة على منوال القوانين المتعلقة بفصل الدين عن الحكومة. – التعليم الديني : تؤسس كلية لعلوم الدين ولسانه العربي للتخريج موظفي المساجد، من أئمة وخطباء ومدرسين ومؤذنين وقيمين وغيرهم.

جـ)– القضاء : ينظم القضاء بوضع مجلة الأحكام الشرعية على يد هيئة إسلامية يكون إنتخابها تحت إشراف الجمعيات الدينية، المشار إليها في الحكم السابق، وإدخال إصلاحات على المدارس التي يتخرج منها رجال المحاكم، منها تدريس تلك المجلة والتحصن بالعلوم الشرعية الإسلامية، وطبع التعليم بطابعها لتكوين رجال يكونون من أصدق الممثلين لها".

– البصائر، عدد، 24، 19 جوان 1936.

- بين العمودي ومصالي الحاج حول نتائج المؤتمر الاسلامي :

عُيّن العمودي نائبا لرئيس المؤتمر (إبن جلول)، لأهمية الدور الذي إضطلع به، وماينتظره أيضا. فقد كان يرى أن المؤتمر من بنات أفكاره وثمرة جهوده، وبالتالي، فقد حرص على الحفاظ على الإجتماع والتمسك به كمكسب يحققه الشعب الأول مرة في تاريخه تحت السلطة الفرنسية، وضرورة التصدي لكل محاولات النيل منه. فأفرد صفحات طويلة من جريدته الدفاع لتمجيد المؤتمر ونتائجه، والرد على المعترضين عليه، فضلا على عرضه للعديد من مقالات لكتاب فرنسيين(1) و غير فرنسيين حول الوحدة الاسلامية التي حققها المؤتمر.

كتب العمودي مقالاته حول مطالب المؤتمر في سياقها الصحيح التي وردت فيه، وضمن أبعادها وشروطها التي إقتضاها طبيعة الإجتماع والمجتمعين. والخلاصة المكثفة لتلك المقالات هي الدعوة إلى عدم التشرذم عن الإجتماع العام. فالمرحلة كما يرى العمودي، هي مرحلة إتفاق وتحصين الوحدة بين الأهالي المسلمين وتنمية شعورهم بالإنتماء إلى مصير مشترك، مع الحذر الشديد من مغبة الإنزلاق إلى خلافات مهدرة للطاقات ومزيفة للوعي بحقيقة مطالب المسلمين.

من جملة القضايا الخلافية التي إحتاجت إلى الرد، هو إعتراض رغيم نجم شمال أفريقيا مصالي الحاج،(2) على الفقرة الثانية التي وردت في نصوص مطالب الشعب الجزائري. *"إلحاق الجزائر بفرنسا رأسا، إلغاء الولاية (الحكومة) العامة الجزائرية، ومجلس النيابات المالية ونظام البلديات المختلطة"*. علاوة على رفضه دعوة المؤتمر إلى تمثيل نيابي للأهالي في برلمان موحد مع فرنسا. وبقي مصالي الحاج يندد بموقف

---

(1) - قدم الكاتب الصحفي الفرنسي هنري برنيه H.BERNIER، شهادة عن المؤتمر : "وبشهادة الذين حضروا المؤتمر، سواء أكانوا من اليمين أو من اليسار، فإن المؤتمر كان تعبيرا مباشرا من أفكار ومشاعر، وإرادة عالم المسلمين الجزائريين بأسرهم".

- M.Kaddach, Histoire du nationalisme ... T.1. P.P. 417 - 525 (et) T.2. P.P. 531-570.

- El Ouma, juillet / Aout 1936.

" Ce que nous pensons de la charte revendicative présentée par la délégation Algerienne et au congrés musulman algerien".

المؤتمر الداعي إلى إلحاق (ربط) الجزائر بفرنسا مباشرة، حتى بعد تأسيسه لحزب الشعب الجزائري (مارس 1937)، وجعل من هذا الرفض عنونا كبيرا دخل به الحياة السياسية بالجزائر.

إن كلمة الربط (Rattachement)، شرحها العمودي مستندا إلى روح ونص المطالب، على النحو التالي : *"كلمة ربط الجزائر بفرنسا لها مدلول إداري لاتتعداه إلى أي معنى آخر. فهي ترادف بالضبط : إلغاء قانون الأهالي Code de l'indigenat. فالفرق بين كلمة ارتباط وكلمة ضم Annexion، واضح بين، فالضم عبارة عن تصرف أو إجراء تقوم بموجبه أمة قوية تضم إليها بقوة السلاح شعبا ضعيفا، فالبلد الملحق إلى الأمة القوية لا يمكنه الإنفلات في ربقة الإستعمار إلا بقوة السلاح".*(1)

والجزائر، كما يرى العمودي، في الوقت الراهن، لايُسوِّغ لها السياق الإجتماعي والحضاري، إتخاذ أي نوع من الحلول الراديكالية، لأنه يعد مغامرة ذات عواقب وخيمة في حق الشعب ، مهما حشوت ذهنه بالخطب الحماسية(2) فكلمة ربط تعني فقط *"الإلغاء الكلي للقوانين الإستثنائية، ونظام الحكومة العامة، وسلطة المكاتب العربية، وقانون الإنديجانا، ومرسوم رينيه Regnier، وتطبيق القوانين الإجتماعية لصالح الشعب الجزائري".*(3)

---

(1) - La defense, n°158, 16 Juillet 1937

(2) – في الخطاب الذي ألقاه مصالي الحاج في المجتمع الذي أجراه وفد المؤتمر العائد من باريس بالملعب البلدي لمدينة الجزائر في 02 أوت 1936، أعرب فيه أنه لم يكن يعارض البته مطالب الشعب الجزائري، الواردة في ميثاق المؤتمر، ولكن فقط عبارة "إلحاق الجزائر بفرنسا". فالرأي عنده، أن هذا يمثل إعترافاً بشرعية السيادة الفرنسية على الجزائر. فليس من صلاحية النخبة الراهنة مصادرة حق جيل المستقبل الذي سيعيش وضعا لم يساهم فيه، وقرره بدلا منه جيل سابق عليه بدون وجه حق.

– راجع النص الكامل لهذا الخطاب في .

- El Ouma, 26 Aout 1936
- M.Kaddache, Histoire du nationalime algerien. T.2. P.931.

(3) - La defense. n° 158. 16 juillet 1937.

ويستغرب العمودي، مواصلة مصالي الحاج مناهضته لمطالب المؤتمر الاسلامي، لمجرد ورود كلمة "ربط"، مع أن مطالبه هو لاتعدو، مجموعة من المطالب هي ذاتها مطالب المؤتمر : *"إنه يصعب علينا تصور مايقضُّ مضجع مصالي الحاج من كلمة واحدة تلخص مايدعو إليه(1)، فلم يكف منذ مدة عن المطالبة بإلغاء مصلحة شؤون الأهالي، وإنهاء العمل بقانون الانديجلينا...إلخ".*(2)

ثم لايلبث في نهاية المقال، أن يؤكد العمودي، على أنه، إذا كان يختلف مع قراءة حزب الشعب الجزائري لميثاق المؤتمر الاسلامي،(3) فلن يبلغ به الأمر إلى فتح النار عليه أو محاربة زعيمه. فما أحوج النخبة المصلحة إلى إدخار جهودها الذهنية والمادية من أجل ترقية الشعب وتوضيح ضميره الإجتماعي وبلورته. وهو ماينسجم في المسعى العام الذي أراده العمودي للخط الإصلاحي الذي يحافظ على ماهو كائن دونما تهديم أو ردم، والسعي الحثيث إلى توحيد الخطاب يقول العمودي : *"لم يكن لدي، خلال كل تاريخ نضالي الطويل والمنضبط والمستقل، إلاحلم واحد، وطموح وحيد : تحقيق الوحدة بين كل المناضلين الحقيقيين، الذين يكافحون ضد النزعة الإستعمارية وضد أنانية الغربان الوحشية، ضد نظام الانديجلينا البغيض ومن أجل ترقية شعبنا الطيب التعيس، وتحقيق كرامته وإقامة في هذا البلد نظام المساواة التامة".*(4)

---

(1) – المقصود هنا، الخطاب الجديد، ونبرة الإعتدال الذي طبعت سياسة حزب الشعب الجزائري. فقد خلت نصوص تنظيمات حزب الشعب مثلا، من أي إشارة إلى الإستقلال أو مايفيد ذلك. نصت المادة الثانية : "يهدف الحزب إلى تحسين الأوضاع المعنوية والإجتماعية والمادية للجزائريين". والمادة السابعة عشر : "يهتم الحزب بالانتخابات : المجالس الجماعية، البلديات، المندوبيات المالية".

- Statuts et reglement du parti du peuple algerien.

(2) - La défense, n° 158, 16 juillet 1937.

(3) – إن سياق نصوص ميثاق المطالب، تمنح أكثر من قراءة وتحمل أكثر من مشروع : "مشاريع وطنية متناقضة : مشروع الانصهار، العضوي في الأمة الفرنسية، مشروع إرتياد سدة الحكم السياسي بواسطة الإقتراع العام، مشروع مناهض تماما للنزعة الانديماجية والمدافع عن النظام الإسلامي للأحوال الشخصية والمطالب بإحياء اللغة العربية والدين الإسلامي".

- J.L. Planche, OP; Cit P.29.

(4) - La défense, n° 160, 30 juillet 1937.

وحيال الشامتين والطاعنين في نتائج المؤتمر، فيتوجه إليهم العمودي بحديث يفصح فيه عن الخوف الحقيقي الذي إنتاب المغامرين وغلاة النزعة الإستعمارية من إمكانية تحقيق مطالب الشعب الجزائري في صيغتها التي صادق عليها المؤتمر. فالمطالب كما وردت في الميثاق هي إفصاح علني، ومن دون مواربة عن إنصراف نية النخبة الممثلة للأهالي إلى تحقيق مطالبها السياسية والإجتماعية والإقتصادية...يقول العمودي ، *"ينطوي الميثاق، في رأي خصومنا على مثلبين : رضا المسلمين به، لأنه يمثل الخلاصة الحقيقية لتطلعاتهم، التي يمكن إجمالها في هذه الصيغة : الإنعتاق السياسي والإجتماعي في إطار تقاليدهم ومؤسساتهم الدينية، ثم أن الميثاق من جهة ثانية، لم يفزع الفرنسيين الذين يتشبثون بالجزائر لأنها لاتضمر أي نزعة إنفصالية".*(1)

لقد كان العمودي، الشخص الوحيد، تقريبا من التيار الإصلاحي الذي تصدي لحملة مصالي الحاج ضد نتائج المؤتمر. فبعد خطابه في الملعب البلدي 02 أوت 1936، راح مصالي الحاج يضاعف من تصريحاته المناهضة للمؤتمر، وتمادى في ذلك، حتى صار يقف -لأسباب أخرى- مع غلاة المستوطنين وذوي النزعة الاستعمارية ودعاة الإندماج التام، من الجزائريين.

تاريخيا، لم يكن نشاط الوطنين (أنصار حزب الشعب وقبله نجم شمال إفريقيا) ذاقيمة معتبرة خلال النصف الأول من الثلاثينيات. فقد كان جل نشاطهم منحصرا في المهجر (فرنسا)، وعادة ماكانوا ينشطون تحت نفوذ الحزب الشيوعي الفرنسي والتنظيمات النقابية الفرنسية. لكن بعد إنتقال أنصار النجم إلى الجزائر، وبداية

---

(1) - Ibid

- مايجدر ذكره في هذا الصدد، هو إتجاه خطاب النزعة الوطنية (المصالية) نحو نفس الموقف الذي بينه العمودي في الفقرة الأخيرة صرح مصالي الحاج، في سياق إنتخابات أكتوبر 1937 : "أن هدف حزب الشعب هو النهوض بالجزائر، ووضعها في مصاف الدول الأخرى التي تتمتع بكامل حقوقها : إلغاء قانون الاندجلينا وقانون الغابات والقوانين الإستثنائية، تأمين الحريات الديمقراطية واحترام الشرعية الإسلامية، تحويل المندوبيات المالية إلى مجلس جزائري ينتخب بالإقتراع العام دون تفرقة في الجنس أو في الدين.

- Cf. Bulletin de l'Afrique française, 1937, P.566.

- راجع أيضا النص بالعربية :

- أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ج1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986 ص : 231.

عملهم وفق ضوابط مؤسسات الإدارة الفرنسية وقوانيها السارية، جنح النجم ثم حزب الشعب(1) إلى الإعتدال في مطالبه، ومحاولة إستمالة الإدارة إلى تفهم أن برنامجه وخطابه، لايناهض ولايعادي السلطات العامة. فكلما توسعت دائرة نشاطاتهم، كلما أبدى أنصار النزعة الوطنية نوعا من اللين والمرونة في مواقفهم. وربما كانت بداية هذا التغيير، عندما تقدم نجم شمال إفريقيا يوم 28 فيفري 1935 إلى السلطة المركزية في باريس بملف إنشاء الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا Union nationale des musulmans nord-africaine. وقد خلت نصوص القانون التأسيس من أي إشارة إلى المادة الثانية من برنامج نجم شمال أفريقيا (23 ماي 1933)الداعي إلى الإستقلال، وأكتفت نصوص التأسيس بمطلب التحرر المادي والمعنوي لمسلمين شمال أفريقي.(2)

ثم أن الشاهد الآخر، على نبرة الاعتدال في مطالب نجم شمال أفريقيا، هو مخطط المطالب الفورية من أجل شمال أفريقيا الذي قدمه نجم شمال أفريقيا في فيفري 1936، ولم يتضمن، أي مطلب إستقلالي، وأُحتَوى فقط على مجموعة من المطالب، توزعت بين مطالب عامة، اجتماعية، إقتصادية، مالية، واصلاحات مختلفة .(3)

---

(1) – ولعل هذا ما أدى إلى نشوب خلاف بين مصالي الحاج، وإيماش عمار. يقول محمد حربي : "لقد رأى عمار إيماش السكرتير العام لنجم شمال أفريقيا، والمعارض الرئيسي لمصالي الحاج، أن برنامج حزب الشعب يحمل تراجعا كبيرا عن برنامج نجم شمال أفريقيا، فلم ينتسب إلى الحركة".

- Aux origines du F.L.N. Le populisme revolutionnaire en Algerie. christian Bourgois Paris, 1975. P.12

– راجع أيضا، أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ص : 220.

(2) - C.Collo, J.R. Henry le mouvement national algerien (texte : 1912 - 1954). O.P.U. Alger. 1981. P.48.

(3) - Note sur l'étoile nord africain. dans C.E.I. Gouvernement général. in Kaddach. Histoire du nationalisme algerien : P.P. 926 - 930.

على هذا النحو إذا، تطور الخطاب السياسي لمصالي الحاج، وموقفه عن الحكم الفرنسي،(1) وبناء عليه تصدى العمودي لموقف مصالي من المؤتمر، وخاصة الفقرة الثانية المتعلقة بـ "إلحاق الجزائر بفرنسا"، الذي اعتبرها زعيم النزعة الوطنية دعوة إلى الإندماج،(2) وجريمة في حق الأجيال الجزائرية القادمة.

لقد كانت كل هذه الإعتبارات ماثلة لدى العمودي عندما أراد إماطة اللثام عن حقيقة موقف مصالي، بعد التطورات الأخيرة قياسا على إعتراضه على الفقرة الثانية من ميثاق المطالب، فقد كتب العمودي مقاله التوضيحي "آخر انذار للوطني مصالي الحاج،(3) محاولا تجريد مصالي من مبررات دعوته، وأعاد بعض أسباب تحول موقف مصالي إلى الملاحقات القضائية والمتابعات البوليسية، حيث أقدمت السلطات المركزية على حل حزب نجم شمال أفريقيا (1936) ثم أقدمت بعد ذلك حكومة الجبهة الشعبية على حل حزب الشعب الجزائري 27 جانفي 1939.

---

(1) - لقد تطور خطاب النزعة الوطنية وأدرك حدود مطالبه، من داخل التجربة نفسها حيث ذهب مثلا، عمار خيدر إلى التصريح في أول فيفري 1936 : "إن شمال أفريقيا لم تنضج بعد لتخوض الثورة، ولتتهيئ إلى خوض الصراعات القادمة".
[Cf.stora. nationnalistes . Op cit. P.37]

(2) - الحقيقة أن الدعوة إلى الإندماج، إنصهار، الأهالي في الكيان الفرنسي، كان يعترض عليها العنصر الفرنسي ذاته في الجزائر، للحفاظ على إمتيازاته الناجمة عن تباين المركز الإجتماعي والقانوني والإقتصادي والسياسي بينه وبين المسلم الجزائري. وعليه، فدعوة إلحاق الجزائر رأسا بفرنسا، هي دعوة تماثلت واقع هذا التباين وخطورته، وحاولت تجاوزه لكي يرقى الأهالي إلى نفس مصاف المواطنين الفرنسيين. فما كان يضايق رجال الإصلاح، هو المعاملة الخاصة التي تمارسها السلطة الحاكمة حيال الجزائريين وهي المعاملة التي حملت منذ البداية بذور المفارقة، ودخلت مع بداية الثلاثينيات المأزق التاريخي. ومطالب الشعب الجزائري كما جاءت في ميثاق المؤتمر الإسلامي، تندرج في مسعى النخبة المسلمة للخروج من هذا المأزق.

حول هذه المعاملة الخاصة يقول الأستاذ هنري كللو : الجزائر، إقليم، مستعمرة إستطانية بينما باقي المستعمرات هي مستعملات تأطير Colonis d'encadrement، وهذا مايفسر الوضع الخاص للجزائر.

- H. Collot les institutions de l'Algerie durant la periode coloniale (1830 - 1962). P.6.

(3) - La défense. n° 160. 30 juillet 1937.

بداية، كان العمودي، يرى أن مصالي الحاج، لم يكن يختلف عن أولائك عن الذين نذروا أنفسهم لخدمة حياة المسلمين وأخلصوا أيّما إخلاص. فقد كان محط إعجاب وتقدير كل المدافعين عن الشعب الجزائري، لأنه إبتلى في سبيل الدعوة إلى تحسين شروط حياة العمال، البلاء الحسن وأبدى قدرات فائقة ومؤهلات رائعة في صراعة مع السلطة الإستعمارية. وكان العمودي، دائما، يؤمن بأن الأشخاص حسب مواقعهم، وكل واحد يستطيع أن يساهم بصورة إيجابية في تحسين ظروف وأوضاع المسلمين الدينية منها والإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ومن تضافر جهود الجميع يمكن أن نرفع الأهالي إلى مستوى المواطنين. أما المماحكات والسجالات والخلافات بين النخبة المسلمة، فهي كثيرا ماأضرت بمصالح الشعب وفوتت كثيرا من فرص معالجة أحوال المسلمين. لكن إنبراء العمودي لمصالي، جاء بعد مايتقين إن خطاب النزعة الوطنية، تطور، بفعل الأطراف المناوئة لترقية المسلمين الجزائريين. فقد وظفت النزعة الاستعمارية موقف مصالي الحاج، لخدمة مآرب إستيطانية القائمة على الإقصاء والظلم والعنصرية في التعامل مع الأهالي الجزائريين. فقد عمدت المصالح الإستعمارية إلى الترويج لمواقف النزعة الوطنية والإستقلالية، قصد قطع الطريق أمام الخطاب الإصلاحي كما صيغ في الميثاق.

فقد جرى الترويج لموقف مصالي من المؤتمر الإسلامي، وتعميمه على أساس أنه مطلب الأهالي. وكان وصف "الوطنية"، تلجأ إليه السلطات الإدارية لتضفيه على كل حركة تخريبية لاتأخذ بعواقب ونتائج أفعالها. "فالوطنية". وصف مستهجن، تلحق كل قوة، أو تيار، يروم الإخلال بالنظام العام الفرنسي. وهكذا كان العمودي يرى، أن تصريحات مصالي الحاج ومايذيعه في الناس، يصب في خدمة مصالح المستعمر، لأن الذين عارضوا ميثاق المطالب، إضافة إلى نجم شمال أفريقيا، هم دعاة الاندماج، غلاة الاستيطان الذين ترعى مصالحهم الحكومة العامة.

يوضح العمودي، كيف يستخدم موقف مصالي الحاج والخطاب الصحفي لجريدة "الأمة" في إتجاهين : إتجاه نحو الأهالي وآخر إتجاه الفرنسيين.

يحذر الوطنيون الأهالي من نتائج المؤتمر بهذا البيان : **"هذا الميثاق، كارثة حقيقية، يهدف إلى حرمانكم ويحولكم إلى متجنسين (مطرنيين M'tourni، مرتدين. أليس الميثاق من صنع أو لائك الذين حضروا المؤتمر منهم المتجنسيين أنفسهم".**

أما تجاه الفرنسيين. فقد جرى تداول موقف الوطنيين على هذه الصورة : **"إن كل مزاعم المسلمين حول الولاء والصداقة، مجرد رياء ونفاق، فلم يطلب بعضهم ربطهم مباشرة بفرنسا حتى هب البعض الآخر يصرخ في وجههم : الخيانة، المهزلة. فا تركوهم لشأنهم ولاتمنحونهم أي شئ، لأنهم لامحالة سيستخدمون ضدكم هذه الحقوق ويرمونكم في البحر"**(1).

وحتى ولو لم يكن مصالي الحاج يريد ذلك، فقد وجد أن خطابه تقدمه السلطات الإستعمارية (الدوائر المناهضة لحقوق الأهالي المسلمين) كذريعة لتأليب الإدارة على نوايا ومطامح النخبة المسلمة. وما كان يحرص العمودي إلى التنبية إليه هو هذا. فلم يكن ينظر إلى موقف مصالي الحاج من المؤتمر لذات الموقف فقط. وإنما كل ماكان يخشاه هو تقديم موقف النزعة الوطنية كشهادة على سوء نية النخبة المسلمة وزيف خطابها وتطرفها. فقد أعياه وجود النخبة دائما في موقع المطالب الأبدي لتحسين شروط حياة المسلمين المادية والمعنوية، ولم تتحفز بمبادرة إلى إستغلال الفرص والمناسبات لفائدة مشروع تتشبث به حيال الإدارة وتلوذ به في سياق نضالها الإجتماعي والسياسي.

لقد كانت الإدارة الإستعمارية، تعود على النخبة دائما بضرورة توحيد خطابها المتعلق بالمطالب، والإتفاق على حد أدنى يجمع في برنامج واضح ويعبر عن حاجات المسلمين الجزائريين، ولم يكن ذلك بنية أن الإدارة، ستقدم فعلا على الإستجابة لمطالب النخبة، وإنما لاذت بهذا الشرط لاعتقادها أنه يستحيل تحقيق إجتماع النخبة المسلمة.

ومن هذا المنظور، إذا، كان العمودي يعترض وينتقد موقف مصالي من مطلب ربط الجزائر بفرنسا. بعدها إنتقل العمودي إلى شرح مطلب الإستقلال الوارد في برنامج النجم سابقا، والذي جرى التخلي عنه إبان

---

(1) - La Défense, n° 160, 30 juillet 1937.

دخول حزب الشعب الجزائري الانتخابات المحلية.(1) ويؤكد العمودي أن مصالي الحاج يحمل فكرة طوباوية، لاتمت إلى الواقع وليست واقعية، لأن مايطمح إليه أكثر بكثير من الوسائل التي يتوفر عليها.(2) فالدعوة إلى الاستقلال مجرد مجازفة، عواقبها وخيمة ليس على فرنسا والفرنسيين في الجزائر فحسب وإنما على المسلمين الجزائريين أيضا، ولعلهم أكثر ضحياها. فمطلب الإستقلال(3) لايوجد مايؤازه أو يحققه، على أرض الواقع ولاعلى مستوى الفكرة النظريةبسبب غياب التنظير لها. حيث لم تكن مبلورة كما ينبغي، ولا على مستوى الوسائل نفسها، لأن القوة الفرنسية أقوى بكثير من أن ينالها تمرد الأهالي ... ولعل الإجراءات القميعة التي لحقت وتلاحق في ذات الوقت مصالي وأنصاره، شهادة على ذلك. يقول العمودي : ***"هناك جملة من الخلافات الجوهرية، باعدت بيني وبين أعضاء حزب الشعب الجزائري على المستوى المذهبي الصرف، لأني كنت أعتبر مصالي إنسانا طوباويا، يذهب إلى المعركة وليس له من العدة غير حماسه وتفائله المفرط، فلا يراجع مسبقا قواه الحقيقية. ولايكترث بمدى إمكانية تحقيق برنامجه.***(4)

---

(1) -

(2) - صرح أحد أعضاء المؤتمر الاسلامي : "أنا وطني مخلص، ومصالي حدثنا كثيرا عن معاناتنا... لكنه لم يرشدنا إلى وسائل عمل لنخرج منها"

- La defense, n° 159, 23 Juillet 1937.

(3) - في إستجواب مع جريدة العدالة La justice، الاصلاحية، عبر مصالي الحاج عن مدلوله لكلمة الاستقلال، ذهب فيه إلى معنى قريب جدا إلى ماذهب إليه الشيخ عبد الحميد بن باديس في مقالته "كلمتنا الصريحة" قال مصالي : "إن الجزائر المسلمة، شعب له لغته الأصلية وله دينه، وله ماضيه التليد، له مفكرين، وتقاليده الاسلامية، واليوم تحرص، رغم الإستعمار على التشبث بهذا المعنى، ومنه نستلهم أعمالنا من أجل الإعداد لمستقبل جدير به. إن الإستقلال أمر طبيعي، متجذر في قلب كل مسلم جزائري، وحق أيضا، إعترفت به لنا فرنسا إبان عملية الإنزال بسيدي فرج، وبمقتضى معاهدة 05 جويلية 1830 التي جاء فيها : "تبقى الممارسة الدينية المحمدية حرة. حرية كل الفئات السكانية، ديانتهم، ممتلكاتهم تجارتهم، صناعتهم، لاتمس بأذى، وستكون نساؤهم موضع احترام".

- La justice, 17 Aout 1937 in Kaddach, Histoire du Nationalise ..T2 ,P.943.

(4) - La défense, n°158, 16 Juillet 1937.

واليوم مصالي في السجن، والواجب يقتضي منى كمسلم ومناضل من أجل القضية الأهلية، أن لا أرى فيه شيئا آخر سوى أنه ضحية للقوانين الإستثنائية، فلقد سبق لي رغم مايباعد بيننا من خلافات في رأي، أن نددت بإيقافة التعسفي، وسأواصل ذلك بكل ما أوتيت من قوة وشدة، إلى أن يرفع عنه الظلم".(1)

هذا ماكتبه العمودي عن مصالي الحاج وموقفه. في سياق إنتخابات المجالس المحلية لمدينة الجزائر (Cantonnales)،(2) كان مصالي قد نال على إثرها 2425 صوتا، غير أن مجلس الولاية ألغى نتائج الانتخابات، ومنح الفوز لقائمة مترشحي فيدرالية المنتخبين.(3)

في الأخير، يمكن القول أن مايميز خطاب العمودي، هو النبرة الإصلاحية التي تشير إلى الاعتدال وعدم الإنسياق إلى الحدية والراديكالية ومعالجة الأوضاع في سياقها كما تمليه من إمكانيات، وفرص تحسينها وخاصة القدرة الذاتية للأهالي المسلمين. فالسياسة عنده، هي القدرة على المطالبة والبحث الدائم عن فضل الصيغ لتحقيقها، وعدم التفريط في كل مانجز، ووحدة التعبير في الخطاب للقوى السياسية والاجتماعية عن الأهالي ... ومن هذا القبيل المؤتمر الإسلامي، الذي رأى فيه العمودي مجرد بداية وليس غاية في حد ذاته، أي بداية التفكير الجاد في المسألة الأهلية التي دخلت إلى المجال السياسي الحقيقي. فما حققه المؤتمر يستدعي رسم منهجية جديدة في التفكير والعمل التنسيقي وتحديد المصاعب التي ستنجم عن تحقيق المطالب، تفاديا لهدر الإمكانيات وإتلافها في قضايا لاتقوم على مايبررها. بل قد تساعد على ابقاء المسألة الأهلية تراوح مكانها بين طرفي القوة والحق، كما وضعها العمودي نفسه :

---

(1) La defense, n° 166, 22 Octobre 1937.

(2) – رشح العمودي إلى هذه إلى إنتخابات في الدور الثاني، ودخل ببرنامج المؤتمر الاسلامي.

(3) - B.Stora, Nationalistes algeriens et revolutionnaires francais au temps du front populaire, l'Harmattan, Paris, P.22.

سينشب صراع بين طرفين . طرف يملك وسائل قوية ، فعالة ، قوة العنف والتآمر ،(1) والمال وجيش من الخونة والوشاه ، وطرف آخر ليس لديه إلا الحق والعدالة ، والدعم الحقيقي والمخلص من الرجال الطيبين هنا في الجزائر أو في المتروبول".(2)

فما العمل ؟ بداية ، يجب الوعي بحقيقة مايحاك للمسلمين الجزائريين من طرف الإدارة والمتطرفين من غلاة المستوطنين وخدمهم الذين تعملون على توهين أواصر السكان المسلمين. لأن مصالحهم تتوقف على تشرذم النخبة المسلمة وتفتتها. فالمعركة التي يخوضها المصلحون بعد المؤتمر هي الحفاظ على الوحدة .. *"بالوحدة والتنظيم وتجاوز الخلافات البيزنطية والممحكات الضارة ، نستطيع أن نجرد خصومنا من سلاحهم. وتشجيع أصدقائنا على مؤازرتنا ، نواصل العمل بدون هوادة من أجل انقاذ شعب وضع فينا كل ثقته ، فيجب علينا أن نكرس طاقاتنا ونشاطاتنا من أجله "*(3).

---

(1) - إشارة إلى مقتل إبن دالي، وتقييد الجريمة ضد الشيخ العقبي، وزميله تركي عباس. حول هذه المؤامرة، راجع مقال إبن جلا - La défense, n° 117, 28 Aout 1936.

(2) - Ibid.

(3) - Ibid.

- مابعد المؤتمر :

لم يتطور المؤتمر الإسلامي إلى صيغ أرقى تمكّن النخبة من مواصلة النضال السياسي، بسبب تنكر حكومة الجبهة الشعبية من الاستجابة لبعض مطالب النخبة المسلمة، الواردة في نص ميثاق المؤتمر. فإذا كان قد قدّر للمؤتمر أن ينعقد بفضل وصول الجبهة الشعبية إلى سدّة الحكم في باريس فإن سقوط الجبهة الشعبية عام 1938، أدى أيضا إلى تضعضع الإتفاق الذي أجمعت عليه النخبة : رجال الاصلاح، المنتخبون، المناضلون (الشيوعيون).

فقد بدأت الإنتكاسة الحقيقية لما بعد المؤتمر، بعد أن رفض مجلس شيوخ البلديات في الجزائر لمشروع(1) فيوليت (جانفي 1937). وعلى أثرها، أخذت الأحداث وجهة أخرى، مناهضة تماما لتطلعات الأهالي، ساعد على ذلك التعثر المتتالي لحكومة الجبهة الشعبية.

غير أنه من الناحية التاريخية، تعد مرحلة مابعد المؤتمر إلى بداية الحرب العالمية الثانية، تجربة خصبة في رصيد النضال من أجل توسيع الوعي بحقيقة حقوق وحريات الجزائريين ومن أجل معاملة منصفة كفيلة بترقيتهم المادية والمعنوية لحياتهم. فإذا كانت النخبة قد إستطاعت أن تنجز عملا رائعا بعقدها المؤتمر. فقد مثلت هذه اللحظة إيذانا لبداية انخراط النخبة المناضلة من إصلاحيين ووطنيين في ساحة العمل السياسي (المقاومة). وقد تطور تيار المقاومة في صفوف الآهالي وتحول من المطالبة بالحقوق والحريات في إطار المؤسسات السارية إلى نوع من النضال يعتمد الخطاب الشعبوي Discours Populiste، أسلوبا سياسيا للمقاومة والنضال، وإتسم في أغلبه بالنزعة

---

(1) - كان موقف العمودي من مشروع فيوليت منذ أن بدأ الحديث عنه هو : "إن جوابي بسيط، كمسلم ومتعلق بإرادة لايثنيها عائق، أقبل كل مشروع يكرس مبدأ : منح الحقوق الحقيقية مع الإحتفاظ بالنظام الإسلامي، للأحوال الشخصية، أعترف أن مشروع فيوليت لايلبي كل تطلعات النخبة ولا الجماهير، فلا زال يحتاج إلى إعادة نظر، ومراجعة، وتعديل وإتمام من قبل الذين لهم شرف تمثيل الشعب الجزائري المسلم".

- La défense, n° 101, 17 Avril 1936.

الوطنية التي جمعت التيار الاصلاحي والاسلامي، العروبي، الاستقلالي.(1)

لقد أدت الدينامية الجديدة التي أعقبت سنة 1936، واخفاق المؤتمر الإسلامي الأول،(2) إلى تفعيل الحياة السياسية العامة في الجزائر، ونشطت على أثره القوى السياسية، للبحث الدائم عن الصيغ الأكثر ملاءمة للسياق التاريخي والوضع العام. فقد راح مثلا العمودي، ينشئ مع مجموعة من زملاءه : مصلحين. أحرار، تنظيما أطلق عليه شباب المؤتمر الاسلامي الجزائري، للحفاظ على مطالب المؤتمر وإنقاذه، ودخل دورات إنتخابية عديدة بإسمه.

وأمتدادا لمسار البحث عن صيغ العمل المشرك وتحضير أرضية برنامج ينطوي على قواسم مشتركة لجميع القوى السياسية المسلمة في مواجهة السلطات الإدارية الفرنسية، دعت صحيفة "الدفاع" إلى تنظيم جديد يضم كل الأطراف التي تضع المصالح العليا للمسلمين فوق كل إعتبار آخر، كتب العمودي : *"لقد بادرت جمعية العلماء أولا، وتبعها المؤتمر الاسلامين ثم أخيرا حزب الشعب الجزائري، رغم تباين برامجهم عموما، إلى الاستجابة، كل واحد على حده، لتطلعات الجماهير، إن الأعداء يتربصون بنا الدوائر، فلبقي مُوحدين ! الوحدةإلى الأبد ! الوحدة في العمل مادام الهدف واحد، لايهم بعد ذلك اختلاف الوسائل من أجل جبهة إسلامية !! الجميع إلى الأمام"*(3).

---

(1) – إذا كان اخفاق المؤتمر الاسلامي، يمكن أن يفسر تحول النخبة المسلمة، إلى الفزعة الوطنية في تصرفاتهاوخطابها، فإن آجرون، شرح سبب ذلك، بالإنتظار الطويل، بغير طائل، للجماهير من سياسة الإصلاحات التي وعدت بها حكومة الجبهة الشعبية، والانسداد الذي وجدت النخبة نفسها فيه بين مطالب "الرعية" ومعارضة أروبيي الجزائر، ولا مبالاة الرأي العام الفرنسي".
- CH.R. Ageron, Op Cit P.124.

(2) – يرى الأستاذ كوللو، أنه، بعد اخفاق وإنحلال المؤتمر الاسلامي الجزائري، راحت القوى السياسية إلى تقديم سلسلة من الإقتراحات، ترمي كلها إلى التنسيق والتعاون في مابينها، ترجم في ذات الوقت حالة في الوعي الجديد، بضرورة العمل المشترك من أجل إفتكاك إصلاحات حقيقية من فرنسا.
- C.Collot, le congrés musulman algerien 1936 - 1938. rev. Alg P.72

(3) - La défense. n° 2 Fevrier 1938.

ولم يكن البحث عن أشكال وصيغ التنسيق قاصرا على رجال الإصلاح (1) فقط، وإنما طال حتى أنصار حزب الشعب الجزائري، الذي بدأ صيته يتردد في الأوساط الأهلية، بعد ماتنكرت حكومة الجبهة الشعبية لمشاريعها الإصلاحية في الجزائر، وإخفاق المؤتمر الاسلامي.(2) فقد صادق حزب الشعب، في مارس 1938، على لائحة جاء فيها : *"يتعهد شباب المؤتمر الإسلامي، والعلماء كمشاركين في المؤتمر، وحزب الشعب الجزائري أمام الله والشعب على إرسال ممثلين، قصد مناقشة وضبط برنامج مشترك للوفاق والعمل بين الجميع، وسيحمل هؤولاء الممثلين إسم لجنة الوفاق التي تقدم تقريرها إلى الشعب ولاغير"*.(3)

هذا ولعل أنضج دعوة إلى الوحدة المشتركة والتعاون الجاد، لفائدة الجزائريين، هو إقتراح حزب الشعب الجزائري لبرنامج معتدل من أجل "مجتمع إسلامي جزائري" *"يمكننا أن نجتمع على المصلحة العليا للجماهير الشعبية وبعض مايوجد في برنامج كل واحد منا"*. وقد أختيرت بنود هذا البرنامج بعناية فائقة حتى لاتثير حفيظة السلطات الفرنسية من جهة وحتى يمكن أن تجتمع حوله أهم التيارات والقوى السياسية الفاعلة في حياة الأهالي. وقد أدى فعلا إلى تقارب حقيقي بين أنصار الحركة الإصلاحية وأنصار التيار

---

(1) - Cf. M'barek El Mlli L'association et le nationalisme . La defense, n° 148, 7 Mai 1937.

(2) – ذكرت أسباب عديدة لفشل المؤتمر الاسلامي، لكن السبب الرئيسي كان، غياب الكتلة التاريخية، تحت لواء زعيم في مستوى تمثيل مقومات الأمة.

- Cf.J.L. Planche, le parti communiste d'Algerie et la question nationale in cahier d'histoire, Paris, n°36, 1989, P.26

– ويذكر الاستاذ بلانش، ان اهم شخصية في مستوى التمثيل هي شخصية إبن باديس، الذي لم يكن يطمح إلى ذلك.

(3) - El Ouma, 11 Mars 1938.

الوطني دلت عليه جميع التقارير التي قيّدتها السلطات الأمنية الفرنسية، عن نشاط "العلماء" ونشاط حزب الشعب الجزائري، وكانت تصنّفه تحت عنوان النشاط الاسلامي الوطني.(1)

وهكذا، إذا، وبداية من هذا التاريخ، يتحدد النشاط السياسي للأهالي (السعي إلى تحقيق المطالب لتحسين أوضاع الجزائريين)، بنبرة النزعة الوطنية، مهما أختلفت أصول كل واحد منهم، وصار يوصف هذا النشاط في دوائر السلطة الفرنسية "الوطنية الاسلامية". فقد تبلور الإتجاه نحو التلاقي والتكامل أكثر من التباعد والنشاط المنزوي ضمن دوائر معزولة. وأصبحت الحركة الوطنية تنطوي على تعبيرات متفاوتة تخدم الإتجاه العام، ساهمت في توضيح ملامحه الإدارة الفرنسية نفسها بواسطة سلسلة من الإجراءات القمعية والاعتقالات : حل حزب الشعب الجزائري، اعتقال محمد الأمين العمودي، توقيف كل منابر الصحف الاصلاحية، إعتقال الشيخ البشير الإبراهيمي أفريل 1940... وكانت صورة هذا اللقاء الذي أجلته الحرب، هو لقاء مصالي الحاج، فرحات عباس، البشير الإبراهيمي عام 1944، وتوقيعهم على وثيقة البيان الجزائري.

---

(1) - إحتوى برنامج الدعوة إلى الجبهة الإسلامية الجزائرية على المطالب التالية :

- إلغاء قانون الاندجينا والإجراءات الاستثنائية.
- منح الحقوق الديمقراطية.
- اعتماد الإقتراع العام الحر في الانتخابات المحلية في المجلس العام والمندوبيات المالية.
- حق الأهالي في تقلد المناصب العليا في القيادة المدنية والعسكرية.
- تطبيق مبدا المساواة في الأجر مقابل التساوي في العمل.
- إلغاء نظام الخماسة وتحديد نظام الفلاحين الصغار، وإعادة لهم أراضي الدومين أو المستعمرة.
- مكافحة الجهل بالتعليم الإجباري باللغة العربية والفرنسية.
- العفو العام عن المعتقلين السياسيين بما فيه معتقلي قسنطينة".

- El Ouma, 27 Aout 1938.

- خلاصة القسم الثاني -

محمد الأمين العمودي (1890–1957)، مثقف، عالج قضايا المجتمع الجزائري من منظور إصلاحي. فهو صحفي، كاتب إجتماعي، إشتغل بالقضاء الشرعي والترجمة في المحاكم، عضو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والمؤتمر الإسلامي 1936، وشباب المؤتمر 1937، سمحت له ثقافته العربية والفرنسية أن ينتقد سياسة فرنسا في الجزائر، ويدخل في صراع سياسي فكري ضد انصار التيار الإندماجي والطرقيين والنزعة الوطنية الراديكالية، ويستقطب في ذات الوقت أنصارا من المتعاطفين مع قضايا الآهالي.

خاض تجربة صحفية متميزة، وأسس منبرا إصلاحيا La défense، غلبت عليه المواضيع السياسية والإجتماعية المنتقدة لسياسة الإدارة الإستعمارية، أدت إلى إنارة قطاع واسع من "الرأي العام" بحقيقة الأزمة الجزائرية.

ومن جملة ماعالجه العمودي، مسألة التجنس وهي من أخطر المسائل التي أعترضت الحركة الإصلاحية، وتعرض لها مع نخبة من المثقفين بالفرنسية، في إطار إشكالية عامة : المواطنة مع المحافظة على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية، مدللا على إمكانية ذلك من الفقه والقضاء والتاريخ الفرنسي ذاته. فقد كان رأيه، المطالبة بالمواطنة لكل الشعب الجزائري، وعارض بشدة القوانين التي تخول السلطة التقديرية للإدارة لمنحها الجنسية للجزائريين فرادى، حيث يترتب دائما على منح الإنسان الجزائري الجنسية الفرنسية فقدانه لمركزه في النظام الإجتماعي الإسلامي دون أن يحصل فعلا على المواطنة الفرنسية التي ترشحه إلى ممارسة الوظائف العليا في الدولة الفرنسية.

الطرقية، عالجها العمودي في إطار ماكان يعرف بالمسألة الدينية : علاقة الإدارة الفرنسية بالدين الإسلامي، حيث ذهبت السلطة الإستعمارية إلى اسناد الشعائر والعبادات والمساجد...إلى قادة الطرقية وجعلت من بعض رموزها ممثلين للإسلام الرسمي. وقد تولى العمودي دراسة المؤسسة الطرقية في بعدها التاريخي بداية من إنهيار الدولة الموحدية في الجزائر، ثم في عهد الأتراك، أخيرا تحت السيادة الفرنسية، موضحا ما يطرأ كل مرة على المؤسسة الطرقية من صلاحيات ودور إجتماعي، ديني وعلاقاتها بالدول المتوافدة. يرى

العمودي أن الطرقية دخلت مرحلة الإحتضار بعد مجئ التيار الإصلاحي نهاية العشيرنيات وبداية الثلاثينيات حيث صار الفكر الإصلاحي هو النفي الإجتماعي والوجودي للمؤسسة الطرقية، خاصة بعد يأس الإدارة الفرنسية نفسها منها في إعقاب تعيين فرنسي على رأس مؤسسة إسلامية.

موقف العمودي من أحداث 05 أوت ؟ لقد بحث العمودي في ظروف وملابسات والعواقب التي من شأنها أن تنجم عن مثل هذه الأحداث في حياة الطوائف والأقوام التي تعيش فوق أرض واحدة. وكمصلح، عمد العمودي إلى تفنيد الطرح الذي ذهب إلى وصف هذه الأحداث بأنها تندرج في سياق عقدة مناهضة اليهود، وإنتهى إلى قناعة لم تهتز مع الأيام، وهي أن الأحداث من صنع "اللوبي اليهودي" لإنتزاع حقوق وحريات وحمايةحيال المسلمين الآهالي.

ومن أهم الأحداث التي إرتبط بها إسم العمودي خلال الثلاثينيات هو المؤتمر الإسلامي. فقد كان المؤتمر هو الصيغة التي بسطت أرضية عمل مشترك وتوطئة لوحدة الخطاب الأهلي، تشجم العمودي لتبليغه الكثير من الجهد و الإجتهاد. وتعد كتاباته في هذا الصدد مساهمة نظرية وفكرية أزالت كثير من اللبس وسوء الفهم الذي رافق نتائج المؤتمر، وخاصة من ناحية تفنيد مواقف وطروحات الزعيم مصالي الحاج وجريدة "الأمة". ولعل هذا الخلاف بسبب نتائج المؤتمر، أعطى فرصة كبيرة جدا لنقل خطاب المطالب الأهلية من مستوى الإعراب إلى محاولة إنتزاعها على مستوى الواقع، دخلت النخبة المسلمة، على إثره مرحلة جديدة، إتسمت بالنزعة الوطنية التي تسعى إلى الاستقطاب السياسي، الذي ظهرت إرهاصاته الأولى عام 1939، أما ثمراته فتأخرت إلى مابعد الحرب العالمية الثانية.

- حصاد البحث ومحاولة إستنتاج -

1)- لامراء أن دراسة وتحليل الشخصيات التي كانت فاعلة في حقل الاجتماع والسياسة، يساعد على التعرف على المراحل التي عاشتها على إعتبار أن الدور الذي يكون قد لعبته هذه الشخصية أو تلك هو جزء عضويا من سياق الأوضاع العامة. فالدرسات البيوغرافية، تمكن الباحث والمؤرخ على التعرف على مدى مساهمة الشخصيات في صنع أحداث التاريخ.

ففي المثال الذي عرضناه في هذا البحث، يتعلق بشخصتين مغمورتين، لم تفرد لها أية دراسة علمية -في مانعلم-، نهيك أن البحث لم يعّرف بهما فقط، بقدرما حاول التعرف على مواقفهما وأرائهما في قضايا الحركة الاصلاحية، خلال حقبة تاريخية حرجة، دخلت فيها الجزائر مرحلة الحسم النهائي في المسالة الوطنية، وكانت للحركة الاصلاحية مساهمة نظرية كبيرة، ساعدت كثيرًا على توضيح الرؤية والتصور.

2)- إشترك العمودي وزناتي في إنهما عاشا سياقًا تاريخيًا وظروفًا إجتماعية وفكرية واحدة. فقط كانا يملكان ناصية اللغة الفرنسية كتابة وتفكيرا. بينما وجه الخلاف بينهما، هو أن العمودي، كان يتقن علاوة على الفرنسية، العربية أيضا، فكرا وثقافة وكتابة، ساعدته في ذلك البيئة التي ترعرع فيها. بينما، زناتي، لم تتمكن منه الثقافة العربية ولم يكن يفكر بها، لعل أصوله الإجتماعية القبائلية وتعلمه في المدارس الفرنسية حال دون ذلك وساعدته أكثر نحو التجوه الإندماجي، أو بتعبيرا آخر، كان ضحية للتعليم الآهالي الذي سطرته ونفذته السلطة الإستعمارية بداية من 1883، وإنتهى موقعه الإجتماعي على العتبة الفاصلة مابين الأهلي والمواطن الفرنسي.

وهكذا، نجد العمودي الذي أنخرط منذ البداية في تيار الحركة الإصلاحية، كعضو أصيل، لم يتغرب في حياته النضالية، بل التحم مع السكان المسلمين وصدرت مواقفه من واقعهم وإهتماماتهم. فقد كانت الحركة الإصلاحية التعبير السليم لتطلعات الأهالي المسلمين بإعتبارها التنظيم الكفيل الذي يستطيع أن يرتقي بالآهالي من وضع مادون المواطنة إلى مواطنين مسلمين. وقد إستطاع العمودي أن يناضل في إطار هذا التنظيم من دون أن ينتابه

شعورا بأزمة هوية، أو يشعر بتراجع في شخصيته القاعدية، بل كانت مواقفه وأراؤه تعبيرا متطورا للفلسفة الإصلاحية في بعدها الحضاري العام.

ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة لزناتي الذي كان "التجربة الأولى" لاستراتيجية التعليم الفرنسي في الجزائر، الأداة لتحقيق المشروع الاستعماري. فقد كانت تجربته النضالية، التعليم، الصحافة، مواقفه من بعض الأحداث ومنها المتعلقة بالتيار الإصلاحي خلال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، تجربة محرجة -إذا جاز التعبير- على صعيد الشعور النفسي والإجتماعي، حيث عانى مرارة الانتساب والشعور المتزايد بإخفاق القضية التي دافع عنها، وبالتالي فقد إنتهت حياته نهاية خائبة من جهة الآهالي، ومن جهة الأروبيين أيضا، فلم يكن أهليا ولا أروبيا.

3)- دشن العمودي وزناتي، مرحلة الثلاثينيات بحوار جرى بينهما على صفحات "صوت الأهالي" "La voix indigène"، حول مسألة التجنس والتفرنج التي كانت تعتبر من المسائل الجوهرية التي يتحدد بها كيان المجتمع الجزائري في علاقته بالسلطة الفرنسية. ففي خضم النقاش، كانت تطرح حقيقة الجزائر ومستقبلها في ظل التشريعات الفرنسية وماتطمح إليه النخبة المسلمة التي كانت تناضل من أجل ترقية الإنسان الأهلي. فقد كان النقاش في مقومات الشخصية الجزائرية، من منظورين مختلفين، منظور المثقف العربي المسلم، ومنظور مثقف إندماجي الذي دفعته ثقافة الفرنسية إلى تبني النزعة الإندماجية كحل "للمسألة الأهلية" التي كانت تنطوي على جملة من العناصر هي : التجنس، التفرنج، اللغة العربية، الإسلام، العروبة، الشعب، الآهالي، المواطنة، اللائكية، مبادئ الجمهورية...إلخ.

فالعمودي كما كان يرى زناتي نفسه (1) من المثقفين الذين يسعون دائما إلى البحث عن صيغة توائم بين حاجات العصر، وضرورة إحترام المذهب المحمدي (الدين الإسلامي)، التي وجدت ترجمتها السياسية في الشعار /المبدأ الذي رفعه المصلحون حيال السلطة الفرنسية : المواطنة مع المحافظة على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية، بينما

---

(1) - La voix indigène, Zenati, n° 27, 12 Déc 1929.
- La voix indigène, Lamoudi, n° 33, 23 Jan 1929.

يختلف زناتي في هذه المسألة عن العمودي ويسقط مسألة النظام الإسلامي من معادلة "المسألة الأهلية". فالإسلام عنده مجموعة من المبادئ المطلقة مثله مثل بقية الديانات التوحيدية (المسيحية واليهودية) وعلاقة بين الإنسان وخالقه وليس له علاقة باي تشريع مدني أو سياسي.

4)- أما بشأن السكان الآهالي في الجزائر. فهم في رأي زناتي كتلة" بشرية لم ترتق إلى مصاف الشعوب المتحضرة ولم تتوفر بعد على شروط المواطنة كما تحدد بها القوانين الفرنسية، بسبب التأخر الفكري والثقافي وعجز المجتمع عن الانتظام في نسق عقلاني يحكم تصرفات أفراده.(1) فالمسلمون الجزائريون، كتلة عاطلة في حاجة إلى خدمات السلطة الفرنسية وبرامجها التنموية في الجزائر، وأن السبيل الوحيد إلى ترقية وتنمية الفرد الجزائري هي المدرسة الفرنسية اللائكية وقيم الجمهورية ومبادئ وأخلاق الحياة الأروبية وليس هناك أي مسلك آخر بديل عن ذلك. لأن فكرة إحياء التراث والعودة إلى الإسلام الأول، هي فكرة وهمية طوباوية، يستحيل تطبيقها وأثبتت عدم صلاحياتها في التاريخ الإسلامي ذاته.

ولم يكن الأمر كذلك عند العمودي، فجل كتاباته تأخذ بمفهوم الشعب الجزائري، وتنوه دائما بإمكاناته الذاتية وانطواءه على قدرات للعيش مع قيم ومقتضيات العالم الحديث، مثله في ذلك بقية الشعوب، ودونما إنسلاخ عن مقومات هويته الأساسية : الإلتزام بالإسلام والتعامل الإيجابي مع تاريخ وجغرافية العالم العربي والإسلامي. وحتى ولئن كان العمودي يستخددم كلمة "الأهالي" للإشارة إلى المسلمين الجزائريين، فالأمر بالنسبة إليه يعود إلى مقتضيات ظرفية عارضة، لايلبث أن يغيب مصطلح الآهالي ببروز خطاب سياسي جزائري لدى النخبة المسلمة، تواجه به الخطاب الكولونيالي الذي يرفض ويمنع إستخدام مفاهيم مثل : الشعب، الأمة، الشخصية الجزائرية، الاستقلال...على الجزائريين.

---

(1) - La voix indigène, n°42, 27 Mars 1930.

هكذا، كان ينظر زناتي إلى الفرد والمجتمع الجزائري، كل واحد منهما إستنفد غرضه ومقوماته السابقة، ولم يعد ينتظر إلاّ الإنصهار في البوتقة الفرنسية ليستعدان حياة إنسانية جديدة. وعلى خلاف من ذلك ذهب العمودي إلى أن الإنسان الجزائري، لازال كائنا مستمرا في التاريخ، لم يفقد كل إمكاناته الذاتية لتطوير نفسه وتجاوز الواقع، فهو يتوفر على ذخيرة علمية وروحية لم تخب. وإنما تبحث عن إطارها السليم من أجل أن تزدهر وتنمو، ولعل من هذه الحوافز المساعدة الثقافة الفرنسية ذاتها (الثقافة المنافية للخطاب الكولونيالي)، غير أن أهم هذه الحوافز هي الإلتحام بالعروبة والإسلام التي تمنح الجزائر رقعة جغرافية وعمق تاريخي كبيرين.

5)- كانت مقالات زناتي، كلها موجه إلى النخبة من المثقفين بالفرنسية، جزائريين كانوا أم فرنسيين، ولم تكن تراوده إهتمامات مخاطبة أو التوجه إلى العوام أو التوعية العامة، رغم أن عنوان صحيفته، كانت تحمل "صوت الآهالي"، كما سبق له أن أسس مع مجموعة من المتعلمين الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية صحيفة "صوت المتواضعين". فكلا الصحيفتين تتسمان بنبرة نخبوية، علاوة على أن زناتي لم يكن من دعاة العمل التعبوى أو الجماهيري. وهو خلاف ماكان يسعى إليه العمودي في إطار الحركة الإصلاحية، التي باشرت عملها منذ البداية، بالتوجه إلى الجماهير الواسعة لتوفرهم على طاقات وحوافز يمكن توظيفها في التنمية المادية والمعنوية. فقد كان زناتي يخشى العمل الجماهيري، ويتوجس منه، لأنه كان ينطوي في رأيه على خطر الوجود الفرنسي، وعادة ماكانت تحيك مؤامرته القوى الشيوعية وتنظيماتها النقابية والسياسية، بينما كانت التعبئة والإرشاد والوعظ والعمل العام والجماهري من أساليب الحركة الإصلاحية في خطابها إلى الشعب.

6)- لقد تبنى زناتي المشروع الاندماجي، كملاذ وخلاص "للمشكلة الأهالية" وعَلَّقَ تحقيق هذا المشروع على السلطة الفرنسية وحدها كقوة رأسمالية، ليبرالية، لايمكن يترك المجال لأي مبادرة أهلية أو شيوعية غريبة عن الجزائري لمحاولة إصلاح الوضع القائم. فرغم مرور مائة سنة من إحتلال وتنفيذ المشروع الفرنسي، لم يتحقق ماكان يدعو إليه زناتي. ومع ذلك لم ييأس ويدرجه في باب "أهون الاخفاقات"، لأنه أفضل من السعي إلى

الماضي والعيش معه، أو إلى فلسفة إرهابية (شيوعية/دموية). فتفاقم الأوضاع وإتساع البون بين السكان المسلمين والأروبيين، وبين المستعمرة والمتروبول، لم تقنع زناتي بضرورة إستخدام أدوات التحليل الماركسي لتشريح الوضع العام وتقديم شروحات مقبولة كما كان يفعل عادة مثقفو المستعمرات.

أما العمودي. رغم أنه لم يحل تحليلاته للأوضاع في الجزائر، إلى الفكر الماركسي. فإنه التقي مع كثير من طروحاته خاصة منها الجانب الإجتماعي سواء على مستوى الطرح أو عرض المطالب، أو على مستوى العمل وطريقة تحقيقها. وقد كانت له كثير من المواقف المؤيدة لمبادرات اليسار والتعاون معه (مشروع فيوليت) الإشتراكي، (المؤتمر الإسلامي) الذي حضره الحزب الشيوعي الجزائري. علاوة على وجود عدة تقارير سرية فرنسية تشير إلى تعاون العمودي مع الشيوعيين والاشتراكيين، بل ذهبت بعض الصحف إلى وصفه بالشيوعي.

7)- إختار زناتي، منذ وعى العالم من حوله، المشروع الإندماجي الفرنسي في الجزائر، كحل "للمسألة الجزائرية". فقد إنتهت به ثقافته الفرنسية إلى قناعة راسخة لم يتراجع عنها إلى غاية وفاته وتمثلت في تجريد الشعب الجزائري من إطاره الجغرافي العربي، الإسلامي، وفرنسته بواسطة التربية والتعليم. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، تبين أن هذا المدخل إلى الإندماج هو دخول في نفق مظلم، لم يستطع أن يخرج منه بسبب إعتبارات ومقتضيات جديدة، جاءت من روافد ثقافية آخرى إعتقد زناتي أنها ولت دونما رجعة...

بينما يستمر فكر العمودي الإصلاحي، في تقديم مشروعية النضال السياسي والفكري بعد الحرب العالمية الثانية، أي بعد الثلاثينيات، ويؤازر تبريراته من روافد سياسية وإجتماعية، وشروط عالمية جديدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مثل : تصفية الإستعمار، توكيد الهويات القومية، النزوع نحو الاتفاق على الأهداف المشتركة والانضواء تحت القواسم المشتركة : الجامعة العربية، الوحدة الإفريقية، حركة عدم الإنحيار...وهي أجواء ومقتضيات جديدة تفاعلت معها الحركة الاصلاحية والوطنية (فقد تداخلت تاريخيا

وأصبح من الصعب تمييز الخطوط الفاصلة بينهما). فإغتنت كتجربة وبررت العمل الثوري ثم المسلح بعد ذلك لتوكيد الذات.

8)- إن الحركة الإصلاحية -كما عبر عنها العمودي- إتسعت دائرتها إلى أكثر من مجال الذي حصرها فيها قانونها الأساسي. فقد وجدت في شخصية العمودي المعبر السياسي عنها، وهو النشاط الذي قلما عبرت عنه الصحف الإصلاحية العربية. إستطاع العمودي أن يقحم القضايا الإصلاحية ضمن مجال التداول السياسي العام، وجعلها حاضرة في كل المناسبات المهمة، وصارت الحركة الإصلاحية على أثر ذلك، طرفا لامناص منه في كل المسائل التي تتعلق بعالم الآهالي ومستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر.

فقراءة تاريخ الحركة الإصلاحية من خلال ماكتبه العمودي تظهر من جملة ماتظهر أن هناك تيار سياسي قوى، داخل الحركة الإصلاحية، عبّر باللغة الفرنسية عن مطالبه السياسية والإجتماعية، فلتت من الثقافة العربية ولم تستطع الإحالة إليها. واليوم نستطيع أن نعد هذه المحاولة تجربة رائدة في حل مشكلة الإسلام والحداثة. فقد أوضحت كتابات ومواقف العمودي، على حقيقة لايمكن الإفتئات عليها. وهي إمكانية إستيعاب الثقافة الفرنسية في إطار مشروع تنويري معاصر من شأنه أن يردم التناقض المزعوم بين الثقافة الإصلاحية، اللغة الفرنسية والنشاط السياسي. فلم يكن خطاب العمودي خطاباً مرسلا على غرار الخطاب الديني الطرقي وإنما خطاب يحمل قضية ينافح عنها بكل ما أوتي من قوة الفكر والثقافة والإجتهاد، ومن خلاله ظهرت الحركة الإصلاحية كجزء أصيل في تاريخ الجزائر الحديث، لابل هي تعبير تلقائي عن ضمير المجتمع الجزائري، حتى ولو التمس بعض المصلحين التعبير الفرنسي لمواجهة ومجابهة الخطاب والممارسات الاستعمارية، فالعبرة كانت بجوهر الإصلاح الذي يعتمد على المرجعية الإسلامية في مناهضة الإحتواء الكولونيالي. وقد بقي هذا الجوهر يلازم الحركة الاصلاحية حتى في تعبيرها باللسان الفرنسي.

9)- إستطاع العمودي أن يقدم تجربته كعينة مشخصة بجمعه بين الثقافة العربية والحداثة. فلم يكن يشعر بتراجع أو تفكر القيم الإسلامية والعربية عندما كان يطالب بالمواطنة الفرنسية. لأنه كان يعي تماما الثقافة الفرنسية ومقتضيات العصر من داخل

الثقافة الفرنسية ذاتها. فالحياة المعاصرة ليست كلها خيرا، والذين يرفضون آفات الحضارة الغربية، لم يكونوا من المسلمين فقط وإنما من الأوروبيين أيضا، خاصة عندما ماكانت السياسة الاستعمارية (وهي من الحضارة الأوروبية) تؤدي إلى تفكيك بين المجتمعات المستعمرة. ومحاربة البدعة والاعتقادات الفاسدة وممارستها وسط الآهالي، لم يكن يعنى لدى العمودي، الدعوة إلى الحداثة في صورتها المتطرفة : *"لقد حاربت، وبكل ما أوتيت من قوة، كل النظريات والمناهج التي تفضى إلى ضياع وإهمال تراثنا الفكري والأخلاقي: لغتنا، ديننا، تقاليدنا الطيبة، ومحاربة في ذات الوقت هذا النظام الذي يصر على أن يجعل منا "مسلمين شرفيين" (...) لكن من جهة أخرى كنت دائما من أشد المعجبين بالثقافة الفرنسية"*.(1)

10)- إن التراث الفكري الذي تركه العمودي، هو بالدرجة الأولى، تراثا نقديا، عبر عنه بصوت مرتفع من داخل الثقافة الفرنسية ذاتها. من وحي منطلقاته الإصلاحية. فلم تكن مقالاته، مجرد بيانات تنديدية، بل مراجعات نقدية تدين المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر لعدم وفائه بالوعود والرسالة التنويرية التي جاء من أجلها إلى الجزائر عام 1830. ويكاد يكون ماكتبته El Ikdam. La voix du peuple. La defense، هو أفضل من وجه بنان الإتهام إلى الوجه السلبي المتنكر لمشروع فرنسا في الجزائر من صلب الثقافة الفرنسية ذاتها التي ضربت عرض الحائط بمبادئ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان، والمواطنة وفلسفة عصر التنوير.

لقد كان الفكر الإصلاحي عند العمودي هو توجه نحو نقد المرجعيات للسياسة الفرنسية، في تعبير صادق، ونقض بيّن لطروحات المشروع الإستيطاني التدميري الفرنسي. ولعل هذا كاف ليشير إلى جانب، لم تكن نعرفه في جوانب الحركة الإصلاحية بصورة عامة، وهو النقد الداخلي لإستراتجية السياسية الفرنسية في الجزائر. فتبنى الثقافة الفرنسية، في رأي العمودي، لا يؤدي في مثال الجزائر، إلى الإعتراف بشرعية الوجود الفرنسي كحالة الشئ المقضي به... وإنما يمكن لهذه الثقافة أن تطعن في الحقيقة المزّيفة

---

(1) - El Ikdam. n° 14. 15 Novembre 1931.

لهذا الوجود قياسا على المرجعية السياسية والفكرية لهذه الثقافة أيضا. وغنى عن البيان أن مايصدق على خطاب العمودي لايصدق إطلاقا على خطاب زناتي.

ففكر زناتي هو مثال الفكر الأهلي الذي خاب في إستيعاب قضايا الجزائر ومحاولة معالجتها من وجهة نظر إندماجي، لأن الواقع كان أكبر من أن تحتويه ثقافة غربية وغريبة عن المجتمع الجزائري. إن قراءة ماكتبه زناتي إلى آخر حياته تؤكد من جملة ما تؤكد خطأ التوجه الأصلي للفكر الإندماجي حيث بقي يتراجع مع التقدم التاريخي لحياة الجزائريين في علاقتهم بالحكم الفرنسي ومن جهة أخرى تؤكد كتابات زناتي، عند التحليل النهائي، أنه تعلق بمشروع يستحيل تحقيقه في الجزائر، وكان هو أحد ضحاياه. لقد حاول زناتي أن يكون مواطنا فرنسيا وتكون الجزائر فرنسية، لكن عبثا تحقق ذلك. فكل دعاة الاندماج بداية من 1920–1950، لم يستطيعواتجاوز العتبة الحرجة التي آلوا إليها بسبب الثقافة الفرنسية التي حاولوا بواسطتها الحياة مع "الآخر" لكن بدون أصالة، أو البقاء ضمن العائلة الأصلية لكن مع معاناة الهوية، على حد تعبير الأب "جان دوجو" J.Dejeux.(1)

11)– ومايمكن إستخلاصه بناء على الفقرة السابقة، هو أن الخطاب الإصلاحي الصادر باللغة الفرنسية يسقط من جملة مايسقط، وصف الحركة الإصلاحية بأنها نزعة تقليدية، عملت فقط على إحياء الثقافة (اللغة خاصة) الكلاسيكية. فقد راينا الموضوعات التي وردت في صحيفة الدفاع، موضوعات تقع في صميم إهتمامات المرحلة التي عاشتها النخبة الوطنية المتطلعة إلى حياة معاصرة، وقيم الحداثة، إن على مستوى الأنظمة السياسية أو الحياة المدنية بصورة عامة.

فالخطاب الإصلاحي الصادر باللغة الفرنسية، يؤازر الخطاب الإصلاحي الصادر باللغة العربية ولايلغيه أو يتناقض معه، فهو يدعم ويوضح أن الحركة الإصلاحية لم يقتصر التجديد فيها على الثقافة العربية العالمة. وإنما إمتد التجديد والنهضة إلى كل مجالات الحياة وإلى كل المستويات الذهنية الشعبية والنخبوية. فقد صدرت كتابات ومواقف العمودي من داخل الثقافة الفرنسية واعتمد على آلياتها لدحض الخطاب الكولونيالي، وبالتالي إبطال كل القراءات التي تضع التيار الإصلاحي في خانة النزعات التقليدية التي

(1) - J.Dejeux, dictionnaire des auteurs maghrebins de langue francaise. P.213.

والتعليم التي كانت تدعو إليها أو في مواقفها التي أتخذتها حيال قضايا وأحداث تهم عالم الآهالي (كتابات العمودي). فقد كان التيار الطرقي ينظر إلى الحركة الإصلاحية وجماعة إبن باديس نظرة مناهضة لهم لخطر دعوتهم على المؤسسة الطرقية (1) ومستقبلها في الجزائر. ونفس الموقف أبداه الإندماجيون (رابح زناتي) الذين نظروا إلى مساعي ونشاط المصلحين بأنها نهاية الوجود الفرنسي. وأخيرا بالنسبة للإدارة الفرنسية، فقد حفلت تقاريرها بالإشارة إلى خطورة السياسية الإصلاحية التي تتخذ من الإسلام واللغة العربية موضوعا لتعبئة وتوعية المسلمين الجزائريين، مما جعلها تتخذ إجراءات قمعية لصد المشروع الإصلاحي. وبناء على هذه الإعتبارات تتحدد الحركة الإصلاحية بأنها حركة مناهضة للسياسة الاستعمارية (الخطاب والفعل الكولونيالي)، ولا تنطوي على أي نزعة إندماجية، أو إسلام شكلي يظهر إلا في الحفالات التشريفات والمراسم فقط.

14)- إن الحركة الإصلاحية ذات بعد وطني في جوهرها، سواء من حيث المنطلقات والغايات أو من حيث التنظيم والمنهج والوسائل. فقد إمتدت دعوتها إلى جميع أرجاء الوطن، وطالت مختلف شرائح وفئات المجتمع الجزائري في تعددية لهجاته وثقافاته. ومن حيث بنية الحركة نفسها. تشكل المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين من أهل المدن والبادية وتناوبت على عضويته شخصيات علمية ودينية من مختلف جهات الوطن : الميزاب، القبائل، الجنوب، الشرق، الغرب، خلافا للنزعة الطرقية التي توكأت بالأساس على الجهوية.

يمثل البعد الوطني القومي للحركة الإصلاحية في الجزائر إستجابة طبيعية لماهية الحركة ذاتها، كما ظهرت في المشرق العربي، التي وضعت نصب إعتبارها : الإسلام كدين ومنهج حياة واللغة العربية كفكر ولغة تداول. فجمعية العلماء هي أول مؤسسة إصلاحية رسمية في الجزائر، تأسست عام 1931، من قبل رجال نهلوا من الشرق الثقافة

---

(1)-خارج القانون أيضا، لخيانتهم الإسلام بدعوتهم إلى الخزعبلات وخيانتهم الأمة لتحالفهم مع المحتل.

- "فقد ظهرت الحركة الإصلاحية لتوها، كمدافع وحيد على الإسلام والثقافة العربية الأمر الذي جعل نظم الزوايا والطرق تبدوا ليس خارج اللّعبة فقط وإنما .

C.f F.Collona, Savants paysants. éléments d'histoire sociale sur l'Algerie rurale. O.P.U. Alger, 1987, P.172.

العربية الإسلامية. وتكاد تكون الجمعية التنظيم الوحيد من جملة التنظيمات الأهلية الذي لم يخضع لنفوذ خارج ثقافة رجاله أو بنيته الأهلية. فقد كانت الحركة الإصلاحية، حركة أصيلة. (تأسست في الجزائر ومن وحي ثقافة المقومات الوطنية) مكنتها من التعبير بالأصالة وليس بالنيابة عن الشعب.

15)- إن تحليل التاريخ الجزائري الحديث إلى حقب وفترات زمنية، يظهر من جملة مايظهر أن الثلاثينيات من هذا القرن. كانت حقبة إزدهر فيها الخطاب الإصلاحي، وتبلورت فيها دعوة الحركة الإصلاحية بصورة عامة. فقد كانت هذه الحقبة، مرحلة نمو الشعور القومي والديني لدى الشعب، توسعت دائرة النخبة المسلمة التي تبنت النظام الإسلامي Statut musulman في برنامجها السياسي، والدين الإسلامي كمقوم جوهري للأمة الجزائرية، ولعل الأمر كله يعزى إلى إرتباط أحداث هذه الحقبة بموضوع يتعلق برجال ومؤسسات الحركة الإصلاحية. نجمت عنه عدة مواقف من جميع الأطراف الأهلية والفرنسية، أفضت إلى نقاشات وخلافات وأراء ومواقف، دلت في المطاف الأخير على حيوية سياسية وثقافية. ومن هذه الأحداث نذكر على سبيل المثال : تأسيس جمعية العلماء المسلمين عام 1931، قرار شوطان Chautemps المتعلق بإغلاق الصحف الإصلاحية، قرار ميشال حول نشاط جمعية العلماء (1933)، صدور الصحف الإصلاحية باللغة الفرنسية، أحداث 05 أوت 1934 التي أندلعت من المسجد الأخضر بقسنطينة الذي كان يدرس فيه الشيخ إبن باديس. دعوة الشيخ إبن باديس إلى المؤتمر الإسلامي عام 1936، اعتقال الشيخ الطيب العقبي في إعقاب إغتيال الشيخ إبن دالي. جل هذه الأحداث وغيرها طبعت فترة الثلاثينيات وإنعكست بصورة جلية في الخطاب الإصلاحي خاصة في جريدة الدفاع، كما إنعكست ولو بصورة مختلفة، ولكن بنفس الإهتمام في صحيفة صوت الآهالي (زناتي).

16)- إن الحركة الإصلاحية، كمثال تاريخي، تنهض لتقدم شهادة على إمكانية التغيير الإجتماعي العام دونما إعتماد الوسيلة السياسية أو مؤسسة الحزب.فإذا كانت جمعية العلماء، هي بالتعريف، مؤسسة ذات طابع تهذيبي وتربوي أخلاقي، فقد تراكم نشاطها وأدى إلى نشاط كيفي جديد هو التغيير السياسي. لأن التراكم الحيوي أحداث تغييرا في علاقة الشعب بالإدارة الفرنسية، وإلى الوعي التاريخي باللغة العربية والدين

الإسلامي كأسلوب حياة ومقوم جوهري للأمة الجزائرية، ورؤية للمستقبل حتى ليمكننا القول أن برنامج الحركة الإصلاحية خلال الثلاثينيات هو الميثاق الجزائري الذي قدم شرعية الكفاح السياسي الصريح لما بعد الحرب العالمية الثانية. وبتعبيرا آخر، لم يحصل التغيير بسبب أن الحركة الإصلاحية كانت تنطوي على مستوى الفكر على تداخل السياسي والديني، وإنما، علاوة على ذلك كان تراكم الفعل الإجتماعي والثقافي والنشاط التربوي في السياق الذي ظهرت فيه الحركة الإصلاحية يحدث تغييرات كيفية في مختلف المستويات لدى النخبة والجماهير، وخاصة تداخل الأثر الإصلاحي وامتداداته في التنظيمات الأخرى والتطورات التي حصلت للخطاب الإصلاحي نفسه بفعل التجربة التاريخية. فقد كانت الإدارة الفرنسية تتعامل مع جمعية العلماء مثلا، كقوة سياسية، رغم أنها لم تكن تنطوي على أي بنية حزبية ولم تكن تسعى إلى التمثيل السياسي (النيابي).

17)- إن التطورات اللاحقة للقوى السياسية والإجتماعية في الجزائر، بعد الحرب العالمية الثانية، صارت في رأي زناتي،(1) حركة واحدة هي الحركة الوطنية الإسلامية، Nationalisme Musulman، فقد تفتحت التشكيلات والقوى السياسية والإجتماعية الأهلية على بعضها وصارت تقف تحت عنوان النزعة الوطنية الإسلامية، رائدها توجه واحد، وافد من الشرق، هو التوجه القومي، العروبي، النهضوي، يصنع خصوصيته الجزائرية معارضته للإستعمار الفرنسي. أما بالنسبة للنخبة المصلحة التي كانت تكتب بالفرنسية،(2) فقد إعتمدت مقولة "الوطنية الإسلامية" كعنوان لنضالها الوطني مع بداية الثلاثينيات. فالوطنية أو القومية الإسلامية ظهرت في مقالات هؤولاء، لأن ثقافتهم كانت تسمح بإستساغة مفهوم النزعة الوطنية Le nationalisme المتداول كثيرا في الأدبيات الفرنسية ومفهوم التوجه الإسلامي الذي كان يجرى الحديث عنه ويُنظَّر له في المشرق العربي (النهضة الإسلامية). فقد إنطوى وعي النخبة المصلحة على مدلول النزعة الوطنية الإسلامية عندما شرعوا في العمل الوطني والمقاومة السياسية للحفاظ على الشخصية الجزائرية وترقية الشعب ماديا ومعنويا. أما بعد المؤتمر الإسلامي 1936، فساد توجه نحو البحث عن آليات التجسيد

(1) - La voix libre, n°18, 12 Septembre 1947.
(2) - Qu'est-ce que le nationlisme Musulman, par Aboulhack, la defense, n° 3, Fevrier 1934.

والتنفيد للمشروع الإصلاحي : العمل النقابي. الانتخابات. التنظيمات. النوادي، المنابر والدعاية في الخارج...إلخ.

18)- توقف رجال الإصلاح عند موضوع الذاتية الجزائرية في بعدها الإجتماعي والثقافي والتاريخي. وشددوا على أهمية توضيح ملامح وقسمات المجتمع الجزائري كإجراء قبلي لكل محاولة إنتزاع الحقوق السياسية والمدنية. لأن الأمر كان يحتاج إلى تحديد حقيقة المطالب الإضفاء الشرعية على هذه المطالب وبالتالي لايخيب حق وراءه مطالب. إن كل القضايا الدينية والإجتماعية والسياسية التي عالجتها الحركة الإصلاحية، هي المقدمة النظرية لكل المطالب السياسية التي سعت إلى تحقيقها القوى السياسية الأهلية، فقد توكأت على حقيقة وجود مقومات الأمة وحيوية الثقافة العربية الإسلامية التي تفاعل معها الشعب لكي تتقدم إلى ساحة العمل السياسي. فالحركة الإصلاحية أعطت الدليل على أن الثقافة العربية الإسلامية شرط قبلي لأي دور وطني أو نزعة وطنية تنادي بالإستقلال، وإلا بقي الإستقلال شعارا ومطلبا بدون مضمون. فقد إنتهى الخط الإصلاحي ثم الوطني، كما أنتهى زناتي في تحليلاته في الوعاء القومي العربي والعالم الإسلامي.

أخيرا وليس آخرا. إن مايمكن إستخلاصه من دراسة القضايا الإصلاحية عند زناتي ومحمد الأمين العمودي، هو أن الأخير يمثل النقيض الفكري لطروحات وأراء الأول، وبالتالي فقد تجاوزه من داخل الثقافة الفرنسية ذاتها التي تعامل معها العمودي كأداة تحليل ولتفنيد الخطاب الكولونيالي. وأستطاع أن يرد على التحدي الإستعماري من وحي المقومات الذاتية للمجتمع الجزائري التي كانت بالنسبة إليه معيار الشرعية للكفاح والمشاركة في الحياة العامة.

الملاحق

- مقالات العمودي في جريدة "الدفاع" -

La defense.

- Notre programme	n°01 (26 Jan 1934).
- Procédés d'un autre âge.	n°02 (02 Fév 1934).
- La maraboutisme aux aboix (1).	n°03 (09 Fév 1934).
- L'ouvres de nos Oulémas.	n°03 (09 Fév 1934).
- Le maraboutisme aux abois (2).	n°04 (14 Fév 1934).
- Apropos de la libérté du culte.	n°04 (14 Fév 1934).
- Le maraboutisme aux abois (3).	n°05 (23 Fév 1934).
- Crise et malaise.	n°06 (02 Mar 1934).
- Nous sommes mal gouvernés.	n°07 (09 Mar 1934).
- Simple mise au point (1).	n°08 (16 Mar 1934).
- Simple mise au point (2).	n°09 (23 Mar 1934).
- Miraute et son clérgé.	n°09 (23 Mar 1934).
- Le devoir de l'heure (1).	n°10 (30 Mar 1934).
- Le devoir de l'heure (2).	n°11 (06 Avr 1934).
- Pour nos pélerins.	n°11 (06 Avr 1934).
- Le devoir de l'heure (3).	n°12 (13 Avr 1934).
- Qui se veut morveux.	n°12 (13 Avr 1934).
- Le grand problème (1).	n°14 (27 Avr 1934).
- Le grand problème (2).	n°16 (11 Mai 1934).
- Le grand problème (3).	n°17 (18 Mai 1934).
- L'abominable attentat.	n°18 (25 Mai 1934).
- Le crime est consommé.	n° éd. Spéc. 1934).
- Casse-cou	n°19 (01 Jui 1934).
- Le grand problème (4)	n°20 (08 Jui 1934).
- Homme et méthodes.	n°22 (22 Jui 1934).
- La défense à Mostaghanéme.	n°23 (29 Jui 1934).
- Dans le monde musulman.	n°23 (29 Jui 1934).
- Hier et aujourd'hui (1).	n°25 (13 Juil 1934).
- Hier et aujourd'hui (2).	n°27 (27 Juil 1934).
- La tragédie constantinoise (1).	n°29 (24 Juil 1934).
- La tragédie constantinoise (2).	n°30 (14 Sep 1934).
- La tragédie constantinoise (3).	n°31 (28 Sep 1934).
- La tragédie constantinoise (4).	n°32 (05 Oct 1934).
- La tragédie constantinoise (5).	n°33 (12 Oct 1934).

- La tragédie constantinoise (6).	n°35 (26 Oct 1934).
- La tragédie constantinoise (7).	n°36 (02 Nov 1934).
- Conseil à nos élus.	n°37 (09 Nov 1934).
- Concluons, à propos des évenements..	
... de constantine.	n°41 (01 Déc 1934).
- Propagande antifrancaise.	n°43 (21 Déc 1934).
- Deuxième année de la défense	n°45 (04 Jan 1935).
- Acceptons-en l'augure.	n°46 (11 Jan 1935).
- La comédie de notre représentation.	n°49 (01 Fév 1935).
- C'est un désastre.	n°50 (08 Fév 1935).
- Le sens d'une éléction	n°51 (15 Fév 1935).
- Fançais ou antifrancais.	n°54 (08 Mar 1935).
- Lettre ouverte à M.Le ministre de l'interieur.	n°55 (15 Mar 1935).
- Déséspérer ? Non.	n°58 (05 Avr 1935).
- Jusqu'au bout.	n°59 (12 Avr 1935).
- Aprés le grand débat.	n°60 (19 Avr 1935).
- L'offensive continue.	n°61 (26 Avr 1935).
- Et maintenant au travail.	n°64 (17 Mai 1935).
- La nouvelle municipalité algéroise.	n°65 (24 Mai 1935).
- Le Ministre de l'interieur.	n°66 (31 Mai 1935).
- Electeurs et élus.	n°67 (07 Jui 1935).
- Apaisement ; collaboration...Vains...mots.	n°68 (14 Jui 1935).
- Enfin, ils sont partis.	n°78 (04 Oct 1935).
- Reparlons du malaise.	n°79 (11 Oct 1935).
- Nos revendications.	n°80 (18 Oct 1935).
- Une statue au vaincu.	n°81 (25 Oct 1935).
- L'enseignement de la langue arabe.	n°85 (23 Nov 1935).
- Le grand scandale éléctorale à Bougie.	n°92 (31 Jan 1935).
- A la mémoire de l'Emir Khaled.	n°93 (07 Fév 1936).
- Le problème de chomage, problème éternel.	n°94 (14 Fév 1936).
- En deux Mots.	n°95 (28 Fev 1936).
- Profession de foi, appel a la lutte.	n°95 (28 fév 1936).
- L'oeuvres des pères blancs (1). Pères	n°95 (28 Fév 1936).
- L'oeuvres des pères blancs (2). Pères	n°96 (07 Avr 1936).
- Mise au point de l'étoile Nord-Africaine.	n°96, (07 Avr 1936).
- Je m'explique.	n°101 (17 Avr 1936).
- le drame de Aïn-Rich.	n°112 (03 Juil 1936).
- Aprés le congrés, la séance continue.	n°117 (28 Aou 1936).
- lettre ouverte à M.Le Gouverneur général.	n°118 (11 Sept 1936).
- Union, Malheureuse union.	n°126 (13 Nov 1936).
- Un Etat algérien ?	n°129 (18 Déc 1936).
- Ultime appel, pour l'union sacré.	n°131 (01 Jan 1937).
- Une mise au point de l'Etoile Nord-Africaine.	n°131 (01 Jan 1937).

- Discours de Lamine lamoudi.	n°134 (29 Jan 1937).
- Les Oulémas et la politique.	n°137 (19 Fév 1937).
- Naturalisation et nauralisés	n°140 (12 Mar 1937).
- Trop de crime, trop de sang.	n°141 (19 Mar 1937).
- Contre l'alc olisme et la débauche...	
... pour le relévement et la protéction de la...	
...jeune fille algérienne.	n°143 (02 Avr 1937).
- Le scandale éléctoral de Biskra.	n°145 (16 Avr 1937).
- La mort du Dr Moussa..crime ou	
... accident ?	n°147 (30 Avr 1937).
- Les éléction municipales d'alger.	n°148 (07 Mai 1937).
- La question réligieuse (1).	n°149 (14 Mai 1937).
- La question réligieuse (2).	n°151 (28 Mai 1937).
- La question réligieuse (3).	n° 154 (18 Jui 1937).
- Pourquoi et comment ma condidateure...	
... a été posé ?	n°156 (02 Juil 1937).
- Le dernier avertissement au nationalité...	
... Messali et appel au P.P.A.	n°158 (16 Juil 1937).
- Précision, un dérnier mot a Messali.	n°160 (30 Juil 1937).
- Où en sommes nous ? (1).	n°164 (01 Oct 1937).
- Où en sommes nous ? (2).	n°165 (15 Oct 1937).
- Mes chērs coréligionnaires.	n°166 (22 Oct 1937).
- Explications nécéssaires.	n°167 (29 Oct 1937).
- Que ce passe-t-il dans l'aurés.	n°168 (05 Nov 1937).
- Où en sommes nous ? (3).	n°169 (19 Nov 1937).
- Où en sommes nous ? (4).	n°170 (03 Déc 1937).
- Jeunesse du congrés.	n°171 (17 Déc 1937).
- Le front populaire et nous.	n°172 (24 Déc 1937).
- Pour évité la castastrophe.	n°174 (12 Jan 1938).
- Accepté-en l'augure;	n°175 (19 Jan 1938).
- Le ministre chautemps et la	
... question algérienne.	n°176 (02 Fév 1938).
- Nos Oulémas à l'honneur.	n°176 (02 fév 1938).
- Amis et énnemis de la france.	n°177 (09 Fév 1938).
- Et maitennant aux actes.	n°182 (16 Mar 1938).
- Sine die ...	n°181 (10 Mar 1938).
- La tragédie tunisienne (1).	n°187 (20 Avr 1938).
- Le président Daladier et la question...	
... indigéne.	n°189 (04 Mai 1938).
- La tragédie tunisienne (2).	n°189 (04Mai 1938).
- Poursuites.. perquisitions.	n°192 (08 Jui 1938).
- Est-ce une nouvelle manoeuvre ?	n°193 (15 Jui 1938).
- Du nouveau sur le vieux "rocher".	n°196 (06 Juil 1938).

- M.Le beau, homme de bien.	n°199 (17 Aou 1938).
- Chez le Oulémas.	n°201 (28 Sep 1938).
- Aprés l'orage	n°202 (19 Oct 1938).
- Le "père de turcs" est mort.	n°204 (23 Nov 1938).
- Les visées italiennes sur la Tunisie.	n°205 (07 Déc 1938).
- Rira bien qui rira le dernier.	n°208 (18 Jan 1938).
- Une voix autorisée (a propos de ...	
... l'enseignement de l'arabe).	n°210 (15 Fév 1938).
- Au ralliement.	n°211 (01 Mar 1938).
- Le préstige de la france est en jeu.	n°218 (20 Jui 1938).
- Kahoul et les Oulémas.	n°218 (20 Jui 1939).
- Election départementale du 23 avril...	
...1939 -Candidature de L.Lamoudi.	n°214 (17 Avr 1939).
- La représentation indigéne.	Ed. Spéciale. (28 Avr 1939).
- La séance continue.	n°217 (07 Jui 1939).
- Non, M.Le procureur.	n°221 (19 Juil 1939).
- L'affaire de fiancée mise en vente.	n°222 (10 Juil 1939).

-II- : ملحق -

منتخبات من مقالات زناتي في جريدة صوت الأهالي La voix indigène، وتتعلق بالمقالات التي كتبها حول الإندماج، التجنس والتفرنج، والقسم الثاني يتعلق بالحركة الإصلاحية الجزائرية، والإسلام.

- *Assimilation, naturalisation francisation* :

1)- Notre programme,	n°01, 13 Jui 1929.
2)- La naturalisation et la francisation (1).	n°23, 14 Nov 1929
3)- La naturalisation et la francisation (2).	n°24, 21 Nov 1929.
4)- La naturalisation et la francisation (3).	n°25, 28 Nov 1929.
5)- La naturalisation et la francisation (4).	n°26, 05 Dec 1929.
6)- La naturalisation et la francisation (5).	n°27, 12 Déc 1929.
7)- N.B. Sur un mot sur la naturalisation par Aissa Ezzehar.	n°29, 26 Déc 1929.
8)- L'algèrianisme (1),	n°70, 02 Oct 1930.
9)- L'algèrianisme (2).	n°71, 09 Oct 1930.
10)- Les naturalisés et la légion d'honneur.	n°86, 29 Jan 1930.
11)- Les français musulmans au maroc.	n°102, 21 Mai 1931.
12)- La naturalisation.	n°106, 18 Jui 1931.
13)- Lettres algeriennes, par H.Lahmak.	n°116, 27 Aou 1931.
14)- Ce dahir algerien.	n°140, 18 Fév 1932.
15)- La culture française en Egypte (Hassan).	n°140, 18 Fév 1932.
16)- L'Utopie de la collaboration.	n°179, 08 Déc 1932.
17)- La naturalisation en Tunisie (Hassan).	n°199, 04 Mai 1933
18)- Vive la France, quand même.	n°209, 01 Jui 1933.
19)- De tendans la france, (Hassan).	n°252, 22 Mar 1934.
20)- Encore l'assimilation.	n°318, 19 mar 1935.
21)- L'entente franco-indigène.	n°382, 15 Sep 1936.
22)- Contre l'entente franco-indigène,	n°384, 08 Oct 1936.
23)- La francisation, (1).	n°399, 04 Mar 1937.
24)- La francisation, (2).	n°400, 11 Mar 1937.
25)- La france est toujours là.	n°407, 05 Jui 1937.
26)- Les pauvres naturalisés.	n°412, 20 Sep 1937.
27)- Ces pauvres naturalisés.	n°413, 24 Sep 1937.
28)- Contre l'influence française (n.sig.).	n°431, 26 Jan 1938.
29)- Les amies de la France.	n°432, 03 Fév 1938.

30)- Contre l'influence française,(2)	n°432, 03 Fév 1938.
31)- Les amies de la France.	n°433, 11 Fév 1938.
32)- Les amies de la France.	n°434, 22 Fév 1938.
33)- Contre l'influence française (3).	n°434, 22 Fév 1938.
34)- L'islam et avec le France, (Hassan).	n°484, 07 Sept 1939.

- ***Réformisme musulman, Islam :***

1)- La coopération musulmane (1). n°76, 13 Nov 1930.
2)- La cooperation musulmane (2). n°77, 20 Nov 1930.
3)- Le féminisme chez les musulmans, (Hassan). n°77? 20 Nov 1930.
4)- La femme musulmane (Hassan). n°96, 09 Avrl 1931.
5)- Association des Oulemas (Hassan). n°101, 28 Mai 1931.
6)- Aux savants musumans (Hassan). n°104, 04 Juin 1931.
7)- L'islam en Turquie (Hassan). n°114, 18 Aou 1931.
8)- Au pays du prophéte (Hassan). n°115, 20 Aou 1931.
9)- Musulmans et indous (Hassan). n°120, 24 Sept 1931.
10)- La turquie et l'Europe, (Hassan). n°123, 15 Oct 1931.
11)- Le congrés islamique, (Hassan). n°132, 17 Déc 1931.
12)- La france et l'islam, (Hassan). n°144, 17 Mar 1932.
13)- La femme musulmane. n°145, 24 Mar 1932.
14)- Les belles traditions le d'islam, (Hassan) n°145, 24 Mar 1932.
15)- La portée du congrés islamique de la jeunesse (Hassan). n°152, 26 Mai 1932.
16)- L'islam et le bolchovisme (Hassan). n°153, 02 Jui 1932.
17)- La turquie nouvelle ou l'homme guéri (Hassan). n°156, 23 Jui 1932.
18)- L'Arabie d'Ibn Saoud (Hassan). n°164, 25 Aou 1932.
19)- Les cultuelles musulmanes. n°171, 13 Oct 1932.
20)- La turquie laïque (Hassan). n°173, 27 Oct 1932.
21)- La presse musulmane algèrienne (1). n°174, 03 Nov 1932.
22)- L'Unité arabe (Hassan). n°174, 03 Nov 1932.
23)- Le reveil de l'Islam, (Hassan). n°175, 10 Nov 1932.
24)- La presse musulmane algèrienne (2). n° 175, 10 Nov 1932.
25)- La presse musulmane algèrienne (3). n°176, 17 Nov 1932.
26)- La presse musulmane algèrienne (4). n°177, 24 Nov 1932.
27)- La presse musulmane algèrienne (5) n°179, 08 Déc 1932.
28)- Les femmes musulmanes. n°180, 15 Déc 1932.
29)- Les pays de l'islam, (Hassan). n°181, 21 Déc 1932.
30)- La séduction de l'Islam, (Hassan). n°193, 23 Mars 1933.
31)- L'Un danger pour l'Islam, n°196, 13 Avril 1933.
32)- L'islam universel (Hassan). n°203, 01 Juin 1933.
33)- La pèrse Nouvelle, (Hassan). n°236, 30 Nov 1933.
34)- Les musulmans de Rusie (Hassan). n°240, 28 Déc 1933.
35)- La france et l'Islam, (Hassan). n°243, 18 Jan 1934.
36)- L'Espagne et l'Islam, (Hassan). n°244, 25 Jan 1934.
37)- Le problème arabe, (Hassan). n°264, 14 Juin 1934.

38)- Le problème arabe (2), (Hassan). n°266, 28 Juin 1934.
39)- L'orient en marche, (Hassan). n°267, 05 Juilt 1934.
40)- L'islam en marche, (Hassan). n°268, 12 Juilt 1934.
41)- Pauvres pays d'Islam, (Hassan). n°270, 02 Aou 1934.
42)- Le panislamisme, (Hassan). n°273, 06 Sep 1934.
43)- Le panislamisme, d'avenir, (Hassan). n°278, 06 Oct 1934.
44)- La politique islamique, (Hassan). n°282, 02 Oct 1934.
45)- L'islam et le colonialisme, (Hassan). n°283, 25 Oct 1934.
46)- Contre l'Islam, (Hassan). n°285, 03 Nov 1934.
47)- La politique Islamique de l'éspagne. (Hassan). n°309, 11 Fév 1935.
48)- Aux musulmans, n°312, 26 Fév 1935.
49)- l'évolution des pays de l'islam, (Hassan). n°332, 11 Juin 1935.
50)- Le congrés musulman , (Hassan). n°341, 21 Sep 1935.
51)- Le congrés musluman d'éurope, (Hassan). n°342, 27 Sep 1935.
52)- Le Khalifa, (Hassan). n°349, 15 Nov 1935.
53)- L'islam et l'Ethiopie, (Hassan). n°356, Jan 1936.
54)- Les idées de cheikh Benbadis, n°358, Jan 1936.
55)- L'Islam méditerranée, (Hassan). n°331, 20 Fév 1936.
56)- Le panarabisme, (Hassan). n°365, 26 Mar 1936.
57)- Le statut personnel, n°366, 02 Avr 1936.
58)- Le panarbisme arabe, (Hassan). n°368, 23 Avr 1936.
59)- Nos pauvres Oulemas, (Hassan). n°370, 07 Mai 1936.
60)- les tendances de l'orient musulman (Hassan). n°371, 14 Mai 1936.
61)- L'avenir du panarabisme, (Hassan). n°373, 28 Mai 1936.
62)- L'islam Méditerrannée, (Hassan). n°386, 28 Oct 1936.
63)- L'islam Méditerrannée , (Hassan). n°394, 11 Jan 1937.
64)- Le congrés musulman de la Meque, (Hassan). n°399, 04 Mar 1937.
65)- Le panarabisme, (Hassan). n°400, 11 Mar 1937.
66)- La femme musulmane (Hassan). n°402, 25 Mar 1937.
67)- L'union chez les musulmans, (Hassan). n°415, 01 Oct 1937.
68)- Le réformisme algérien, (Hassan). n°422, 12 Nov 1937.
69)- Le réformisme algérien, (2) (Hassan). n°423, 19 Nov 1937.
70)- Le réformisme algérien, (3) (Hassan). n°424, 26 Nov 1937.
71)- Le réformisme algérien, (4) (Hassan). n°425, 03 Déc 1937
72)- Le réformisme algérien, (5) (Hassan). n°426, 10 Déc 1937.
73)- Le réformisme algérien, (6) (Hassan). n°727, 20 Déc 1937
74)- Le réformisme algérien, (7) (Hassan). n°428, 28 Déc 1937.
75)- Le réformisme algérien, (8) (Hassan). n°429, 07 Jan 1938.
76)- Le réformisme algérien, (9) (Hassan). n°430, 14 Jan 1938.

77)- La mentalité musulmane, n°430, 14 Jan 1938.
78)- Le réformisme algerien (10) (Hassan). n°431, 26 Jan 1938.
79)- Le réformisme algerien, (11) (Hassan). n°432, 03 Fév 1938.
80)- Le réformisme algerien, (12) (Hassan). n°433, 11 Fév 1938.
81)- Le réformisme algerien, (13) (Hassan). n°434, 22 Fév 1938.
82)- L'Orient Islamique, (Hassan). n°436, 08 Mar 1938.
83)- L'arabie et le panrabisme , (Hassan). n°438, 24 mar 1938.
84)- Solidarité islamique Nord-Africaine, n°439, 01 Avr 1938.
85)- Le fashisme dans l'islam, (Hassan). n°444, 16 Mai 1938.
86)- Le faschisme turc, (Hassan). n°446, 10 Jui 1938.
87)- Le nationalisme musulman , (Hassan). n°458, 24 Nov 1938.
88)- La politique islamique allemande, (Hassan). n°459, 01 Déc 1938.
89)- Le reveil de l'islam, (Hassan). n°463, 26 Déc 1938.
90)- La dislocation du mouvement panarabe, (Hassan). n°465, 19 Jan 1939.
91)- La nationalisme musulmane, (Hassan). n°466, 26 Jan 1939.
92)- Le califat, (Hassan). n°467, 02 Fév 1939.
93)- Le reveil de l'islam, (Hassan). n°476, 20 Avr 1939.
94)- L'Union de l'islam et les démocraties (Hassan). n°486, 25 Sept 1939.
95)- L'apport de l'islam aux alliés, (Hassan). n°487, 05 Oct 1939.
96)- Les craintes de l'islam, (Hassan). n°488, 12 Oct 1939.
97)- L'islam et les démocraties, (Hassan). n°492, 21 Déc 1939.

- العلماء والسياسة -

كثيرا مايُتَّهَم "العلماء" بالإشتغال بالسياسة ويُلاَمُون على الخروج من دائرة البرنامج الديني البحت الذي رسمته وعملت به جمعيتها، وهذه التهمة التي يوجهها على أولائك المتنورين المسلمين متنورون مسلمون أخرون يحمل بعضهم على حسن النية–وهي في الحقيقة قديمة كالمكائد الادارية التي ولدتها وحثت على ترويجها.

منذ السنة الأولى لنشأتها هجمت جمعية العلماء بهذا السلاح الخبيث من طرف إدارة شؤون الأهالي التي جهزت لمحاربتها جميع قواها الطرقية وغيرها. والت على نفسها أن تقضي بكل مايوحي به إليها شيطانها.

في سنة 1932، أو عزت تلك الإدارة لشيخ ذي شهرة ممقوتة من مشايخ المدرسة الرسمية وعهدت به بإلقاء خطاب لانظير لشدته ولامثيل لخبثة. فالقاه في إحدى المآدب وأبدى فيه هذه الفكرة الغريبة، وهي "أن العلماء يجب عليهم أن يكرّسوا أوقاتهم كلها على الصلاة وتلاوة المصحف الشريف".

وأغرب من ذلك أن هذه الفكرة أصبح من الحاملين لها بعض زعمائنا الذين وقفوا باعتناقهم أياها موقف من لايفهم الحقائق شيئا، ويجهل تمام الجهل رجال وشؤون وطنه.

من الأخطاء الفاحشة المنتشرة انتشار بعض الخرفات، إعتقاد فريق، بأن العلماء أشبه شيئ بالمرابطين "العصريين"، وأنهم مزاحمون ومنافسون للمرابطين ولاهم ولاغاية سوى تحسين واحتكار تجارة الحروز !... ومهما قام أحدهم بعمل أو شارك في آخر يعود بالخير والنفع على الأمة التي هو أحد أفرادها وعلى الوطن الذي هو مسقط رأسه وله فيه كغيره أقارب وأصدقاء ومصالح مادية وأدبية غلا وصرخ المغرضون : هذا تدخل في السياسة ! هذا انتهاك لحرمة الدين ياللفضيحة !

. La defense عدد 137 (19 فيفري 1937). المقال من تعريب هيئة تحرير جريدة البصائر عدد 53 (05 مارس 1937).

نحن لم نعتقد قط ولانبيح ابدا أن يعتقد هذا الاعتقاد الفاسد في علمائنا بل نعتقد عكسه ونرى أن رجال الدين المسلمين ليس لهم الحق فقط كجميع مواطنيهم بل من الواجب المحتم عليهم أن يخدموا الأمة بكل ما أتوا من علم وقوة، ونرى أنهم جدرون أن لم نقل أجدر وأولى من غيرهم كائنا ماكان بالدفاع عن إخوانهم في الدين وبكشف الغطاء عن مختلف الأمراض والمصائب المتسلطة عليهم والمطالبة بما يلزمهم من إصلاحات والمشاركة في أوسع نطاق ممكن وبأنجح الوسائل في الحركة الاصلاحية التي تهم شعبهم.

هذا رأينا في القضية، ونود أن يكون رأى كل رجل صادق مخلص. وقد يأخذ منا مأخذه حين يسمع بأن طائفة من رجال الحركة يرون غير هذا الرأي وينفرون من العلماء بدل أن يتقربوا منهم ويستميلهم للعمل معهم على النهوض بالأمة الجزائرية.

في جميع الأقطار والدنيا ومن جملتها بلاد الشرق التي نشأ بها رجال عظماء أمثال الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وأمين الحسيني وغيرهم من فطاحل الزعماء الحاملين لواء النهضة الطيبة التي يجني ثمارها اليوم إخواننا الشرقيون السعداء. إنما تسند قيادة الأمر للنخبة المتنورة المتألقة في كل زمان ومكان من رجال العلوم والأداب على إختلاف أصنافها وأشكالها والمفكرين على اختلاف طبقاتهم وعلماء الدين وهم طبعا أحق من كل أخذ بإرشاد الأمة وتربيتها والدفاع من حقوقها ومصالحها أن اقتضى الحال ذلك.

لماذا إذن يستنكر على علمائنا وهو حق معترف به لزملائهم في سائر الأوطان الأخرى. بودنا لو يوجد عندنا رجل واحد يجيبنا جوابا منطقيا عن هذا السؤال.

- ملحق : -IV-

- مقدمة : "كيف ستنتهي الجزائر الفرنسية"

لم نكن أول من أبدى مخاوفه على مستقبل فرنسا. لقد سبق ولايزال، أن حدّثنا عن ذلك آخرون أكثر منا كفاءة. ولَعَلَّ على رأس هؤلاء السيد فيوليت، الذي طرح المسألة بجدية في وجه فرنسا وأمبراطوريتها الإستعمارية.

بِدَاية يجب الإعتراف بأننا سَخِرنا كثيرا من شعار الحاكم العام : "الجزائر، هل ستعيش" ؟ على أن الأحداث التي تعاقبت في ما بعد هزت من قناعتنا ودفعتنا إلى التفكير، أن الطريقة التي سلكتها فرنسا ستفضي لامحالة إلى فقدان الجزائر، لابل أفريقيا الشمالية لأن المستعمرات الثلاث صارت تمثل وحدة لا إفصام لعراها.

سارع البعض إلى القول أن هذا الحكم مستعجل. لكني أُجيب، أنه ناجم عن تفكير متمعن. إنه النتيجة الحتمية للطرق المستخدمة في مستعمرات شمال إفريقيا. وليس لأن هذه الطرق مناقضة تماما للحس المشترك وإنما لأنها أيضا تظهر قلة إكتراث في المحافظة على تراث كلف جهودا طويلة مضنية، مما يفتح باب اليأس على مصراعيه.

لقد وصلنا في الجزائر، إلى حالة من الفوضى، دفعت البعض من ذوي الضمائر الطيبة إلى الشك في المشروع الفرنسي، رغم مايحمل من جوانب رائعة.

كل شئ في الوقت الراهن، في حالة من انفلات العام : تيارات فاسدة تؤلب الجماهير الأهلية، التنديد بالسلطات الفرنسية بسبب خروقاتها، مشاغبين يعبثون بشعب جاهل، ساذج، كهنوت إسلامي وصل إلى عمق المجتمع الأهلي. في مابقي الفرنسيون، غير مبالين لهذه الحركة التي من شأنها أن تكتسح كل شيئ. ولم يتوان البعض منهم أيضا إلى تأجيج غرائز التمرد والعصيان الكامنة في الطبيعة البشرية وفكرة الاستقلال المتوارية لدى الشعوب المنهزمة.

إن أكثر هذه العناصر المشاغبة هي بلا شك "النزعة الاصلاحية" الجزائرية المعروفة بـ "نشاط العلماء". يمثل هذا النشاط خطرا بالغا على السيادة الفرنسية، خاصة وأننا لم نواجهه، وسمحنا له لكي يصل إلى وضعية تنذر بأثار وخيمة في المستقبل.

نسعى في هذا البحث، إلى دراسة بصورة مقتضبة وبموضوعية، الحركة الاصلاحية الجزائرية، التي تحاول إعاقة المشروع الفرنسي وتنصيب المسلمين ضده والسعى إلى تحقيق الإستقلال العاجل للجزائر.

إن الإصلاحيين أو العلماء، يبدون مهارة فائقة في توظيف التَزَمّت الديني والروح الإسلامية، وقد نجحوا في ذلك بما يفوق ماكانوا يحلمون بـه. وتكفي سنوات أخرى من لامبالاة الفرنسيين حتى تصبح نهاية الجزائر الفرنسية أمرا واقعا.

"حسان"

- مقدمة كتاب الذاي أعاد فيه زناتي جمع مقالاته حول النزعة الإصلاحية، ثم أصدرها في كتاب :

- Comment périra l'Algerie francaise, H.Attali. Constantine, 1938

ثم أعادت مصالح الحكومة العامة (مصلحة إتصال شمال إفريقيا) توزيعه على المدراء الإداريين، من واقع أنه وثيقة / "فشل إنذارا إلى السلطات الفرنسية من عواقب النشاط المؤذي والناهض لفرنسا الذي تقوم به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين". ولاية قسنطينة، 14 ديسمبر 1957.

- ملحق : -V-

- Circulaire du, 16 Fevrier 1933

- ولاية الجزائر
شؤون الأهالي، الشرطة العامة
- الجزائر، 16 فيفري 1933.

- Prefecture d'Alger
Affaires indigènés et police-général
- Alger, le 16 Fevrier 1933.

- إلى السادة نواب الوالي، المتصرفين الإداريين،المحافظ المركزي، رئيس الأمن للولاية، وشيوخ البلديات.

لقد بلغني أن السكان يعيشون حالة من الاضطراب والتذمر، بسبب مايروّجه بعض أنصار الحركة الوهابية الوافدة من مكة، وبعض الحجّاج الجزائريين الذين اعتنقوا أفكار الجامعة الإسلامية وأخيرا بعض التنظيمات، مثل جمعية العلماء المسلمين التي تأسست في مدينة الجزائر بقصد فتح مدارس خاصة لتعليم القرآن واللغة العربية، وهي على صلة قريبة بالحزب الدستوري التونسي.

إن الهدف من وراء هذه الحملة الدعائية، هو نشر النظريات الوهابية في الأوساط الاسلامية، بدعوى العودة إلى صفاء العقيدة وتطهير الدين مما ران عليه من تقاليد وعادات قديمة تستغلها الزوايا الدينية والمرابطيون المحيلون، ومن شأن هذه الحملة الدعائية أن تحيد إلى هدف سياسي وتمس بالقضية الفرنسية.

وأغلب زعماء الزوايا وعدد كبير من العائلات الطرقية الذين يحظون بإحترام وتبجيل الآهالي، مخلصون تمام الإخلاص للسيطرة الفرنسية، ويبحثون الآن عن مؤازرة الإدارة لهم بسبب مايتهددهم من جمعية، لم تكف عبر دعاية نشطه من ضم أنصار جدد إليها، خاصة الشباب المتعلم في المدارس القرآنية.

إن هذه الوضعية تستدعي منا الحذر الشديد. فلا يمكن السماح لدعاية تتستر وراء الثقافة الإسلامية والاصلاح الديني، وتخفي إتجاه مؤذي سيكون الموظفون الآهالي أول ضحاياه.

أرجو منكم، متابعة عن كتب : الإجتماعات، المحاضرات التي تنظمها جمعية العلماء المسلمين التي يرأسها الشيخ إبن باديس، والمعتمدة الشيخ الطيب العقبي ناطقا رسميا لها والمدارس القرآنية حيث يجري إبعاد الطلاب الموظفين رسميا ووضع مكانهم أنصار النزعة الوهابية.

وإلى جانب هذه الحركة، هناك قلاقل أخرى مصدرها شيوعي، ظهرت في بعض "الدواوير" Les douares، ناجمة عن ماتقوم به بعض الشخصيات، خاصة ، بول راديفي Paul radiguet، ورافة ناصر بن على Rafa naceur ben ali، التي تجوب الأسواق وتصول في القرى والنواحي، وتأليب الآهالي ضد نظام الغابات ورفضه بسبب صرامته، وينصب جهدهم في توتير العلاقة بين الإدارة الغابية والخاضعين لها.

فالحركتان، الوهابية والشيوعية، حتى ولو لم تصلا بعد إلى مايأمله أصحابها، وإنصراف الآهالي عنهما، يحتاج الأمر من قِبلنا إلى رقابة صارمة وشديدة، خاصة في الدواوير والأسواق.

فالواجب، تقييد، كل الإجتماعات التي تجري في الطرقات العامة في محاضر، والتوكيد على الأخبار والأحاديث المؤذية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحريك دعاوى قضائية .أرجو منكم، موافاتي بكل مايتعلق بهذا الأمور.

- عن الوالي، الأمين العام لقضايا

الآهالي، والشرطة العامة.

إمضاء

-السيد ميشال -

- المراجـــــع العربيـــــة -

- **الإبراهيمي (محمد البشير)** : اثار محمد البشير الإبراهيمي، المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر، حـ 1، (1978، 357 ص)، حـ 2 (1987، 700 ص)، حـ 3 (1987، 394 ص)، حـ 4 (1985، 411 ص)، حـ 5، في قلب المعركة : 1954 – 1962، جمع و تصدير، سعد الله ابو القاسم، دار الأمة، الجزائر، 1994، 249 ص.

- **إبن باديس** : أثار الإمام عبد الحميد بن باديس، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر،
  جـ 1، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، 1982.
  جـ 2، مجالس التذكير من كلام البصير النذير، 1983.
  جـ 3، رجال السلف ونساؤه، 1984.
  جـ 4، التربية والتعليم، الخطب، الرحالات، 1985.
  جـ 5، الاصلاح، السياسة، التاريخ ..... 1991.
  جـ 6، البيانات، البرقيات ..... 1995.

- **إبن ذياب (أحمد)** : جوانب نضالية عن حياة الشهيد محمد الأمين العمودي، مجلة الثقافة، عدد 86، 1985، ص : 223–238.

- **إبن عتيق (محمد الصالح)** : أحداث ومواقف في مجال الدعوة الإصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر، دحلب، الجزائر، 1990، 204 ص.

- الأشـرف (مصطفـى) : الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسـى، المؤسسة الوطنية لكتاب، 1983، 468 ص.

- أبو القاسم (سعد الله) : أبحاث وأراء في تاريخ الجزائـر، المؤسسة الوطنيـة للكتـاب، الجزائـر، جـ 1، 1981، 407، جـ 2، 1986، 394 ص.

- بن مرسلي (حسين) : الرد التربوي لإبن باديس علـى المشـروع الإسـتعماري، رسـالة ماجستير، إشراف : بلعربي الطيـب، جامعـة الجزائـر، 1991.

- بوحجام (محمد ناصر) : جمع وتحقيق، ابو اليقظان فـي الدوريـات العربيـة، المطبعـة العربية، غرداية، 1983، 220 ص.

- بو صفصاف (عبد الكريـم) : جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائريين ودورهـا فـي تطـور الحركة الإصلاحيـة الجزائريـة 1931-1945، دار البعـث، قسنطينة، 1981.

- بوعـزيـز (يحـي) : الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه : 1912 - 1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

- بـوكـوشـة (حمـزة) : شخصيات منسية، محمـد الأميـن العمـودي، مجلـة الثقافـة عدد 6، جانفي 1972، ص : 46-62.

- بيـوض (إبراهيـم : أعمـالي فـي الثـورة، الزيتونـة للإعـلام والنشـر، باتنـة 1990، 150 ص.

- التبسي (العربي) : مقالات في الدعوة إلى النهضة في الجزائر (جمع وتعليق أحمد شرفي الرفاعي)، دار الشهاب، باتنة، جـ 2، 1984.

- تركي (رابح) : التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، 444 ص.

- الجابري (محمد عابد) : (مشارك)، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، م.د.و.ع. بيروت، 1986، 360 ص.

- حشلاف (علي) : المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها 1931 – 1939، رسالة ماجستير، إشراف : زهير إحدادن، جامعة الجزائر، 1994.

- خرفي (صالح) : الشعر الجزائري الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، 389 ص.

- الخطيب (أحمد) : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها الإصلاحي في الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، 406 ص.

- الخطيب (أحمد) : حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، 367 ص.

- **خير الدين محمد)** : مذكرات الشيخ خير الدين ومشاركته في جمعية العلماء وجبهة التحرير الوطنية ومجلس الثورة الجزائرية، جـ 1، مطبعة دحلب، الجزائر 1985، 447 ص.
جـ 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ث، 310 ص.

- رمضان **(محمد الصالح)** : الأديب الشهيد محمد الأمين العمودي كما عرفته، مجلة الثقافة، عدد 43، فبراير، مارس، 1978، ص : 11 – 22.

- **الزاهري (محمد الهادي)** : شعراء الجزائر في العصر الحاضر، المطبعة التونسية. تونس، جـ 1، 1926، جـ 2، 1927.

- **السائحي (محمد الأخضر عبد القادر)** : محمد الأمين العمودي، الشخصية المتعددة الجوانب، المؤسسة للكتاب، الجزائر، 1988، 80 ص.

- **مالكي (أحمد)** : الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، 504 ص.

- **المدني (أحمد توفيق)** : حياة كفاح (مذكرات) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، جـ 1، في تونس 1905–1925، (1976، 351 ص).
جـ 2، في الجزائر 1925–1954، (1977، 435 ص).
جـ 3، 1954–1962، (1982، 584 ص).

- مريوش (أحمد) : الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، رسالة ماجستير، إشراف : أبي القاسم سعد الله، جامعة الجزائر، 1992.

- المطبقاني (مازن صالح حامد) : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939، دار القلم (دمشق)، دار العلوم (بيروت)، 1988.

- الميلي (مبارك) : رسالة الشرك ومظاهره، دار البعث، قسنطينة، 1982، 300 ص.

- الميلي (مبارك) : تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المطبعة الإسلامية قسنطينة، جـ 1، 1928، جـ 2، 1932.

- ناصر (محمد) : الصحف العربية الجزائرية 1847-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، 237 ص.

- هلال (عمار) : العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية في مابين القرنين التاسع والعشرين (3هـ - 14 هـ)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

- الورتلاني (الفضيل) : الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلية، 1992، 496 ص.

- قائمة المراجع الأجنبية -

- **ADDI (Lahouari) :** L'impasse du populisme : l'Algérie, collectivité, politique et Etat en construction, Enal, Alger, 1990, 242 P.

- **ADDI (Lahouari) :** L'Algerie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algerie contemporaine, la decouverte, Paris, 1994, 202 P.

- **AGERON (ch. Robert) :** L'histoire de l'Algerie contemporaine, T.2, de l'insurection de 1871 au déclenchemment de la guerre de libération 1954, Puf, Paris, 1979, 648 P.

- **AGERON (ch.Robert) :** "L'Algerie algerienne" de napoléon -III- à de Gaulle, Sindbad, Paris, 254 P.

- **ATTAL (Robert) :** 05 Aout 1934, les émeutes de Constantine, Masson, Paris, 1985.

- **BENKHIRA (Mohamed Hocine) :** Un mouvement de rénovation : l'Islah, Rev.Autrement, n° 95, Déc, 1987, P.P. 159-169.

- **BERQUE (Augustin) :** Ecrits sur l'Algérie, préf. J.Berque, Post.f. J.C. Vatin, édisud, Aix-en-Prenvence, 1986, 300 P.

- **CHIRANE (Abdelhamid) :** Les formes et les forces créatrice de l'Islam contemporain en Algerie 1900-1954, 3 vol. thèse de doctorat és lettre et sciences humaines, Paris Y, 1984.

- **COLLOT (Claude) :** Henry (J.R), Le mouvement national Algerien (texte : 1912-1954), O.P.U. Alger, 1981, 343 P.

- **COLLOT (Claude) :** Le congrés musulman Algérien 1937-1938, Rev.Algerienne, n°04, 1977, P.P. 71-161.

- **COLLOT (Claude) :** Les institutions de l'Algerie durant la période coloniale, (1830-1962), C.N.R.S. (Paris), O.P.U., (Alger), 340 P.

- **COLLONA (Fany)** : S.Dir, Lettrés, intellectuels et militants en Algerie 1880-1950, O.P.U., Alger, 1988.

- **COLLONA (Fany)** : Savants paysants, éléments d'histoire sociale sur l'algérie rurale, O.P.U, Alger, 1987, 353 P.

- **COLLONA (Fany)** : Les instituteurs Algériens 1883 - 1939, O.P.U. Alger, 1975, 239.

- **DEJEUX (Jean)** : Dictionnaire des auteurs maghrebins de langue française, Karthala, Paris.

- **EL KORSO (Mohamed)** : Politique et réligion en Algérie L'Islah, Ses structures et ses hommes, le cas de l'association des Ulemâ Algeriens en Oranie, 1931-1945, thése d'histoire, s/dir. Réné Gallissot, Paris, -VII- Jussieu, 1989, 570 P.

- **GADANT (Monique)** : Le nationalisme en Algerie, et les femme, préf M.Harbi, l'Harmattan, Paris, 1995, 300 P.

- **GUENANECHE (Mohamed)** : Le mouvement d'indépendance entre les deux guerres : 1919-1931, Enal, Alger, 1990.

- **HARBI (Mohamed)** : Aux origines du F.L.N. le Populisme Révolutionnaire en Algerie, Christion Bourgois, Paris, 1975, 314 P.

- **IHDADAN (Zouheir)** : L'histoire de la presse indigène en Algérie, Enal, Alger, 1983.

- **JURQUET (Jacgues)** : La révolution nationale Algerienne et le parti communiste français, T.2, Le centenaire, Paris, 1974, 603 P.

- **KADDACHE (Mahfoud)** : Histoire du nationalisme Algerien, question nationale et politique Algerienne 1919-1951, 2T. Sned, Alger, 1980, 1113 P.

- **KADDACHE (Mahfoud)** , Sari (Djilali), L'Algerie dans l'histoire O.P.U., Enal, Alger, 1989, 283 P.

- **LAHMAK (Lahcene)** : Lettres Algeriennes, Jonne, Paris, 1931, 180 P.

- **LE FRANC (George)** : Histoire du front populaire 1934-1938, Payot, Paris, 1965.

- **MEDJAOUD (Mohamed)** : L'action reformiste de association des ulémas musulmans Algeriens (1920 - 1940). Thése Doctorat, s/dir. Gerard CHOLVY, Université de Montpellier -III-, 1992.

- **MERAD (Ali)** : Le Réformisme musulman en Algerie de 1925-1940, Mouton et Co, Paris, haye, 1967, 420 P.

- **MERAD (Ali)**:Ibn-Badis, Commentateur du Coran, Sned, Alger, Oran, 1971, 267 P.

- **MIQUEL (Pierre)** : La guerre d'Algerie, Fayard, Paris, 1933,

- **MOUTON (J.L.Pierre)** , Perville (Guy), Rabah Zénati, Rév.Parcours (L'Algerie les hommes et l'histoire, n°0, Nov. 1983.

- **NADIR (Ahmed)** : Le mouvement réformiste Algerien, son rôle dans la formation de l'idéologie nationale, thése 3ème cycle, Paris, 1968.

- **NOUSCHI (André)** : L'Algerie amére 1914-1994, la maison des scienses de l'homme, Paris, 1995, 350 P.

- **PLANCHE (J.L)** : Le parti communiste d'Algerie et la question nationale au temps du congrés musulman et le front populaire, les cahiers de l'histoire, n°36, 1989, P.P. 16-40.

- **SAHLI (M.Cherif)** : Décoloniser l'histoire, Enap, Alger, 1986, 220 P.

-**SARI (Ahmed)**, L'association des ulémas musulmans Algeriens et l'administration française en Algerie 1931-1956, These de Doctorat, s/dir. Emile Temime, Université d'Aix-en-province, centre aix Marseille -I-,1990.

- **SEKFALI (Aderrahime)** : Les maitres de écoles primaires de l'enseignément public dans le departement de Constantine 1890-1939, Thése de Doctorat, s/dir. J.L. Miége, 1993.

- **STORA (Benjamia)** : Nationaliste Algériens et révolutionnaires français au temps du front populaire, l'Harmattan, Paris, 1987, 140 P.

- **SULIMAN (Hassan-Sayad)** : Les fondements idéologiques du pouvoir politique au Maghreb : Essai d'explication et théorie générale sur le rôle de l'Islam et du réformisme Musulman dans l'idéologie politique maghrebine, Thése Doctorat Aix-Marseille, 1976, 767 P.

- **TALIADOROS (George.A)** : La culture politique arabo-islamique et la naissance du nationalisme algerien 183-1962, Enal, Alger, 1985.

- **VALLET (Eugène)** : Les événements de constantine, 05 Aout 1934, quelques documents, Baconnier, Alger, S.D. 55 P.

- **VATIN (J.C)** : L'Algerie Politique, Histoire et société, presse de la fondation nationale des sciences politiques 2éd, Paris, 1983.

- **VAYNE (Paul)** : Comment on écrit l'histoire, éssai d'épistémologie, semil, 1971, 349 P.

- **VIOLLETTE (Maurice)** : L'Algerie vivra-t-elle ? liberté Felix-Alcan, 1931, 498 P.

- **ZENATI (Rabah)** : La question Algerienne Vu Par un indigène,prés, de lacharier. e la dreit. In renseignement col. doc sup. à l'Afrique française, Av. Mai, Juin, 1938.

- **ZENATI (Rabah)** : Comment perira l'Algerie française, Attali, Constantine, 1938.

دوريات ووثائق

I- الدوريات

- البصائر،(الجزائر)، (1935-1939 / 1947-1956)
- الثقافة (الجزائر)، (1971-1989)
- الشهاب (1925-1939)
- النجاح (قسنطينة)، (1923-1956)

- Afrique francaise, Paris, 1926....
- Défence (La) , 1934-1939.
- El Ikdam, Alger, 1922 -1935.
- El Ouma, Paris, 1935-1939.
- Justice (La), 1934-1938.
- Lutte Sociale (La), Alger 1936-1939.
- République de Constantine (La), 1942.
- Revue Algerienne , Alger 19
- La voix indigène , Constantine (1929-1952).
- La voix du Peuple, Alger, 1933.

II- الوثائق

- Bulletins de renseignements des questions musulmanes, Etat - Major de l'armée (Les années trente).
- Bulletins Mensuels d'information concernant la politique Indigène dans le département d'Alger (1937-1941).
- Bulletins mensuels d'information concernant la politique Indigène dans le département d'Oran, 1937-1941.
- Code de l'Algérie annotée
- Rapports mensuels sur l'Etat d'esprit des populations, Commissariat centrale de Constantine ,1943-1947.
- Rapports mensuels sur le moral des populations, decision de Constantine, Etat Major, 2cmc Bureau , (annéetrente).
- Situation générale de l'Algerie, de Gouvernement général (1920-1938)

- فهـــرس المحتويـــات -

المقدمـــــة	الصفحـــة
- هذا البحث ومبرارته	1
- منهجية البحث	7
- بعض صعوبات البحث التاريخي في الجزائر	10
- قراءة في بعض مراجع حول الحركة الإصلاحية	15
مدخـــل عـــام	
- الجزائر في الثلاثينيات	20
- الحركة الإصلاحية في التاريخ الجزائري المعاصر	30
- الحركة الإصلاحية من خلال نصوصها التأسيسية	36
1)- القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين	36
2)- دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها	43
- القســـم الأول :	
قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي	
- الفصـــل الأول : حياة وأثار رابح زناتي.	
1)- حياتـــه	47
2)- زنـــــــــاتي و"صـــــــــوت الآهـــــــــالي"	52
3)- أثـــاره.....	56
4)- مفاهيمه الفكرية : أ)- مفهوم الاندماج	57
ب)- مفهوم الإسلام	59
جـ)- مفهوم فرنسا	61
- الفصـــل الثـــاني :	
1)- انطباعات أولى حول الحركة الإصلاحية	63
2)- إلى العلماء المسلمين الجزائريين	66
3)- قراءة وتعليق	68
4)- دفاع عن العلماء	70

- الفصـــل الثـــالث :

1)- الانخـراط السياسـي : نـداء الشـيخ إبـــن بـــاديس إلـــى مؤتمـــر إســـلامي 78

2)- زناتي ودعوة إبن باديس 82

3)- قراءة في توصيات المؤتمر 86

- الفصـــل الـــرابع :

1)- المشروع الإصلاحي في رأي زناتي 90

2)- في مدلول الحركة الإصلاحية 93

3)- في مدى اصالة الإتجاه الإصلاحي 98

4)- حول ميلاد وسيرورة حركة العلماء..... 100

5)- نشاط الحركة الإصلاحية. أ)- النشاط الديني 104

ب)- النشاط اللغوي 106

جـ)- النشاط السياسي 108

- خلاصة القســـم 112

- القســـم الثـــاني :

قضايا الحركة الإصلاحية عند محمد الأمين العمودي

- الفصـــل الأول :

- محمد الأمين العمودي، حياته وأثاره 115

- الكاتب الإجتماعي 117

- العمودي وتأسيس جمعية العلماء 119

- العمودي الصحفي 122

- برنامج جريدة الدفاع 124

- تجربة منبر صحفي 126

- الفصـــل الثـــاني : أراء ومواقف.

1)- العمودي والتجنس 130

2)- العمودي والمسألة الطرقية 136

3)- العمودي وأحداث 05 أوت 1934 147

- الفصـــل الثـــالـــث :

1)- العمودي والمؤتمر الإسلامي الأول (جوان 1936) 153